الحرية

alhurriyah.sy

وطـــن الكلمـة

24 صفحة

صحيفـة إلكترونيـــة تخصصية تصدر عـن **مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع**

الأحـــد 5 شـــعبان 1447 هـ | 25 كانـون الثانـي 2026 م | العـــدد **28**

وصول عشرين صهريجاً محملة بالنفط الخام قادمة من حقلي العمر والتنك في ريف دير الزور إلى بانياس

إحداث خطوط بحرية منتظمة بين المرافئ السورية ومرافئ الجوار | 14

إعـادة هيكلته على الطاولـة..
القطاع العام بين منطق السوق وعقلية الإدارة القديمة
| 2 - 3 - 4

هل تعـود منطقة الليرمـون الصناعية في حلـب إلى ألقهـا ؟ | 21

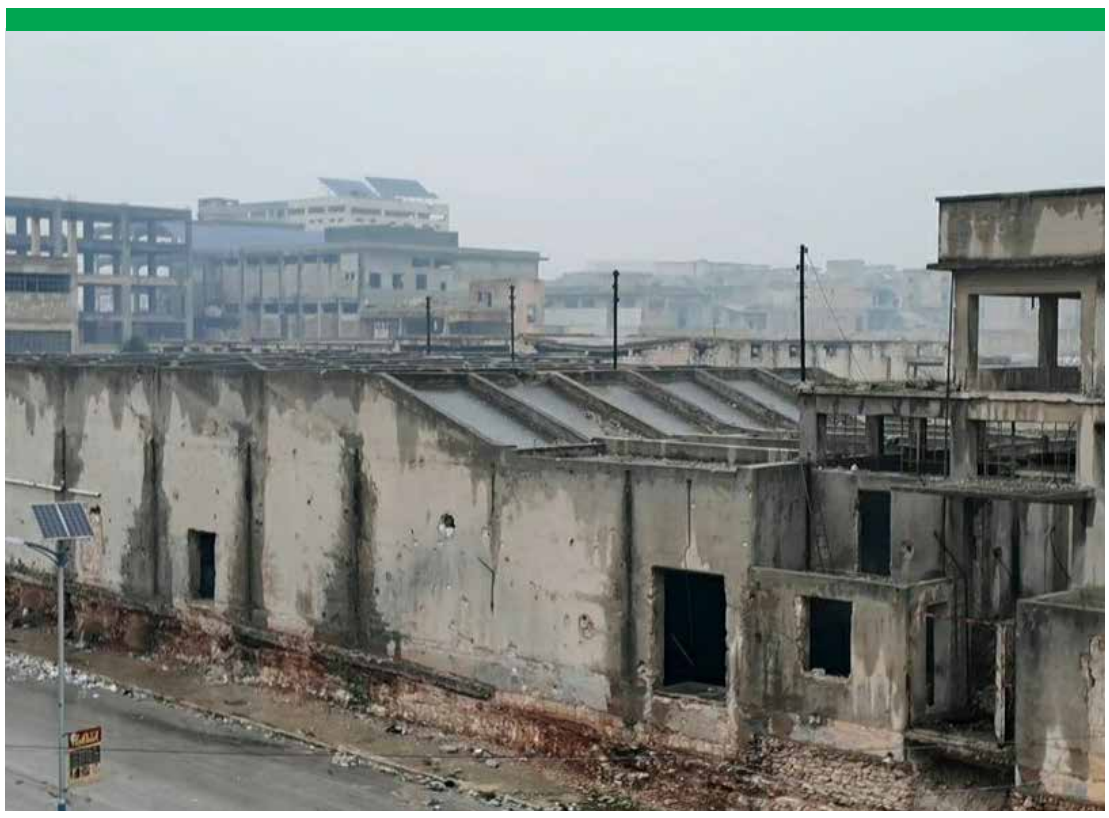

- محليات | 20

زراعة النخيل في سوريا إرث استراتيجي يتحدى الدمار ويسعى للتعافي

- اقتصـــاد | 12

الذهب يـزداد بريقاً وخيارات السوريين على حالهـا..

بصراحة

بين الإصلاح والجدل

باسم المحمد

عاد ملف القطاع العام إلى واجهة النقاش الاقتصادي مجدداً، بعد سنوات طويلة من الجدل بين الإصلاح والتشاركية والخصخصة، ليُفتح اليوم على مصراعيه عقب تصريحات وزير المالية حول إعداد قانون جديد يقضي بتحويل جميع الشركات الحكومية إلى شركات مساهمة عامة، تمتلك الدولة كامل أسهمها في المرحلة الأولى.

ورغم حساسية الطرح، إلا أنه ليس جديداً من حيث المبدأ، إذ سبق أن أقرّ قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 هذا التوجه، مع إتاحة المجال لاحقاً لطرح جزء من الأسهم وفق آليات تدريجية ومدروسة. غير أن الفارق الحقيقي اليوم يكمن في توقيت الطرح، وفي القدرة على الانتقال من النص القانوني إلى التطبيق الفعلي.

فنجاح هذا التحول يتطلب شروطاً واضحة لا يمكن تجاوزها، تبدأ بتقييم عادل وشفاف لموجودات الشركات والمؤسسات العامة، مروراً بإعداد قوائم مالية دقيقة، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، والإفصاح، والتدقيق، والمساءلة، وصولاً إلى رقابة حقيقية على الأداء والنتائج.

من حيث الجوهر، يمثل هذا التوجه فرصة جدية لمعالجة المشكلات البنيوية التي حوّلت القطاع العام، خلال العقود الماضية، إلى عبء مالي وتنموي، وبيئة خصبة للهدر والفساد. إلا أن التعامل مع هذا الملف يجب أن يكون واقعياً ومتدرجاً، ولا سيما في ظل المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد السوري.

وخلال هذه المرحلة، لا بد أن يؤدي القطاع العام دوراً مزدوجاً: الحفاظ على الأمنين الاقتصادي والاجتماعي، والعمل كعامل توازن وضابط للأسواق والأسعار، إلى أن تتضح قدرة القطاع الخاص على القيام بدوره التنموي المنتظر.

ورغم ما شاب بيئة عمل القطاع العام سابقاً من اختلالات، إلا أنه لا يمكن إنكار دوره في تأمين العديد من السلع الأساسية، ولا تجاهل أن بعض مؤسساته حققت أرباحاً وأسهمت في دعم الخزينة العامة. ومن هنا، يمكن اعتبار فترة تطبيق قوانين الشركات المساهمة ومعايير الحوكمة بمنزلة مرحلة اختبار، تُبنى خلالها قاعدة بيانات دقيقة، وتُقيّم النتائج بموضوعية، تمهيداً لاتخاذ قرارات مصيرية بشأن مستقبل هذا القطاع.

فالإدارة السليمة، في بيئة تنافسية، كفيلة برفع الإنتاجية وكشف الإمكانات الحقيقية للشركات العامة، وقد تبيّن أن الدولة تمتلك أصولاً استراتيجية لا يجوز التفريط بها، مقابل منشآت أخرى قد يكون من الأنسب إعادة هيكلتها أو تغيير نشاطها بما يخدم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية.

الأهم أن هذا النهج يمنح الحكومة الوقت والمساحة لاتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على معايير الربح والخسارة والجدوى، ويضع حداً للجدل المستمر حول الخصخصة أو البيع، عبر ترك الوقائع والنتائج على الأرض لتقول كلمتها الفصل.

القطاع العام بين منطق السوق وعقلية الإدارة القديمة..

من الرّابح.. الخزينة أم رأس المال المتنفّذ؟

الحرية- رشا عيسى

يفتح طرح تحويل شركات القطاع العام إلى مساهمة عامة نقاشاً قديماً جديداً، حول معنى الإصلاح الاقتصادي وحدوده، وحول ما إذا كانت الخصخصة المقنّعة بديلاً حقيقياً عن إصلاح الإدارة والقوانين.

ورغم ما يحمله هذا الطرح من عناوين جذابة تتعلق بالحوكمة والكفاءة وجذب الاستثمارات، إلا أن مقاربته في السياق السوري تستوجب حلولاً من أرض الواقع.

من حيث المبدأ، يهدف المشروع إلى إخضاع شركات القطاع العام لقوانين السوق المالية، بما يعزز الشفافية، ويحسّن الإدارة، ويرفع كفاءة الأداء، إضافة إلى تنشيط دور السوق المالية كمصدر تمويل وداعم للنمو الاقتصادي، ويُفترض أن ينعكس ذلك إيجاباً على المالية العامة، سواء عبر تخفيف العبء عن الخزينة أو من خلال إيرادات بيع الأسهم وتوزيعات الأرباح.

غير أن التجربة العملية تشير إلى أن تحويل الشكل القانوني للشركات لا يعني بالضرورة تغيير طريقة إدارتها كما يرى الباحث والخبير في إدارة الأعمال الدكتور سعد بساطة في حديث لـ"الحرية" حيث أكد أن إبقاء الشركات بملكية الدولة الكاملة في المرحلة الأولى قد يؤدي إلى استمرارها بالعمل بالعقلية الإدارية ذاتها، وبالآليات نفسها التي تعاني منها حالياً، ما يجعل التحول شكلياً أكثر منه إصلاحياً.

الإشكالية الحقيقية

وتبرز الإشكالية الحقيقية عند الانتقال إلى مرحلة طرح الأسهم للقطاع الخاص، هنا يصبح السؤال ما هي نسبة الملكية التي ستحتفظ بها الدولة؟ فإذا تجاوزت حصة الدولة 50%؟، فمن المرجح أن يكون الإقبال على شراء الأسهم محدوداً، وبأسعار منخفضة، وغالباً من قبل فئات متنفذة، أما إذا خفّضت الدولة حصتها إلى أقل من ذلك أو تخلت عنها بالكامل، فقد يتحسن الإقبال، لكن القيمة السوقية ستكون في معظم الحالات متدنية، ما يعني أن المستفيد الأكبر سيكون القطاع الخاص، لا الخزينة العامة.

من زاوية أخرى، يؤكد الدكتور بساطة أن التعامل مع شركات القطاع العام كوحدة متجانسة يُعد خطأ منهجياً، فالواقع يفرض إجراء تحليل منفصل لكل شركة على حدة، باستخدام أدوات تقييم علمية مثل تحليل "SWOT"، لتحديد مكامن القوة والضعف والفرص والمخاطر، قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بمصيرها.

أنواع الشركات

ويميّز الدكتور بساطة بين نوعين من الشركات، الأولى شركات صناعية منتهية اقتصادياً، تشكّل عبئاً دائماً على الدولة، مثل بعض صناعات البسكويت، والألبان، والجوارب، والمحارم، والألبسة الرجالية، ويرى أن الأنسب في هذه الحالات هو فتح المجال أمام القطاع الخاص، ولو بصيغة تأجير الأراضي والمنشآت، بما يسمح باستثمار الأصول القائمة والتخفيف من الأعباء المالية.

في المقابل، هناك شركات ومؤسسات استراتيجية يؤكد الدكتور بساطة ضرورة بقائها بيد الدولة، مثل مؤسسة التبغ، واستخراج الرخام، واستخراج النفط وتكريره، والفوسفات، ويشير إلى أن منح هذه المؤسسات حرية العمل وفق القوانين المطبقة على القطاع الخاص، دون التخلي عن ملكيتها العامة، يمكن أن يجعلها تحقق إيرادات صافية للخزينة تتجاوز مليار دولار سنوياً.

توحيد البيئة القانونية

ويؤكد بساطة أن المدخل الحقيقي لإصلاح القطاع العام لا يكمن في الخصخصة أو التحويل الشكلي للملكية، بل في توحيد البيئة القانونية بين القطاعين العام والخاص، وتحرير الشركات العامة من القيود الإدارية غير المبررة، مع تقييم أصولها وفق الأسعار الحقيقية الحالية، ومن ثم اتخاذ القرار الأنسب لكل حالة على حدة.

عمل مؤسسي

إن إصلاح القطاع العام، كما يؤكد بساطة، يتطلب عملاً مؤسسياً متكاملاً، ودراسات معمّقة، وإرادة سياسية واقتصادية واضحة، أما القفز مباشرة إلى عناوين براقة دون معالجة الجذور، فلن يؤدي إلا إلى إعادة إنتاج المشكلات نفسها بصيغ جديدة.

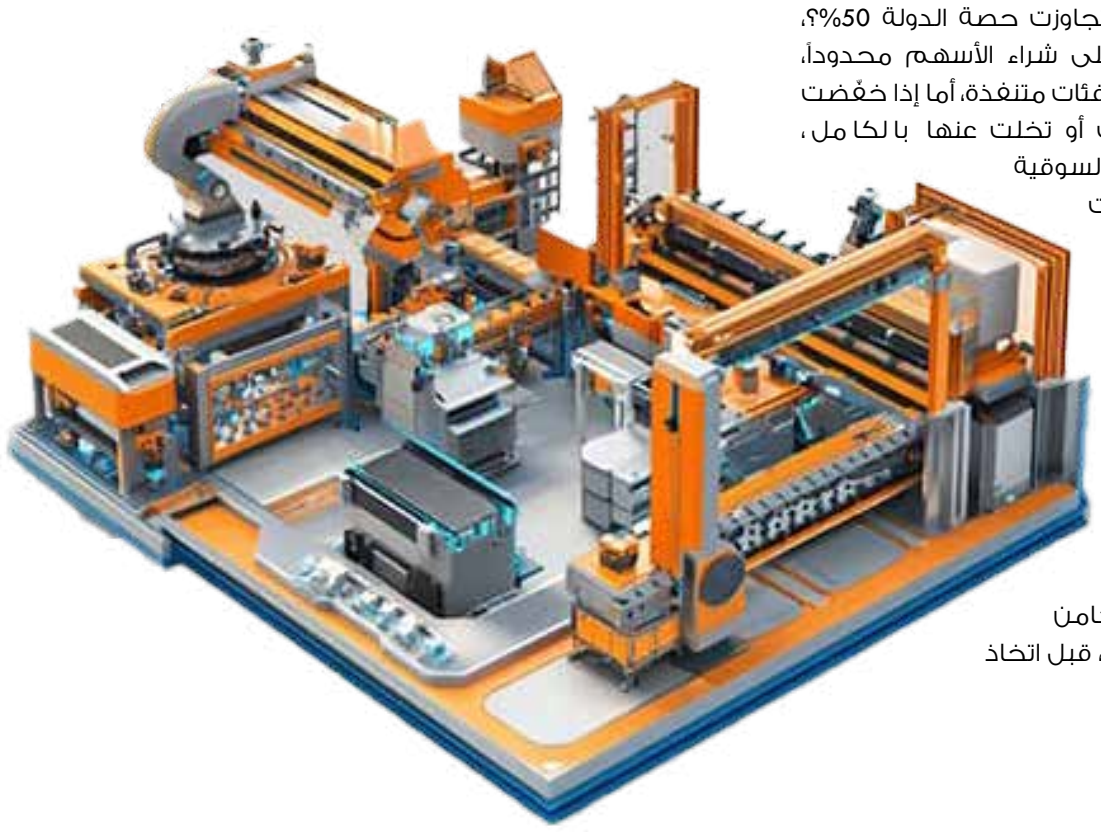

مؤسسة التمويل الدولية حاضرة في دمشق..

إعادة هيكلة القطاع العام على الطاولة

الحرية - رشا عيسى

يشكل فتح مكتب لمؤسسة التمويل الدولية في دمشق خطوة لافتة في مسار التعاطي الدولي مع ملف التعافي الاقتصادي في سوريا، ويعكس توجهاً متزايداً يدعم إعادة هيكلة الاقتصاد عبر أدوات التمويل والاستشارات والشراكات مع القطاع الخاص، ويأتي هذا التطور في توقيت حساس، مع تصاعد الحاجة إلى إصلاح القطاع العام، وترميم البنية التحتية، وتهيئة بيئة استثمارية قادرة على جذب رؤوس الأموال وتقليل المخاطر.

مؤسسة التمويل الدولية

أشار الباحث الاقتصادي الدكتور مجدي الجاموس إلى أن وجود مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، إحدى الأذرع الرئيسية للبنك الدولي، يُعد رسالة دولية واضحة باتجاه دعم التعافي الاقتصادي في سوريا، وأضاف في حديث لـ"الحرية" إن هذه المؤسسة، إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تُعد من مخرجات النظام الاقتصادي العالمي الذي تشكّل بعد الحرب العالمية الثانية، وتحظى بدعم كبير من الولايات المتحدة الأميركية، ما يمنح تحركاتها وزناً سياسياً واقتصادياً خاصاً.

أدوات التأثير الحقيقية

وأوضح الجاموس أن دور مؤسسة التمويل الدولية لا يقتصر على تقديم القروض، سواء للمشاريع الكبرى أو للبنية التحتية، ولا على المنح المخصصة لمحاربة الفقر، بل يتجاوز ذلك إلى الاستشارات المتخصصة، التي تُعد اليوم الأداة الأهم في إعادة هيكلة الاقتصاد، لا سيما في مجالات الحوكمة، وإصلاح القطاع العام، وبناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

عبء أم فرصة؟

وأوضح الجاموس أن القطاع العام الإنتاجي في سوريا تحوّل خلال السنوات الماضية إلى عبء ثقيل على الاقتصاد الوطني، واعتبر أن إعادة طرح هذا القطاع للاستثمار، أو دمجه مع القطاع الخاص، لم تعد خياراً بل ضرورة، سواء عبر البيع الجزئي، أو عبر شراكات حقيقية تضمن الكفاءة والحوكمة والمنافسة.

تحويل المؤسسات العامة إلى شركات مساهمة

وبيّن الباحث الاقتصادي أن من أبرز المقترحات المطروحة هو إصلاح الشركات المملوكة للدولة وتحويلها إلى شركات مساهمة، لكنه أبدى تحفظه على فكرة احتفاظ الدولة بكامل الأسهم بعد التحويل، معتبراً أن ذلك يُفرغ الخطوة من مضمونها الحقيقي، لأن جوهر الشركات المساهمة يقوم على إشراك القطاع الخاص، وانتخاب مجالس إدارة مستقلة، وإدارة احترافية تخضع للمساءلة والرقابة وتوزيع الأرباح.

القانون موجود

وأشار الجاموس إلى أن القانون السوري الصادر عام 2011 يتضمن مواد واضحة تتيح تحويل الشركات العامة إلى شركات مساهمة، وطرح جزء من أسهمها لاحقاً للاكتتاب، دون الحاجة لانتظار تشريعات جديدة، مضيفاً إن تفعيل هذه المواد يمكن أن يشكل مدخلًا سريعًا لإعادة هيكلة القطاع العام ودمجه فعليًا في الاقتصاد السوقي.

مدخل التعافي الحقيقي

وأكد الجاموس أن مؤسسة التمويل الدولية تمتلك خبرة واسعة في ترميم البنية التحتية، من طاقة وكهرباء ونقل وطرق، وهي عناصر أساسية لتهيئة بيئة استثمارية جاذبة، كما شدد على أن أي تعافٍ اقتصادي حقيقي لا يمكن أن يتحقق دون قطاع مالي قوي، يتضمن البنوك، وشركات الصرافة، والتحويلات، وعلى وجه الخصوص القطاع التأميني.

شريك صامت في جذب الاستثمار

وأضاف الجاموس إن شركات التأمين تلعب دوراً محورياً في تخفيض مخاطر الاستثمار، إذ لا يمكن لأي مستثمر أن يعمل في بيئة عالية المخاطر دون وجود مظلة تأمينية تحمي المشاريع من الخسائر المحتملة، سواء الناتجة عن الحريق أو السرقة أو التلف أو المخاطر التشغيلية، وأوضح أن تعزيز دور شركات التأمين هو عنصر حاسم في معادلة نجاح المشاريع الحديثة، حيث تُقاس جدوى المشروع اليوم بربحيته ومستوى مخاطره معاً.

فرصة مشروطة بالإصلاح

وأكد الدكتور الجاموس أن فتح مكتب لمؤسسة التمويل الدولية في دمشق يُعد خطوة إيجابية ورسالة مهمة، لكنه شدد على أن نجاح هذه الخطوة مرهون بوجود إرادة حقيقية للإصلاح، وتطبيق الحوكمة، ومكافحة الفساد، ودمج القطاع الخاص بشكل فعلي لا شكلي، بما يحوّل القطاع العام من عبء مزمن إلى رافعة للتعافي الاقتصادي.

خطوة نحو الإصلاح.. وزارة المالية تستعد لتحويل الشركات الحكومية إلى مساهمة عامة

الحرية – باديه الونوس

تعمل وزارة المالية حالياً على إعداد قانون جديد يقضي بتحويل جميع الشركات الحكومية إلى شركات مساهمة عامة وفق تصريحات (وزير المالية)، تمتلك الدولة في المرحلة الأولى كامل أسهمها،بهدف إخضاع هذه الشركات لقواعد حوكمة صارمة تعزز الشفافية والمساءلة.. هذا الموضوع يفتح الباب واسعا أمام تساؤلات عديدة عن التشريعات الضابطة، ماهي مزايا وإيجابيات هذه الخطوة ومدى جهوزية هذه الشركات لذلك من إدارة وخبرات وتجارب.. هذه النقاط وغيرها تحدث عنها الباحث الاقتصادي عبد الرحمن تيشوري لصحيفة الحرية.

مهمة جداً

من وجهة نظر الباحث الاقتصادي د.عبد الرحمن تيشوري فإن هذه الخطوة التي طرحها وزير المالية تعد مهمة جداً ومفصلية، ولو جاءت متأخرة، فهي تمضي في الاتجاه الصحيح لإصلاح قطاع عام أنهكته الخسائر لسنوات طويلة من الفساد، وسوء الإدارة.

لا يتطلب تشريعات جديدة

ويشيرد. تيشوري إلى أن تحويل شركات القطاع العام إلى مساهمة لا يتطلب بالضرورة تشريعات جديدة إذ إن قانون الشركات النافذ والتجارة وقانون الاستثمار تتضمن أحكاماً واضحة تجيز هذا التحول، وتحدد الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة له وفق قواعد واضحة، مستشهداً بنجاح تجربة تحويل شركة الاتصالات السورية من مؤسسة حكومية إلى شركة مساهمة تمكنت من تحسين أدائها وربحيتها بشكل ملحوظ.

مزايا

النقطة الأهم في حال تم تحويل الشركات إلى مساهمة ماهي المزايا التي يمكن أن تتميز بها، في مقدمتها، تتمتع الشركات المساهمة بشخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية منفصلة، وتدار عبر مجلس إدارة منتخب يخضع لقواعد حوكمة ورقابة شديدة، ما يحد من الهدر والفساد ويعزز مبدأ الشفافية، خاصة إذا ما تم إدراج أسهمها في سوق الأوراق المالية.

خطوات مقترحة

يقترح تيشوري أن تتم عملية التحول على مراحل، تبدأ فيها الدولة بامتلاك كامل الأسهم، ثم يتم لاحقاً طرح جزء من الأسهم للاكتتاب العام، مع تخصيص لا يقل عن ٢٥% من الأسهم للعاملين في الشركات، لتعزيز شعورهم بالملكية والمسؤولية وتحفيز أدائهم وربحية الشركات.

ضرورة مراقبة

يؤكد د. تيشوري أهمية خضوع كل الشركات العامة الخدمية والإنتاجية مثل الكهرباء، المياه، الاتصالات، والنقل، لموازنات حقيقية وحسابات دقيقة، مع منع استمرار أي شركة عامة خاسرة تمول من المال العام دون مبرر اقتصادي واضح.

الاستفادة من الخبرات

يثمن د. تيشوري توجه وزارة المالية للاستفادة من التجارب الدولية – مثل الهند ودول عربية أخرى – في تحسين حوكمة شركات القطاع العام وتحويلها إلى كيانات اقتصادية قوية وقادرة على المنافسة في الأسواق.

رؤية مستقبلية

وختم عبد الرحمن تيشوري أن هذا التوجه إذا نُفذ بشفافية وإرادة إصلاح حقيقية، يمكن أن يشكل نقطة تحول حاسمة في إصلاح القطاع العام السوري، ويدعم مفهوم "تسهيم التنمية" الذي يدمج الدولة، المواطنين، الموظفين، والقطاع الخاص في ملكية وإدارة الشركات وفق قواعد السوق والحوكمة الرشيدة.

شركات القطاع العام..

مقاربة إصلاحية بين الحوكمة وتحسين الأداء الاقتصادي

الحرية – وديع فايز الشماس

يُعدّ إصلاح الشركات العامة المملوكة للدولة أحد المحاور الجوهرية في النقاش الاقتصادي الدائر حول إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، ولا سيما في ظل الضغوط المتزايدة على المالية العامة، وارتفاع كلفة دعم المؤسسات الخاسرة، مقابل تراجع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا السياق، برزت مؤخرًا مباحثات بين وزارة المالية وفرق متخصصة من البنك الدولي، تناولت ملفات إصلاح المالية العامة، وفي مقدمتها إعادة هيكلة قطاع الشركات المملوكة للدولة، وتحويلها إلى كيانات قادرة على العمل وفق أسس ربحية وتنافسية، بما يعزز النمو الاقتصادي ويوسّع قاعدة فرص العمل.

أساس قانوني وطني للتحول

يرتكز هذا التوجه إلى إطار قانوني واضح، إذ نصّ قانون الشركات رقم 29 لعام 2011، ولا سيما المادة 216، على إمكانية تحويل المؤسسات والشركات العامة إلى شركات مساهمة عامة تمتلك الدولة كامل أسهمها في المرحلة الأولى، مع إمكانية طرح جزء من هذه الأسهم لاحقًا وفق آليات تدريجية ومنضبطة.

هذا التحول لا يغيّر الشكل القانوني فحسب، بل ينقل الشركات العامة إلى بيئة عمل تخضع لقواعد: الحوكمة الرشيدة، والإفصاح المالي، والتدقيق والمساءلة، والرقابة على الأداء.

وهي قواعد معمول بها في القطاع الخاص، وتُعدّ شرطًا أساسيًا للحد من الهدر وتعزيز الكفاءة.

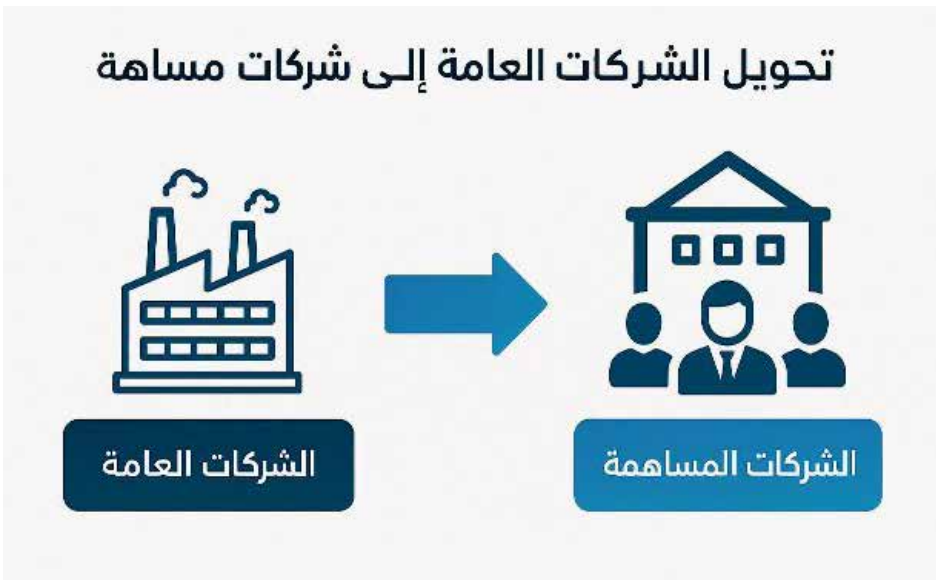

التحول ليس خصخصة

يؤكد الخبير الاقتصادي مروان زغيب أن تحويل الشركات العامة إلى شركات مساهمة «لا يعني الخصخصة»، بل يمثل انتقالًا من الإدارة التقليدية في إدارة مؤسسات الدولة إلى الإدارة الاقتصادية الحديثة.

ويشير زغيب في حديثه لـ"الحرية"، إلى أن «جوهر التحدي في الشركات المملوكة للدولة لا يرتبط بالملكية العامة بحد ذاتها، بل بضعف الحوكمة، وبيروقراطية الإدارة، وغياب ربط الأداء بالنتائج، ما يؤدي إلى تحميل الخزينة خسائر متراكمة دون محاسبة واضحة».

ويضيف: إن التحول إلى شركات مساهمة مملوكة للدولة يفرض وجود ميزانيات مدققة، مجالس إدارة مسؤولة، آليات لإدارة المخاطر، وخطط تشغيل قائمة على مؤشرات أداء.

وهو ما ينعكس مباشرة على تحسين الكفاءة الاقتصادية وتخفيف الضغط عن المالية العامة.

من عبء مالي إلى أداة تنموية

اقتصاديًا، يُنظر إلى هذا النموذج باعتباره أحد أهم أدوات إصلاح القطاع العام الاقتصادي، لأنه يسمح بفصل نسبي بين دور الدولة كمالك، ودورها كمنظم ومراقب، وهو ما يتوافق مع نماذج الاقتصاد المختلط المعتمدة في العديد من الدول.

ويمكن لهذا التحول أن يفتح الباب أمام: تحسين إدارة الشركات العامة - رفع الإنتاجية - تعزيز مساهمة القطاع العام في التنمية - تمهيد منضبط للشراكة مع القطاع الخاص - حماية المال العام من الاستنزاف المستمر

وبذلك يتحول القطاع العام من عبء مالي إلى رافعة تنموية.

مخاطر مشروعة تتطلب حوكمة صارمة

يحذر الخبير الاقتصادي مروان زغيب وكثير من الخبراء من أن نجاح هذا المسار مرهون بتوافر شروط أساسية، أبرزها:

استقلالية مجالس الإدارة، واعتمادها المنهج العلمي الحديث في القيام بمهامها- شفافية التعيين - حماية حقوق العاملين - منع أي تحويل غير منضبط للأصول العامة - ربط الأجور والحوافز بمؤشرات أداء واضحة

ويؤكد مختصون أن الإصلاح الحقيقي لا يتحقق بتغيير الشكل القانوني فقط، بل بتغيير الثقافة الإدارية وآليات اتخاذ القرار الاقتصادي، وتعزيز بيئة رقابية تضمن استدامة الإصلاح.

فرصة حقيقية بشروط

إن تحويل شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة مملوكة للدولة يمثل خيارًا إصلاحيًا مطروحًا ضمن الإطار القانوني الوطني، ويمكن أن يشكل فرصة حقيقية لإعادة تأهيل القطاع العام الاقتصادي، شريطة أن يُنفّذ وفق رؤية واضحة، وحوكمة صارمة، وشفافية في الإدارة، وآليات رقابة فعّالة، وتجنب الحلول الشكلية.

فالإصلاح المؤسسي ليس غاية بحد ذاته، بل وسيلة لتحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز دور الدولة التنموي.

الشركات المساهمة.. طـوق نجـاة للقطاع العام وخيار اقتصادي يتطلب إعداداً تشريعياً ومؤسساتياً دقيقاً

الحرية – نهلة أبو تك

في وقت يواجه فيه الاقتصاد السوري تحديات مركّبة تتعلق بالإنتاج والكفاءة الإدارية وتمويل الاستثمارات، يعود إلى الواجهة ملف إعادة هيكلة شركات القطاع العام، بوصفه أحد الملفات الحساسة التي تتطلب مقاربة اقتصادية واقعية بعيدة عن الطروحات النظرية أو الحلول الجاهزة.

ويطرح الخبير الاقتصادي الدكتور إيهاب إسمندر مقاربة تقوم على تحويل جزء من شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة، معتبراً أن هذا الخيار، إذا نُفّذ وفق أسس علمية واضحة، يمكن أن يشكّل مدخلاً عملياً لمعالجة اختلالات متراكمة، ورافعة محتملة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد.

فصل الإدارة عن الملكية.. نقطة التحول

يوضح إسمندر أن أحد أبرز مكاسب هذا التحول يتمثل في فصل الإدارة عن الملكية، وهو ما يحدّ من التداخل بين القرار الإداري والاعتبارات غير الاقتصادية، ويمنح الشركات مرونة أكبر في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية، ويرى أن هذا الفصل ينعكس مباشرة على تحسين الأداء، ورفع مستوى المساءلة والشفافية، بما يسهم في تقليص الهدر وتحسين جودة الإنتاج.

دور أوسع للقطاع الخاص

وبحسب إسمندر، فإن توسيع نموذج الشركات المساهمة يفتح المجال أمام مشاركة أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، سواء عبر الاكتتاب أو الشراكات، الأمر الذي يمكن أن يرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ويدعم خلق فرص عمل جديدة في قطاعات الإنتاج والخدمات المرتبطة بها.

ويشير إلى أن هذه الخطوة لا تعني التخلي عن الدور الاقتصادي للدولة، بل إعادة تنظيمه، بحيث تتحول من إدارة مباشرة إلى دور رقابي وتنظيمي يضمن استدامة الشركات وحماية المال العام.

تجارب دولية.. والاستفادة دون استنساخ

وفي معرض حديثه عن التجارب الدولية، يلفت إسمندر إلى أن دولاً مثل سنغافورة وماليزيا اعتمدت نماذج متطورة للشركات المساهمة، ما أسهم في تعزيز قيمة أصول الشركات وتحقيق توازن مالي خلال فترات زمنية تراوحت بين خمس وسبع سنوات.

إلا أنه شدد في الوقت نفسه على أن الواقع السوري لا يسمح باستنساخ هذه التجارب بشكل حرفي، بل يتطلب الاستفادة من مبادئها العامة وتكييفها مع الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

الحوكمة شرط النجاح

ويرى إسمندر أن نجاح أي تحول في هيكلية شركات القطاع العام يبقى مرهوناً بتحسين حوكمة الشركات، سواء من حيث وضوح الصلاحيات، أو تعزيز الشفافية، أو اعتماد معايير رقابية حديثة، مؤكداً أن الحوكمة الفعالة لا ترفع الإنتاجية فحسب، بل تشكّل عاملاً أساسياً في بناء الثقة لدى المستثمرين المحليين والخارجيين، وتهيئة بيئة أكثر جاذبية للاستثمار خلال المرحلة المقبلة.

بين الفرصة والتحدي

ويخلص إسمندر إلى أن تحويل شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة ليس حلاً سحرياً، بل خيار اقتصادي يتطلب إعداداً تشريعياً ومؤسساتياً دقيقاً، وإدارة واعية للمخاطر، بما يضمن تحقيق الفائدة الاقتصادية دون تحميل الدولة أو المجتمع أعباء إضافية.

حقول النفط في الشرق.. فرصة اقتصادية إستراتيجية لسوريا واختبار حقيقي للإدارة والحوكمة

الحرية – باسمة اسماعيل

تفتح استعادة الحكومة السورية السيطرة على حقول النفط في شرق البلاد، باباً واسعاً للنقاش حول آثارها الاقتصادية والمعيشية، في ظل آمال بتحسين الإيرادات والخدمات، يقابلها حذر من تحديات فنية وإدارية قد تحدّ من النتائج المتوقعة.

تخفيف العجز المالي

وفي تصريح لـ"الحرية"، أوضح عميد كلية الاقتصاد في جامعة اللاذقية الدكتور عبد الهادي الرفاعي أنّ هذه الخطوة لها آثارٌ اقتصادية محتملة على الدولة السورية، في مقدمتها زيادة الإيرادات الحكومية، حيث ستتمكن الدولة من ضخ عائدات مباشرة إلى الخزينة العامة عبر بيع النفط الخام وتصديره، بعد أن كانت هذه الإيرادات تذهب جزئياً إلى "قسد" أو الجهات المتحالفة معها، مبيناً أن ذلك قد يسهم في تخفيف العجز المالي وتوفير العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الأساسية.

توفير إمدادات أكثر استقراراً

وأشار د. عبد الهادي إلى أن السيطرة على الحقول ستسهم في تحسين أمن الطاقة، من خلال توفير إمدادات أكثر استقراراً من النفط، ما يدعم توليد الكهرباء وتشغيل ما تبقى من المصانع، الأمر الذي قد ينعكس إيجاباً على القطاعين الصناعي والخدمي، لافتاً إلى أن زيادة الإنتاج النفطي قد تعزز القدرة التفاوضية الإقليمية والدولية لسورية، ولا سيما مع الدول الراغبة في الاستثمار أو تقديم الدعم الاقتصادي.

وفي المقابل، حذر الرفاعي من تحديات فنية ولوجستية، مؤكداً أن الحقول النفطية تحتاج إلى استثمارات كبيرة وأعمال تحديث بعد سنوات من الحرب والإدارة غير المركزية، وهو ما قد يصطدم بواقع شح الاستثمارات الأجنبية والظروف الاقتصادية الراهنة.

التأثير الإيجابي محدود على المدى القصير

وعن انعكاس هذه التطورات على معيشة المواطن السوري، رأى د. عبد الهادي أن هناك تحسناً محتملاً في الخدمات الأساسية، في حال جرى توجيه الإيرادات بشكل فعال، ولاسيما في قطاعي الكهرباء والمحروقات والغاز المنزلي، مشيراً إلى أنّ زيادة المعروض المحلي من النفط قد تسهم في استقرار أسعار الوقود والمشتقات النفطية، بما يخفف الأعباء عن المواطنين.

إلّا أنه شدد على أن التأثير الإيجابي قد يكون محدوداً على المدى القصير، نظراً لأن عمليات إعادة التأهيل والاستثمار تحتاج إلى وقت، وقد لا يلمس المواطن نتائج فورية، منوهاً بخطر التحسين غير المتوازن، إذ إن غياب الإصلاحات المؤسسية قد يؤدي إلى عدم وصول العوائد بشكل عادل إلى مختلف شرائح المجتمع.

بارقة أمل اقتصادية

وأضاف د. عبد الهادي: السيطرة على الحقول النفطية تمثل خطوة مهمة اقتصادياً وسياسياً، لكن تحويلها إلى تحسن فعلي في معيشة المواطن، يبقى مرتبطاً بعوامل معقدة، أبرزها كفاءة الإدارة الحكومية ومحاربة الفساد، والاستقرار الأمني في مناطق الإنتاج، والقدرة على إعادة إعمار البنى التحتية المتضررة.

وختم قائلاً: بينما تشكل استعادة حقول النفط بارقة أمل اقتصادية للدولة السورية، يؤكد الخبراء أن أثرها الملموس على حياة المواطن لن يتحقق تلقائياً، بل يبقى رهناً بحسن الإدارة والإصلاحات الشاملة التي تتجاوز مجرد السيطرة الجغرافية على الموارد.

خطوة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية

في المحصلة، تمثل استعادة حقول النفط خطوة إستراتيجية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية مهمة للدولة السورية، إلّا أن ترجمة هذه المكاسب إلى تحسن حقيقي ومستدام في معيشة المواطن تبقى مرهونة بحسن إدارة الموارد، وتعزيز الشفافية، وتوجيه العائدات نحو دعم الخدمات الأساسية والتنمية، بما يضمن أن تتحول الثروة النفطية من مورد نظري إلى رافعة فعلية للاقتصاد والحياة اليومية للسوريين.

الموارد النفطية ورهانات التعافي في ظل الاستقرار الأمني

الحرية – لوريس عمران

تتصدر قضية استعادة الحكومة السورية السيطرة على آبار النفط واجهة المشهد الاقتصادي، لا بصفتها مجرد استرداد لمورد مالي ناضب، بل لكونها حجر الزاوية في صياغة معادلة جديدة للاستقرار الوطني، وتكتسب هذه الخطوة ثقلاً استراتيجياً يتجاوز الأرقام المباشرة، لتمس جوهر الأمن الطاقي والقدرة على إعادة هيكلة الاقتصاد المعيشي الذي أثقلت كاهله سنوات الحرب الطويلة.

ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور حسام عيسى خليلو أن عودة هذه الموارد إلى إدارة الدولة تمثل فرصة حقيقية لترميم التصدعات في الاقتصاد الوطني، شريطة أن تستثمر ضمن رؤية واقعية تضع احتياجات المرحلة الراهنة في مقدمة أولوياتها، وبحسب رؤيته، فإن النفط كمورد سيادي يمتلك القدرة على منح الدولة هامشاً أوسع من المناورة المالية، ما يعزز من كفاءتها في تلبية المتطلبات الأساسية، وعلى رأسها قطاعا الطاقة والكهرباء، اللذان يمثلان المحرك الرئيسي لبقية القطاعات الإنتاجية.

ما وراء الإيرادات: التخطيط والاستقرار

وفي قراءة أعمق للمشهد، أشار الدكتور خليلو لـ " الحرية "إلى أن القيمة الحقيقية لهذه العودة تكمن في الاستقرار التخطيطي قبل القيمة النقدية، إذ إن امتلاك مورد طاقي ثابت يتيح لصناع القرار الانتقال من سياسة "الحلول الإسعافية" والمؤقتة إلى وضع خطط اقتصادية متوسطة وبعيدة المدى.

مبيناً أن هذا الانتقال من شأنه أن يخلق مناخاً من الطمأنينة النفسية لدى المنتجين والمواطنين على حد سواء، ما يقلص من حالة الترقب والقلق التي سادت الأسواق طويلاً.

وفي السياق نفسه توقع الخبير الاقتصادي أن تظهر مفاعيل هذا التحول بشكل تدريجي وملموس على عدة مستويات حيوية، أيضاً من الجانب المالي ستساهم العائدات في تخفيف العجز المزمن في الموازنة، ما يوفر تمويلاً أكثر استدامة للخدمات العامة.

وعلى صعيد الإنتاج لفت الدكتور خليلو إلى أن توفر المشتقات النفطية سيؤدي بالضرورة إلى استقرار سلاسل التوريد وتخفيض كلف النقل والإنتاج الصناعي والزراعي، وهو ما ينعكس بدوره على القوة الشرائية لليرة السورية عبر تخفيف الضغط على الطلب الخارجي للقطع الأجنبي المخصص لاستيراد الوقود.

الإنسان والإنتاج.. محور التعافي

وعن انعكاسات هذه الخطوة على الحياة اليومية، أوضح الدكتور خليلو أن تحسن ملف الطاقة يعد أقصر الطرق لتعزيز صمود المواطن، فكل تحسن طفيف في ساعات وصل الكهرباء أو وفرة الوقود يترجم مباشرة إلى استقرار في أسعار السلع والخدمات، مشيراً إلى أن الاستقرار الأمني يظل هو القاعدة الصلبة التي لا يمكن البناء بدونها، حيث يمثل الضمانة الأساسية لإعادة تشغيل المنشآت النفطية وحمايتها، ما يفتح الباب أمام المبادرات الاستثمارية المحلية لخلق فرص عمل حقيقية إضافة لرفع مستويات الدخل.

وفي ختام حديثه بين الدكتور خليلو أن عودة الآبار النفطية ليست عصا سحرية لحل الأزمات بين ليلة وضحاها، بل هي "إشارة إنطلاق" لمسار طويل من التعافي يتطلب نفساً صبوراً وتكاملاً في السياسات الاقتصادية.

مضيفاً إن المرحلة المقبلة تحتم توجيه كل قطرة نفط وكل ليرة مستعادة نحو دعم العملية الإنتاجية، باعتبارها السبيل الوحيد لاستعادة الثقة بالاقتصاد الوطني وضمان مستقبل أكثر استقراراً للأجيال القادمة.

الحرية
العـدد 28 | السـنة الثانيـة | الأحـد 25 كانـون الثاني 2026 م

«الكيميائية» ترصد 16 مليار ليرة في خطتها الاستثمارية وتركيزها على الأسمدة

الحرية – لمى سليمان

تعد الصناعات الكيميائية من القطاعات الرائدة في مجال الصناعة السورية وأحد روافد الاقتصاد السوري الناهض، وقد عانت منشآت صناعات الكيميائية، بمافيها المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، لعقد طويل من الزمن من الترهل والخطط المؤجلة إضافة إلى ارتفاع تكاليف الطاقة ونقص المواد الأولية وضعف الطاقة البشرية، الأمر الذي أفضى إلى إغلاق بعض المعامل وضعف السوق الداخلية.

وبعد التحرير، بدأت المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية بالعمل للتحول نحو واقع جديد لتكون مساهماً في تطوير القطاع الكيميائي في سوريا.

واقع المؤسسة والإنتاج

وعن واقع المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية في سوريا يتحدث المدير العام للمؤسسة د. عبد المعطي جمعة معدداً أبرز المنشآت الكيميائية النشطة حالياً قائلاً: تتبع للمؤسسة مجموعة من الشركات النشطة تعمل في مجال الأسمدة و الصناعات البلاستيكية و الصناعات الدوائية وفي مجال صناعة الدهانات الكيمياوية. وبالنسبة لحجم الانتاج السنوي لهذه المنشآت فقد قدّر حجم الانتاج لعام 2025 بحوالي / 100/ مليار ليرة و بما يعادل حوالي / 10/ ملايين دولار.

خطوط الإنتاج والمساهمة المحلية

وفيما يتعلق بخطوط الإنتاج الجديدة التي تمت إضافتها بعد التحرير، يؤكد د.جمعة في تصريحه لـ"الحرية" أن الشركات وضعت خططاً لرفع طاقاتها الإنتاجية، ففي مجال الصناعات الدوائية تعمل شركة تاميكو على استثمار مدخلات الانتاج لديها بالتعاون مع القطاع الخاص الدوائي لتأمين جزء من حاجة السوق المحلية، وفي مجال صناعة الأسمدة أيضاً يجري العمل على دراسة مجموعة من العروض مع شركات دولية لتأهيل معامل الشركة ورفع طاقاتها.

وعن مساهمة هذه المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي وعدد فرص العمل التي توفرها، أوضح د.جمعة أن قطاع الصناعات الكيميائية يسهم بنسبة تصل لـ 10% بالناتج الصناعي وفق بيانات المكتب المركزي للإحصاء، وتؤمن شركات المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية حوالي / 2000/ فرص عمل.

العوائق و العقوبات

وبالحديث عن العوائق والمصاعب التي تقف أمام تقدم القطاع الكيميائي وكيف يتم تجاوزها، شدد د.جمعة على أن شركات القطاع العام الصناعي بالعموم تواجه عوائق ترتبط بالتشريعات والقوانين الناظمة للعمل وغياب مرونة العمل التي تقوض السرعة باتخاذ القرار، إضافة إلى ضعف الموارد المادية من جهة والموارد البشرية من جهة أخرى.

وفي ختام تصريحه تحدث د.جمعة عن الخطة الاستثمارية لعام 2026 مبيناً أن المؤسسة الكيميائية وضعت من خلال شركاتها التابعة خطة استثمارية لعام 2026 باعتمادات حوالي /16/ مليار ليرة بما يعادل حوالي / 1,5/ مليون دولار، تركزت كخطوة أولية بدعم قطاع الأسمدة لتحقيق معدلات نمو تدعم الخطة الزراعية وتخفف من فاتورة الاستيراد.

الصناعـة السورية.. إعادة تشكيل العقلية الصناعية والتحدي رفع الجودة وإجراء تعديل سعري يضمن بقاء المنتج المحلي

الحرية – فادية مجد

تتزايد الضغوط على القطاع الصناعي في سوريا مع اتساع نطاق المنافسة وتغيّر قواعد السوق، ما يضع الصناعيين أمام ضرورة مراجعة خياراتهم في مرحلة تتطلب قدراً أكبر من المرونة والقدرة على التكيّف.

وفي هذا السياق يقدم الخبير والاستشاري في التخطيط الاستراتيجي مهند الزنبركجي قراءة توضح طبيعة التحديات الراهنة والفرص التي يمكن البناء عليها لضمان استمرار هذا القطاع الحيوي.

حيث أفاد الزنبركجي لـ"الحرية" بأن الصناعة السورية تقف اليوم أمام منعطف حاسم، إذ لم تعد التحديات التي تواجهها مرتبطة بالمنافسة التقليدية، بل باتت تهدد وجود بعض القطاعات في ظل التوجه المتسارع نحو سوق حر، لا يرحم الصناعات غير القادرة على التكيّف، موضحاً أن الصناعيين يدركون تماماً أسباب هذا التراجع، ما يجعل التغيير ضرورة لا خياراً، شرط أن يكون تغييراً مرناً وشاملاً يتجاوز الإدارة والتسويق ليصل إلى إعادة تشكيل العقلية الصناعية، والتخلي عن الارتباط العاطفي بالعلامات التجارية التي أسسوها عبر سنوات طويلة.

فرصة التحوّل

وأشار الزنبركجي إلى أن المشهد الحالي، رغم قسوته، يفتح الباب أمام فرص استثنائية للصناعيين القادرين على التغيير، لافتاً إلى أن التحول لا يعني التخلي عن المصانع أو التحول إلى التجارة، بل الانتقال إلى نموذج "الوكيل الصناعي" لعلامات عالمية، بحيث يجري تطوير خطوط الإنتاج لتصنيع منتجات مخصصة للسوق المحلي والأسواق العربية والإقليمية تحت اسم الشركة الأم، مبيناً أن هذا النموذج يمنح الصناعيين فرصة الاستفادة من خبراتهم المتراكمة، مع الحفاظ على دورهم الإنتاجي ولكن ضمن منظومة أكثر تنافسية.

شروط النجاح

وأكد زنبركجي أن نجاح هذا التحول يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الصناعيين والدولة، موضحاً أن الدولة مطالبة بتقديم تسهيلات استثنائية تشمل تحديث الآلات وخطوط الإنتاج بما يتوافق مع متطلبات الشركات العالمية، وتأمين بيئة تدريبية متقدمة للعمالة عبر برامج تشرف عليها الشركات الأم، إضافة إلى الابتعاد عن الإدارة الميكروسكوبية وتفويض الإدارة لمديرين محترفين يمتلكون خبرة مثبتة في التخطيط والتصدير، مع الاكتفاء بنظام رقابي ومحاسبي فعّال.

دور الدولة

ولفت الخبير الاقتصادي إلى أن الدولة تتحمل مسؤولية أساسية في تسريع هذا التحول عبر الإعفاءات الضريبية وتوفير الدعم اللوجستي والتمويلي، بما يسمح للصناعيين بتطوير مشاريعهم القائمة وتحويلها إلى منصات إنتاج قادرة على المنافسة إقليمياً، منوهاً بأن هذا الدعم ليس منّة، بل استثمار في بقاء الصناعة السورية واستعادة قدرتها على خلق القيمة.

الصناعات المحلية لا تزال قادرة

وختم الزنبركجي بالإشارة إلى أن التحول المقترح لا يشمل جميع القطاعات، فبعض الصناعات المحلية لا تزال قادرة على المنافسة رغم تراجع أرباحها، وهنا يكمن التحدي في رفع الجودة وإجراء تعديل سعري بسيط يضمن بقاء المنتج المحلي في موقع متقدم، إلى جانب تطوير خطط تسويقية أكثر فعالية.

تحديات إعادة بناء جسور الثقة لمنتجاتنا الوطنية

التخلص من عقبات العمل والإنتاج و المحسوبيات

الحرية – سامي عيسى

في نظرة تحليلية واسعة لواقع الفعلي للصناعة الوطنية نجد هناك الكثير من نقاط القوة، يقابلها أيضاً نقاط ضعف، نقاط القوة تستند في معظم الأحيان على مكونات محلية، خاصة ما يتعلق بالموارد الطبيعية المتنوعة، وطاقات كامنة لصناعات تكنولوجية، إلى جانب سمعة جيدة لبعض المنتجات، والأهم إمكانية تعزيز التشابكات القطاعية.

البنية التحتية والإنتاجية أخطرها

نور الدين سمحا عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها، رئيس القطاع النسيجي يحدد "مجموعة من نقاط الضعف التي تؤثر سلباً على الإنتاجية الصناعية.

ذكر منها لـ"الحرية" على سبيل المثال لا الحصر، ضعف مساهمة الصناعة التحويلية، تدني مستويات البنية التحتية والإنتاجية، نقص التمويل، غياب فاعلية المدن الصناعية، تجاهل هجرة الكفاءات.

ويرى سمحا أن هناك فرصاً مشجعة لتحقيق إنتاجية مستمرة، وصناعة قابلة للتطويع مع كل جديد، منها الترابط الفعال بين الزراعة والصناعة، وتوافر مواد خام محليًا، مع إمكانية كبيرة للتصدير إلى الأسواق العالمية كتركيا وغيرها، ناهيك بوجود موارد بشرية ماهرة.

الاعتماد على القطاع الخاص

لذا لابد من خيارات استراتيجية تحدد هوية المرحلة المقبلة، والتي تكمن في الاعتماد على القطاع الخاص، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، والأهم الاعتماد على التصنيع الموجه للتصدير، والاستثمار في الصناعات المستقبلية التي تضمن النجاح المستمر لتنافسية منتجاتنا.

الانتقال من العملية الطارئة إلى التنمية الشاملة

ووفقاً لما أورده سمحا فإن هذا لن يتحقق إلا بمعالجة فورية تقوم على محددات أساسية تنطلق في خطواتها الأولى بالانتقال من العملية الطارئة إلى التنمية الشاملة، وترتيب الأولويات، وتطبيق التنمية المحلية، وفق مرحلتين: الأولى التعافي ومن ثم التنمية الشاملة.

إصلاح البيئة التشريعية والإدارية

ولابد من وجود آليات تنفيذية تنطلق من الواقع الفعلي للصناعة الوطنية، ننطلق من إصلاح البيئة التشريعية والإدارية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، خاصة ما يتعلق بالترخيص الصناعي، وقوانين الاستثمار والصناعة بما يتلاءم مع الظروف الحالية، ومكافحة الفساد وتحسين الشفافية في منح التسهيلات والدعم، وتحفيز الصناعات ذات الأولويات التصنيعية، وفقاً لسمحا.

استراتيجيات التغيير والتبديل

الخبير الاقتصادي جمال شعيب أوضح لـ"الحرية" أننا بأمس الحاجة لتغيير العقلية الصناعية التي تتبنى استراتيجيات التغيير والتبديل، والتماشي مع محدثات وتقنيات كل مرحلة، وتغيير عقلية العمل، لاسيما البيع والشراء، وتطبيق القوانين، وحتى ما يتعلق بعقلية التسويق، علماً أن القطاع العام يمتلك إمكانات كبيرة جداً، يستطيع من خلالها بناء قاعدة صناعية متطورة قادرة على التأقلم مع كل جديد.

معالجة التخلف الصناعي

لكن للأسف الشديد، يضيف شعيب، كان سابقاً العمل خلاف ذلك، نمو بيروقراطية العمل، وتراجع الأداء الإداري، وفساد معظم جهازه، وعدم تحديث خطوط الإنتاج، أدى إلى حالة من التخلف الصناعي لدى القطاع العام كان من الصعب تجاوزه، وبالتالي الحل يكمن في إيجاد عملية توازن بين التكاليف الفعلية وما يترتب عليها من مدفوعات، وبين الجودة التي تضبط الايقاع في الأسواق.

وبحسب –شعيب- للخروج من هذا الواقع لابد من تغييرات فورية مطلوبة على أرض الواقع، تبدأ بتغيير العقلية الإدارية والإنتاجية، ليس في القطاع العام فحسب والخاص أيضاً، هذا التغيير يتطلب الدخول بتشاركية فعالة، واستثمارات تحقق المنفعة المتبادلة لكلا الطرفين من استثمار الشركات المتوقفة والقائمة.

التحديث مع الجديد

ويرى شعيب ضرورة تعديل كافة الأنظمة والقوانين القديمة والحديثة أيضاً، وهذا التحديث يتماشى مع الجديد، وينهي بيروقراطية العمل، وضمان حرية التفكير والتنفيذ وسداد الرأي، توفير السيولة اللازمة، والتي تشكل قوة التنفيذ الأولى في عمليات التغيير.

وتطوير الآليات، والعمل أيضاً على تخفيض التكاليف وتصويبها باتجاه مكون تأمين المنافسة للمنتج الوطني.

غياب الأرقام الإحصائية الموحدة يربك التخطيط الاقتصادي

الحرية– سناء عبد الرحمن

يُعد توفر البيانات الإحصائية الموثوقة شرطاً أساسياً لأي عملية تخطيط اقتصادي فعّال، خصوصاً في الدول التي تمرّ بمرحلة إعادة بناء اقتصاداتها ومؤسساتها، وفي سوريا لا يقتصر التحدي على شحّ الأرقام أو تأخر نشرها، ما ينعكس مباشرة على جودة السياسات العامة ودقة القرارات الاقتصادية، هذا الغياب يخلق فجوات منهجية، ويضعف القدرة على قياس الواقع الاقتصادي والاجتماعي بصورة قابلة للمقارنة والتتبع.

في هذا السياق، يوضح الدكتور خضر العكاري، الباحث والمحاضر في الإحصاء والاقتصاد القياسي لـ"الحرية"، أن المشكلة الإحصائية في سوريا ليست تقنية بحتة، بل بنيوية وتمس كامل دورة التخطيط الاقتصادي، من تعريف المؤشرات إلى استخدامها في رسم السياسات.

تشوّه منهجي

يؤكد الدكتور العكاري أن غياب الأرقام الإحصائية في سوريا لا يخلق فراغاً معلوماتياً فحسب، بل يُنتج تشوهاً منهجياً يمتد عبر جميع مراحل إنتاج البيانات، ويبدأ الخلل من تعريف المجتمع الإحصائي وحدود التغطية، لينتقل لاحقاً إلى إطارات المعاينة، وتكرار تنفيذ المسوح، وضعف تكامل البيانات الإدارية بين المؤسسات.

تضارب التعاريف

يشير العكاري إلى أن السلاسل الزمنية للبيانات تتباعد بين مؤسسة وأخرى، مع تعدد التعاريف للمتغير الإحصائي الواحد، مثل التشغيل، والبطالة، والدخل، والأسعار، وهذا التباين يضعف قابلية المقارنة عبر الزمن وبين المحافظات، خاصة في ظل غياب نظام موحّد للتصنيف القطاعي

وخرائط الترميز ومفاتيح البيانات.

تأخر النشر وضعف الربط

ويلفت الخبير الإحصائي إلى أن تأخر نشر البيانات وغياب سياسة واضحة للمراجعات الإحصائية يؤثران سلباً على موثوقية المؤشرات، كما يبرز ضعف الربط بين الحسابات القومية وإحصاءات المالية العامة وميزان المدفوعات، ما يحول دون بناء صورة كلية متماسكة للاقتصاد السوري.

وبحسب تقييمات أممية لواقع المنهجيات والمنتجات الإحصائية، تظهر فجوات كبيرة في بيانات سوق العمل من حيث التغطية والجودة، ويضيف العكاري: هذه الفجوات تعترف بها الجهات الرسمية نفسها عند الحديث عن تحديات الإنتاج الإحصائي ونقص البيانات في القطاعات الأساسية.

شرط لإعادة البناء الاقتصادي

يشدد العكاري على أنه في مرحلة إعادة بناء الاقتصاد، لا يكفي وجود أرقام متفرقة أو تقديرات غير قابلة للتحقق، بل لا بد من بيانات يمكن تتبعها، والتحقق من مصادرها، وإعادة استخدامها في التحليل وصنع القرار.

تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية

العـدد 28 | السـنة الثانيـة | الأحـد 25 كانـون الثاني 2026 م

بين الجراح الحذر و«المرآة» للواقع.. ما هي أسباب التباينات بين تصريحات المسؤولين والمحليين الاقتصاديين؟

الحرية– باسمة إسماعيل

تشهد الساحة الاقتصادية تبايناً ملحوظاً بين تصريحات المسؤولين الاقتصاديين التي غالباً ما تحمل نبرة تفاؤل وطمأنة، وبين تحذيرات المحللين التي تسلط الضوء على الجوانب السلبية والمخاطر المحتملة، هـذا التباين بين الخطابين يثير تساؤلات عديدة حول الأسباب الكامنة وراءه: هل نعيش حالة من الضياع، أم إن لكل طرف سياقاً مختلفاً يحدد من خلاله خطابه؟

الفروق الجوهرية بين التصريحات

فـي حـديثـه لـ"الحرية"، يـوضـح الخبير الاقـتـصـادي شادي أحمد الفروق الجوهرية بين تصريحات المسؤولين الاقتصاديين وتحليلات المحللين، مشيراً إلى أن الفارق لا يتعلق بالصدق أو المصداقية، بل يتعلق بالأدوات والمسؤوليات التي يمتلكها كل طرف، ويكمن الاختلاف في المقاربة الأساسية التي يعتمدها كل من المحلل والمسؤول.. مقدماً تحليلاً دقيقاً لهذا الفرق، في الجوهر والشكل.

الفرق في الجوهر

يضيف أحمد: المحلل الاقتصادي يتخذ من تفسير البيانات والتوقعات المستقبلية هدفاً رئيسياً، وظيفته تنطوي على فحص الأرقام واستخلاص العبر منها لتقديم صورة واضحة ودقيقة حول الأسباب المحتملة للأزمات وآثارها المتوقعة.

في هذه الحالة يسعى المحلل إلى "كشف الحقيقة" كما هي، بغض النظر عن تأثير ذلك على حالة التفاؤل أو القلق لدى الجمهور.

في المقابل، لا يقتصر دور المسؤول الاقتصادي على تقديم التحليل، بل كوسيلة لتحقيق الاستقرار والتوجيه، تصريحاته ليست محض رأي شخصي، بل تجسيد للسياسة الاقتصادية للدولة، التي تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الاقـتـصـادي والاجـتـمـاعـي، فـضـلاً عـن تعزيز الثقة لدى المستثمرين المحليين والدوليين.

وكذلك، فإن المحلل الاقتصادي يتمتع بحرية واسعة تسمح له بتوجيه النقد، بل أحياناً استخدام مصطلحات قاسية مثل "كارثي" أو "مؤلم" عند تقييم الوضع الاقتصادي، هذه الحرية تعكس استقلاليته في الرأي، تتيح له تقديم تحليلات نقدية بعيدة عن الاعتبارات السياسية .

أما المسؤول الاقتصادي، فيظل مقيداً بمجموعة من

الاعتبارات السياسية والاقتصادية التي تتطلب منه الحفاظ على توازن دقيق بين الحقيقة والمصالح الوطنية، أي تصريح قد يخل في توازن السوق أو يثير قلقاً غير مبرر، يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي.

وبينما يتحمل المحلل الاقتصادي مسؤولية مهنية وأخلاقية في تقديم تحليلات دقيقة استناداً إلى البيانات والواقع، فإن تأثير تصريحاته يظل محدوداً على الرأي العام، أما المسؤول الاقتصادي، فيحمل مسؤولية مباشرة في قراراته، حيث إن تصريحاً غير مدروس قد يؤدي إلى تقلبات حادة في الأسـواق، مثل هروب استثمارات، أو تراجع قيمة العملة أو انهيار مؤشرات البورصة.

كما تطرق الخبير الاقتصادي إلى الفروق الآخرى وهي في الشكل:

إذ تتميز لغة المحلل الاقتصادي بالتخصص والعمق، وتتضمن مصطلحات تقنية وعلمية، وعبارات نقدية صريحة توجه إصبع الاتهام نحو السياسات المعتمدة، هذه اللغة قد تكون معقدة للبعض، لكنها ضرورية لتفسير القضايا الاقتصادية بشكل تفصيلي.

في المقابل، يلتزم المسؤول الاقتصادي بلغة دبلوماسية، محكومة بالضوابط السياسية والاقتصادية، استخدام كلمات دقيقة بعناية ضروري لمنع أي تفسيرات خاطئة أو تشويش قد يزعزع الثقة في الاقتصاد الوطني، هذه اللغة تهدف لتجنب إرباك السوق أو الجمهور.

وفـي طريقة الصياغة، غالباً مـا يستخدم المحلل الاقتصادي لغة الاحتمالات والتوقعات، حيث يشير إلى احتمالات متعددة بناءً على التحليل المتاح، مثل "من المحتمل" أو "قد يحدث" أو "من المرجح". هذا الأسلوب يتيح له تقديم سيناريوهات متنوعة وفقاً للبيانات المتوافرة.

بالمقابل، يركز المسؤول الاقتصادي على لغة أكثر تأكيداً ووضوحاً، مثل "سوف نلتزم" أو "نهدف إلى"، أو "سنحقق" ليعكس استقراراً في السياسات ووعوداً حازمة تلتزم بها الدولة.

أما في مجال استخدام الأرقـام، فالمحلل الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على الأرقـام كمفاتيح لتحليل الواقع الاقتصادي وتقديم تفسير منطقي للأزمات الاقتصادية، يستخدم الأرقام في كثير من الاحيان لتوضيح الثغرات أو المخاطر الكامنة.

دور كل طرف في تشكيل الصورة الاقتصادية

من خلال هذا التحليل، يتضح أن الفجوة بين تصريحات المسؤولين والمحللين الاقتصاديين ليست مجرد تناقض في الرؤى، بل هي انعكاس لاختلاف جذري في الأدوار التي يؤديها كل طرف، فالمسؤول الاقتصادي هو "الجراح الحذر" الذي يزن كلماته بعناية ودقة لكيلا يتسبب في أضرار مباشرة، في حين أن المحلل الاقتصادي هو "المرآة" التي تعكس الواقع كما هو، بعيداً عن أي تجميل أو تعديل، ورغم اختلاف أدوات وأساليب كل طرف، فإن كليهما يساهم في تشكيل الصورة الكاملة للوضع الاقتصادي.

سؤال مفتوح

فـي ظـل هـذا التباين فـي المـقـاربـات، يبقى السؤال مفتوحاً أمام المواطنين المتابعين للشأن الاقتصادي: أي من الخطابين يعد الأكثر نفعاً لفهم الواقع الاقتصادي بشكل أعمق؟ هل تفضل متابعة المحلل الـذي يقدم تحليلات علمية مدعومة بالبيانات، أم المسؤول الذي يسعى إلى تحقيق التوازن والاستقرار عبر خطابه الحذر والمطمئن؟

بعد الانتقال من الانكماش إلى الشركات المفتوحة..

الاقتصاد السوري لا يبحث عن «البقاء» بل «التنافسية»

الحرية – ميليا اسبر

أكّدّ الباحث والمحلل الاقتصادي علي الخلف أنّ الاقتصاد السوري في 2026 لم يعد يبحث عن "البقاء" بل يبحث عن "التنافسية"، وهناك تحديات كثيرة، ولكن أكبرها هو تحويل الأمـوال التي تأتي من الـخـارج (حوالات أو استثمارات) من "استهلاك" إلى "إنتاج"، وهو ما يتطلب ثقة كاملة في النظام المصرفي. لافتاً في تصريح لـ"الحرية" إلى أن سوريا حاليّاً في سباق مع الزمن، فإما اللحاق بقطار التنمية الإقليمي عبر الانفتاح الاقتصادي المدروس، أو البقاء في حلقة مفرغة من الحلول الترقيعية.

خارطة طريق التعافي

وكشف الخلف عن خارطة لتعافي الاقتصاد المحلي أهمها العمل على مسارات متوازية وذلك من خلال توحيد واستقرار النقد حيث لا يمكن بناء اقتصاد بأسعار صرف متعددة، لذا فإن الأولوية هي توحيد قنوات الصرف الرسمية والموازية، وخفض معدلات التضخم الجامح لتمكين الشركات من "التسعير العادل"، إضافة إلى إصـلاح بيئة الأعـمـال عن طريق تحديث القوانين لتكون أكثر مرونة (خاصة قوانين الملكية والاستثمار)، منوهاً بضرورة تبسيط الإجراءات الحكومية عبر "التحول الرقمي" لتقليل البيروقراطية والفساد، كذلك ترميم رأس المال البشري، ووضع برامج وطنية لإعادة تأهيل العمالة الماهرة التي هاجرت، وربط التعليم باحتياجات سوق العمل الجديدة.

مرحلة انتقالية للاستثمار

أما فيما يتعلق بالاستثمار بمختلف القطاعات والصعوبات التي يعاني منها، ذكر الخلف أن المشهد الاستثماري في سوريا يواجه حالياً، مرحلة انتقالية كبرى مدفوعة بصدور تشريعات جديدة وتغيرات في المشهد الاقتصادي، حيث يتجه التركيز اليوم نحو إعادة الإعمار، وتأمين الاحتياجات الأساسية، ورقمنة الخدمات.

لافتاً إلى أن المشهد الحالي يرتكز على قانون استثمار عصري يمنح المستثمر الأجنبي والمحلي حقوقاً غير مسبوقة، من أبرزها القدرة على تملك المشاريع بالكامل، وضمانات قانونية صارمة تحمي الملكية الخاصة من أي إجـراءات إدارية تعسفية، مع توفير مسارات آمنة ومرنة لتحويل الأرباح بالعملات الأجنبية عبر القنوات المصرفية الرسمية.

ما هي شروط نجاح التمويل العقاري في سوريا؟

خبير اقتصادي: نحتاج ثلاثة أعوام لنتلمس النتائج

الحرية – آلاء هشام عقدة

في وقتٍ تُطرح فيه إعادة الإعمار كأحد أكبر الاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، يعود ملف التمويل العقاري إلى الواجهة بوصفه أداة محورية لإعادة بناء الاستقرار السكني، لا مجرد نشاط مالي تقليدي.

في هذا السياق، عقدت هيئة الإشراف على التمويل العقاري اجتماعها الأول برئاسة وزير المالية، لوضع استراتيجية التمويل العقاري للأعوام 2026–2030، بالتعاون مع جهة استشارية دولية، في خطوة تهدف – وفق التصريحات الرسمية – إلى تطوير منظومة التمويل العقاري بما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية.

غير أن هذا التوجّه، على أهميته، يفتح الباب أمام تساؤلات جوهرية تتعلق بقدرة هذه الاستراتيجية على الانتقال من حيز التخطيط إلى التطبيق، ومدى مواءمتها للواقع الاقتصادي والمعيشي الذي يرزح تحته المواطن السوري، ولا سيما في ظل ضعف القدرة الشرائية واتساع فجوة السكن.

المدخل الإلزامي

الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد يرى أن الاستراتيجية الجديدة للتمويل العقاري، وفق ما رشح عنها من تصريحات، تقوم بالدرجة الأولى على تحديث بعض التشريعات القائمة، ولا سيما قوانين التمويل العقاري وآليات عمل هيئة الإشراف على التمويل العقاري.

ويؤكد في تصريح لـ الحرية أن «أي تطوير حقيقي للتمويل العقاري يجب أن ينعكس بتحديثات واضحة وملحوظة على التشريعات الناظمة، إضافة إلى القرارات التنفيذية المرتبطة بهذا التمويل خلال المرحلة المقبلة، لأن أي تحديث شكلي لن يكون كافياً لمعالجة الخلل القائم».

أرقام تتجاوز التمويل التقليدي

ويشير الدكتور محمد إلى أن سوريا تواجه تكاليف ضخمة لإعادة الإعمار تُقدّر بنحو 216 مليار دولار، وفق تصريحات البنك الدولي، تتوزع بين دمار واسع في البنى التحتية ودمار جزئي وكلي في المرافق العمرانية السكنية والتجارية.

ويضيف: «بعض التقديرات تشير إلى الحاجة إلى نحو 500 ألف شقة سكنية خلال الفترة المقبلة لتعويض ما تم تدميره خلال سنوات الحرب، وهو ما يضع أعباء كبيرة جداً أمام أي استراتيجية تمويل إسكان».

من الجغرافيا إلى الحاجة

ويلفت الخبير الاقتصادي إلى أن هذه الأعباء «لا تقتصر على السكن فقط، بل تشمل أيضاً النشاط التجاري والبنى التحتية، مع العلم أن البنى التحتية يمكن أن تكون هدفاً لاستثمارات أخرى، وليس فقط ضمن صلب عمل التمويل العقاري».

ويشدد على أن «إعادة الإعمار يجب أن تتم وفق أولويات مخلفات الحرب، بحيث تُعطى الأفضلية للمحافظات الأكثر تضرراً، وهو عنصر يجب أن يكون حاضراً بوضوح في صلب الاستراتيجية».

التحدي الأكثر حساسية

وحول الواقع الاقتصادي، يوضح الدكتور محمد أن «الاقتصاد السوري يعاني تراجعاً كبيراً، حيث قدّر البنك الدولي إمكانية تحقيق نمو بنحو 1% في عام 2025، مقابل تسجيل انكماش بنسبة 1.5% في عام 2024»، ما يعكس استمرار ضعف القدرة الشرائية للمواطن.

وحتى مع التوقع بتحقيق نمو أكبر في عام 2026، فإن تحسّن القوة الشرائية يحتاج إلى زمن أطول، وهو ما يجعل ضعف الدخل عائقاً حقيقياً أمام الاستفادة الواسعة من التمويل العقاري.

القروض والدخل المحدود

ويرى الخبير الاقتصادي أن الأموال التي ستُضخ ضمن هذه الاستراتيجية ستكون على الأرجح عبر قروض موزعة على قطاعات مختلفة وبفوائد متفاوتة، لكنه يحذر من ان ضعف القدرة الشرائية سيجعل سداد هذه القروض أمراً شاقاً، ريثما تتحسن الدخول وتصبح شروط التمويل أكثر قابلية للتحمل.

الشريحة المستهدفة

ويؤكد الدكتور محمد أن الشريحة الأساسية التي يجب أن تستهدفها برامج التمويل العقاري هي الأسر التي فقدت مسكنها ومأواها، ويجب تخصيص جزء واضح من هذا التمويل لها، بشروط مريحة تراعي خصوصية هذه الفئة التي فقدت المأوى ومصادر الرزق معاً.

مبيناً أن هناك ضواحي تعرّضت لدمار جزئي أو كلي، ولا بد من توجيه جزء من التمويل إليها، إلا أن ذوي الدخل المحدود لن يكونوا قادرين على الاستفادة من التمويل التقليدي، ما يستوجب حلولاً تقوم على الترميم أو إعادة البناء وفق تقييم الفرق الهندسية المختصة.

تشريعات مرنة

وحول مفهوم تحديث التشريعات، يشدد الدكتور محمد على أن التحديث يجب أن يشمل كل ما يتعلق بالتمويل العقاري، من شروط شركات التمويل، وآليات عملها، والحصول على التمويل، وكيفية إنفاقه، والفوائد والعمولات، ولمن يوجّه هذا التمويل.

ويؤكد أن سوريا لا تحتاج إلى قوانين جامدة، بل إلى تشريعات مرنة تنطلق من الواقع والحاجة، وتراعي المناطق الأكثر تضرراً والفئات الأكثر هشاشة، وفي مقدمتها فئة من هم دون مأوى.

معضلة مزمنة

ويشير الخبير الاقتصادي إلى أن سوريا تشهد منذ أكثر من عقدين ارتفاعاً كبيراً في أسعار العقارات، وصلت حد مقارنتها بأسعار مدن عالمية كبرى مثل هونغ كونغ، وهي مقارنة مؤسفة للمواطن السوري، خاصة مع تصنيف سوريا ضمن الدول الأعلى عالمياً في ارتفاع أسعار العقارات.

تجمعات سكنية وتمويل اجتماعي

ويرى الدكتور محمد أن التحدي الأكبر يتمثل في بناء تجمعات سكنية كبيرة تساهم في تخفيض تكلفة الوحدة السكنية الواحدة، مع توفير تمويل بفوائد معتدلة أو منخفضة، تحقق هامش ربح مقبولاً لشركات التمويل العقاري، دون إغفال البعد الاجتماعي.

متى نلمس النتائج؟

ويختم الخبير الاقتصادي تصريحه بالتأكيد على أن «الاستراتيجية تمتد لخمس سنوات، وكلما تم الإسراع في تحديث التشريعات وتوفير التمويل وتلزيم المشاريع، أمكن اختصار الزمن.. والحديث عن نتائج ملموسة خلال عام واحد غير واقعي، والحد الأدنى لبدء ظهور أثر فعلي هو ثلاثة أعوام وهي رهن جدية المستثمرين، وسهولة تحويل الأموال، وتوفر العمالة، وبدء التنفيذ الفعلي.

الحرية
العـدد 28 | السـنة الثانيـة | الأحـد 25 كانـون الثاني 2026 م

ابدأ الآن ولا تنتظر التخرج..

خبير مالي يضع خريطة طريق مهنية لطلاب كلية الاقتصاد

الشامي: تعلّمت بالطريقة الأصعب وهذا كلّفني سنوات طويلة من التجربة وضياع الفرص والجهد والموارد

الحرية– حسيبة صالح

وضعت الهيئة الطلابية في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، بالتعاون مع مؤسسة زيد بن ثابت الأهلية، الطلاب أمام تجربة حيّة بعنوان:

"خريطة الطريق المهنية لطلاب الاقتصاد والتجارة"، محاضرة ألقاها الدكتور محمد الشامي، الخبير المالي والمصرفي الذي راكم خبرة تتجاوز أربعة وعشرين عاماً داخل سوريا وخارجها، ليقدّم زبدة تجربته في قاعة مدرج المؤتمرات بجامعة دمشق.

اختصاراً للطريق

بدأ الدكتور الشامي محاضرته قائلاً: "اخترت موضوع خريطة الطريق المهنية لأنني عايشت شخصياً غياب التوجيه المهني في بداياتي، ودخلت سوق العمل دون خريطة واضحة. تعلّمت بالطريقة الأصعب، وهذا كلّفني سنوات طويلة من التجربة والخطأ، وضياع الكثير من الفرص والجهد والموارد. اليوم، وأنا عائد إلى بلدي، أشعر بمسؤولية أن أقدّم للطلاب ما لم يكن متاحاً لنا، وأن أختصر عليهم هذا الطريق الطويل."

متابعاً: "عملي داخل سوريا وخارجها كشف لي الفروقات الحقيقية بين ما ندرسه أكاديميًا وما يطلبه سوق العمل فعليًا. هذه الخبرات المتراكمة كوّنت لدي رؤية واضحة حول المهارات المطلوبة، وكيف يمكن للطالب أن يجهّز نفسه سواء للعمل محليًا أو خارجيًا، وأن يبني مساره المهني بوعي لا بعشوائية."

غياب التوجيه المبكر

"أبرز التحديات التي واجهتها، يضيف الدكتور الشامي، كانت غياب التوجيه المبكر، والتعامل مع بيئات اقتصادية متغيرة، والانتقال بين أنظمة وأسواق مختلفة.. استفدت من هذه التحديات بتكوين فهم عملي عميق، وأشاركها اليوم مع الطلاب لكيلا يكرروها، وكي يتعلموا كيف يحوّلون التحديات إلى فرص."

خريطة الطريق المهنية

إنها تصور عملي ومنهجي يربط بين الدراسة الجامعية، واكتساب المهارات، وبناء الخبرة، وصولًا إلى فرص العمل، برأي المحاضر، وهي أن يعرف الطالب ماذا يتعلم، ولماذا، وكيف يستخدمه في مستقبله المهني.

مضيفاً: إلى جانب الأساس الأكاديمي، يحتاج الطالب إلى مهارات تحليل مالي، نماذج مالية ودراسات جدوى، استخدام التكنولوجيا، وتعلّم اللغات العالمية وفي مقدمتها الإنكليزية، إضافة إلى لغات أخرى بحسب السوق، فضلًا عن القدرة على التعلم المستمر والتكيّف."

الموازنة بين الدراسة والتدريب

الموازنة بين الدراسة الأكاديمية والتدريب العملي، وفقاً للدكتور الشامي، تكون باستثمار سنوات الجامعة في التدريب التدريجي، والدورات التطبيقية، وربط المقررات الجامعية بالتطبيق العملي، بدل انتظار التخرج ثم البدء من الصفر. والنماذج المالية ودراسات الجدوى هي أدوات أساسية تميّز خريج الاقتصاد، وتمنحه القدرة على التحليل واتخاذ القرار، وتفتح أمامه مجالات واسعة في البنوك، الشركات، والاستشارات." مردفاً: نعم، فرص العمل تختلف بين الداخل السوري والخارج، لكن الأساس واحد. من يمتلك مهارات قوية ولغات وفهمًا عمليًا، يستطيع العمل في أي سوق. هدفي هو إعداد الطالب ليكون جاهزًا لكلا الخيارين."

أبرز الأخطاء

يرى الدكتور الشامي أن أبرز الأخطاء التي يقع فيها طلاب الاقتصاد عند التخطيط لمسارهم المهني هو الاعتماد على الشهادة فقط، تأجيل اكتساب المهارات، غياب الرؤية الواضحة، وانتظار الفرص بدل الاستعداد لها، فالمؤسسات الأكاديمية يمكن أن تدعم الطلاب بتعزيز الجانب التطبيقي، ربط التعليم بسوق العمل، استضافة خبرات عملية، وتقديم توجيه مهني مبكر.

مضيفاً: النصيحة الذهبية التي أوجّهها لكل طالب اقتصاد وتجارة اليوم: لا تنتظر التخرج لتبدأ حياتك المهنية. ابدأ من الآن، وتعلّم من أخطاء من سبقك بدل أن تدفع ثمنها بنفسك."

وفي تصريح لـ "الحرية"، أوضح الدكتور الشامي أن أهمية مثل هذه المحاضرات تكمن في نقل الخبرة الواقعية، وتوضيح الصورة، ومساعدة الطلاب على اتخاذ قرارات مهنية واعية، وخاصة في مرحلة نحن بأمسّ الحاجة فيها إلى بناء الغد.

بناء قدرات الشباب

المسؤول في مؤسسة زيد بن ثابت، زهير قطاش قال لـ"الحرية": نعتقد في المؤسسة أن بناء الإنسان هو الأساس الذي يجب أن تنطلق منه لبناء الأوطان، لأن البشر أهم من الحجر، لذلك فقد باشرنا بعد التحرير مباشرة للعمل من داخل دمشق في عده قطاعات ومن أهملها بناء قدرات الشباب وتأهيلهم فكرياً ومهاراتياً.

مضيفاً: نقوم بدعم الطلاب والمجتمع بإقامة دورات تدعمهم وترسم لهم بوصلة الطريق، وقد أنهينا مؤخراً ثلاث دورات مهنية تهم الشباب في سوق العمل: دورة تصميم ميكانيكي وتشغيل CNC، دورة تكنولوجيا الخبز والمخبوزات، ودورة التفكير التصميمي. وكذلك بدأنا ببرنامج صناعة المؤثرين، وأنهينا الدورة الأولى منه، إضافة إلى عملنا في المشاريع التعليمية والإغاثية في المخيمات والشمال السوري، وكذلك مناطق دمشق وريفها للمساهمة في تخفيف معاناة السوريين وصولاً للتعافي الاجتماعي والاقتصادي من آثار النظام السابق.

وأشار قطاش إلى أن الانطباعات الأولية للطلاب تبشّر بخير، لأنهم وجدوا ضالّتهم عند الدكتور شامي، وتجلّى ذلك بكثرة الأسئلة عن المواضيع المطروحة، وعن الشهادات التي نصحهم بتحصيلها. إن مثل هذه الفعاليات لها دور كبير في دفع الطلاب للتعلم خارج أسوار الجامعة، لاكتساب مزيد من المعارف التي بدورها ترفع رصيدهم في سوق العمل.

مرآة لمخاوف الطلاب

تقول الطالبة شهد سلس، إحدى الحاضرات: "شعرت أن المحاضرة كانت بمثابة مرآة لمخاوفي. كنت أظن أن الشهادة تكفي، لكن الدكتور الشامي جعلني أرى أن المهارات هي المفتاح الحقيقي. أكثر ما أثر فيّ نصيحته: لا تنتظر التخرج لتبدأ حياتك المهنية. خرجت وأنا مصممة أن أبدأ من الآن، وأن أبحث عن تدريب عملي يوازي دراستي."

مسؤول شؤون الطلاب في كلية الاقتصاد، محمد حمزة العلبي، علّق قائلاً: "هذه المحاضرة جاءت في وقت نحن بأمسّ الحاجة فيه إلى ربط التعليم بسوق العمل. الطلاب تفاعلوا بكثرة، وطرحوا أسئلة دقيقة حول الشهادات والدورات التي يجب أن يحصلوا عليها. نحن كإدارة نسعى لتعزيز مثل هذه الفعاليات، لأنها تفتح أمام الطلبة أفقًا جديدًا، وتمنحهم ثقة بأنهم قادرون على المنافسة محليًا وخارجيًا.

ابدأ الآن

تتجلّى أهمية هذه الفعالية في أنها لم تكن مجرد محاضرة، بل كانت دعوة صريحة للطلاب كي يرسموا مستقبلهم بأيديهم، ويحوّلوا سنوات الجامعة إلى ورشة إعداد حقيقية. بين كلمات الدكتور الشامي، ورؤية المؤسسة، وصوت الطلاب، ارتسمت خريطة طريق جديدة، عنوانها: ابدأ الآن، ولا تنتظر الغد.

الإقبال على أسواق البالة

يعكس ضعف القدرة الشرائية للمواطنين

الحرية – مركزان الخليل

أسعار تحكي عن حالها عبر مسلسل ارتفاعاتها اليومية، تحصد القوة الشرائية، رغم ضعف مواردها، وتدني مستواها لدى المواطن، وخاصة أصحاب الدخل المحدود، هذا الأمر ينسحب على كل المواد الغذائية والألبسة وغيرها من السلع الاستهلاكية، لكن حديثنا اليوم يقتصر على أسواق الألبسة المستعملة "البالة" التي تشكل مقصد غالبية المواطنين وخاصة الأسواق الشعبية.

أهمية الألبسة المستعملة

رغم أهميتها وكثرة المعترضين عليها، في ظل ظروف معيشية صعبة، إلا أنها تشكل ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، فهي قطاع ضروري يحمل الكثير من المعاناة المرتبطة بهويته ومن يقصده، والأهم الواقع المعيشي الصعب للأسرة السورية.

حاجة ضرورية للطبقات الفقيرة

وبالتالي فهي تشكل في أيامنا هذه أكثر من ضرورة حتمية حيث يؤكد رئيس غرفة تجارة دمشق، المهندس عصام الغريواتي، أهمية الألبسة المستعملة في السوق المحلية، مشيراً لـ"الحرية" إلى أنها حاجة ضرورية للطبقات الفقيرة وغير القادرة على شراء الألبسة الجديدة، وأن الألبسة المستعملة المحلية والمجاورة، رغم أسعارها الرخيصة، لا تشكل منافسة حقيقية للألبسة الوطنية الجديدة، نظراً لاختلاف النوعية واستهدافها جمهوراً مختلفاً، أما المنافسة الحقيقية، فتأتي من الألبسة المجمعة أوروبياً، والتي تعتبر جديدة ولكنها قد تكون ناقصة في الألوان أو الموديلات، إلا أنها تلقى إقبالاً كبيراً وتنافس الصناعة المحلية، وبقوة كبيرة.

مع التأكيد على أن المنافسة هي أساس الأسواق، وأن الأسعار تحقق التوازن المطلوب، مع الاشارة إلى أن كل الخيارات متاحة، والزبون هو من يقرر في النهاية ما يناسبه وما يرغب في الشراء.

منفذ لتصريف المنتجات "الستوك"

وضمن الاتجاه ذاته رجل الأعمال محمد الحلاق، أكد أن أسواق البالة تعتبر منفذاً لتصريف المنتجات "الستوك"، مشيراً إلى أنها توفر بديلاً للمنتجات الجديدة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة والتي تعيشها الأسرة السورية وخاصة تدني مستوى دخلها الى حدود خرجت عن المعقول.

السلع الفائضة

وبين الحلاق أن "الستوكات" هي عبارة عن سلع فائضة عن حاجة الشركات، أو سلع لم تعد رائجة بسبب تغير الموضة أو المقاسات، وبقاء قسم منها في المستودعات، ورغبة الشركات التخلص من هذه السلع بأسرع وقت ممكن، وغالباً ما يتم تجميعها في دول معينة، تخضع لعمليات إصلاح وتجديد قبل إعادة تصديرها إلى أسواق مختلفة، بأسعار رخيصة، وبأقل من المنتجات الجديدة والحديثة.

تنافسية المنتجات الوطنية

إلا أن الحلاق أقر أن أسواق البالة تؤثر بشكل كبير على تنافسية المنتجات الوطنية، حيث أن المنتج الوطني الذي قد يباع بسعر 20 دولاراً يواجه منافسة من منتجات البالة التي تباع بأقل من 10 دولارات، وأوضح أن هذا الأمر يضعف قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة في السوق المحلية.

تحسن الظروف الاقتصادية

واعتبر الحلاق أن الإقبال على أسواق البالة يعكس ضعف القدرة الشرائية للمواطنين، وأنه لتحسين الوضع، يجب العمل على زيادة الدخول وتحسين الظروف الاقتصادية، لافتاً إلى أن المستهلكين سيتجهون نحو شراء المنتجات الجديدة بمجرد تحسن أوضاعهم المالية.

وأشار إلى أن أسواق البالة قد تحمل تحديات محتملة، كالأمراض رغم أنها تمثل واقعاً اقتصادياً واجتماعياً يفرض نفسه، وأنه من الصعب تحقيق توازن كامل بين الحاجة الاقتصادية للمستهلكين والمخاطر المحتملة من هذا القطاع.

تجارة غير قانونية

بدوره الخبير الاقتصادي الدكتور فادي عياش، اعتبر أن تجارة الألبسة المستعملة غير قانونية أي تهريب، والتهريب كارثة على مستوى الاقتصاد الكلي، مضيفاً إن أسعارها لم تعد رخيصة، ولا سيما في ظل تراجع القدرة الشرائية والتضخم، وبالتالي لم تعد مناسبة لمحدودي الدخل، موضحاً أنها بالعموم تحقق معادلة جودة – سعر أفضل من المنتجات المحلية وبالتالي تفقد المحلية قدرتها التنافسية وتؤدي إلى تراجع الإنتاج وحتى الإغلاق للمنشآت المحلية.

معالجة المبررات

وبين عياش أن هذه التجارة مستمرة طالما تتوفر لها مبررات تواجدها من حيث إمكانية التهريب (دون رسوم وضرائب) وضعف القدرة الشرائية للمواطن وكذلك ضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي، مبرراً أن معالجة هذه المبررات كفيل بمعالجة مشكلة تجارة الألبسة المستعملة.

الذهب الجديد.. «محلل البيانات» العقل المفكر للمؤسسات الحديثة

الحرية– محمد زكريا

لم تعد البيانات في السنوات الأخيرة، مجرد أرقام وجداول، بل أصبحت "الذهب الجديد" الذي تعتمد عليه الشركات، الحكومات، والمنظمات الدولية في اتخاذ قراراتها المصيرية، وهنا يبرز الدور الحيوي لمحلل البيانات (Data Analyst)، الذي تحوّل من وظيفة تقنية إلى عنصر أساسي في صياغة السياسات وإدارة المشاريع وبناء الخطط الاستراتيجية.

الخبيرة الباحثة المتخصصة في تربية النبات والإحصاء الحيوي الدكتورة انتصار الجباوي بينت أن تجربتها في تحليل البيانات أعطتها المرونة والدقة والقدرة على تنفيذ المشاريع المطلوبة، موضحة أن الدمج بين الخبرة البحثية الطويلة وبين مهارات تحليل البيانات، يجعل العمل أكثر قدرة على خدمة مشاريع التنمية الريفية وتقييم البرامج

ودعم اتخاذ القرار في القطاع الزراعي، معتبرة دخولها مجال تحليل البيانات، يمثل خطوة استراتيجية تعزز قدرتها على قيادة المشاريع، وتصميم الدراسات.

فهم الواقع

وأوضحت الجباوي لـ"الحرية" أن محلل البيانات يعمل على جمع البيانات من مصادر متعددة، تنظيفها، تحليلها، واستخلاص نماذج واتجاهات تساعد المؤسسة على فهم الواقع بشكل أدق، وبفضل الأدوات الحديثة مثل (Excelg ،Python، Power BI)، وبالتالي أصبح بإمكان المتقدم تقديم تصوّرات واضحة تسهّل اتخاذ القرارات الذكية.

مبررات واقعية

وبينت الجباوي أن المبررات لوجود (Data Analyst) ضرورة، والتي لخصتها في تقليل المخاطر، حيث يساعد التحليل الدقيق للبيانات في توقع المشكلات قبل حدوثها واقتراح الحلول المناسبة، إضافة إلى رفع كفاءة العمل من خلال الاعتماد على البيانات يمكن توجيه الموارد في المكان الصحيح، وتجنب الهدر.

البيانات.. لغة المستقبل

ونوهت الجباوي إلى أن البيانات أصبحت لغة المستقبل، لاسيما في ظل التكنولوجيا الذكية والتي أصبحت تغزو العالم، وبالتالي أصبحت البيانات هي البوصلة التي يعتمد عليها الجميع، ومحلل البيانات هو الشخص القادر على تحويل هذه البوصلة إلى اتجاه واضح، ورؤية متكاملة، وصناعة قرارات أكثر ذكاءً، ولذلك باتت هذه المهارة من أهم المهارات المطلوبة عالمياً، ومن يمتلكها يمتلك مفتاحاً ذهبياً لمستقبل مهني واعد.

الذهب يزداد بريقاً وخيارات السوريين على حالها..

عيار 21 يتصـدر المشهد والـ 14 يحضر على خجل

الحرية – عمار الصبح

لـم تغير الارتفـاعـات القياسية التي تسجلها أسعار الذهب بشكل يومي تقريباً، من عادات كثير من السوريين في تفضيل لعيار دون الآخر، إذ لا يزال عيار 21 قيراطاً هو المسيطر على حركة البيع والشراء في السوق، ويعد الخيار المفضل لدى السوريين، وذلك رغم وجود نماذج ومشغولات بعيارات أرخص.

الـ21 قيراطاً ملك السوق

وفي استطلاع أجرته "الحرية" على عدد من محلات الصاغة في مناطق متفرقة من محافظة درعا، أكد غالبية أصحاب محال الصاغة أن ما يقارب من 70% من الطلب في سوق الذهب هو لعيار 21، والذي يعد الأشهر والأكثر طلباً لدى الزبائن، فيما جاءت المسغولات الذهبية من عيار 18 ثانياً وبنسبة 20% تقريباً، فيما توزعت النسبة الباقية 10% على عياري 24 وعيار 14 الذين بدى حضورهما خجولاً بعض الشيء. وسجل الذهب من عيار 21 رقماً قياسياً جديداً يوم أمس متجاوزاً 16 ألف ليرة (بالعملة الجديدة)، وذلك بعد أن قارب سعر الأونصة 5000 دولار، ورغم هذا الارتفاع ظل الذهب من عيار 21 الأكثر تفضيلاً.

ويصف أحد أصحاب محال الصاغة في مدينة درعا، عيار الـ21 بأنه ملك السوق بلا منازع وبأنه "ستاندرد" السوق لكونه الأكثر طلباً حسب العادات الشرائية للسوريين، والتي تعززت حتى غدت عرفاً اقتصادياً واجتماعياً في آن معاً.

ويرى الصائغ أن الذهب من هذا العيار يعد خياراً مناسباً للمشغولات المعدة للزينة والادخار في نفس الوقت، بفضل صفاته التي تجمع بين النقاء والتحمل والمظهر، لذلك فهو يتميز عن غيره من العيارات الأخرى، حتى تلك الأعلى سعراً كعيار 24 والذي ورغم نقائه، إلا أنه ذو ليونة عالية لذلك فهو يُستخدم بشكل خاص في الليرات والسبائك أكثر منه في المشغولات.

حضور خجول لعيار الـ14

وتشهد سوق الذهب في المحافظة بعضاً من التغيرات النسبية فرضتها الارتفاعات المتتالية لأسعار الذهب، إذ بدأت بعض محال الصاغة بضم عيار 14 إلى نشراتها اليومية في محاولة على ما يبدو لتحريك السوق بعروض أرخص، غير أن الإقبال على اقتناء مشغولات من هذا العيار لا زال محدوداً، إذ لا يعد ملاذاً ادخارياً، بل مجرد خيار تجاري، حسب رأي كثير من أصحاب الكار.

ويـرى رئيس الجمعية الحرفية للصاغة بـدرعـا رأفـت السويدان، أن رواج أي عيار مرهون بثقافة المجتمع، ففي كثير من الدول ومنها أوروبا وأمريكا على سبيل المثال، تلقى العيارات الأدنى مثل 14 و12 رواجاً كبيراً لديهم كون الغاية هي الزينة في المقام الأول وليس الادخار.

وأوضح السويدان في حديثه لـ"الحرية"، أن الذهب في مجتمعنا لا زال يشكل أحد أهم ملاذات الادخـار، إذ عُرف تاريخياً بقيمته العالية، واقتناؤه ارتبط بكونه ملاذاً ادخارياً أولاً، ثم للزينة في المقام الثاني، لذلك فالإقبال يكون عادة على اقتناء المشغولات ذات العيارات الثقيلة كونها أكثر موثوقية، على اعتبار أن العيارات الأدنى تتوجه للزينة بشكل أكبر.

وكشف السويدان أن الذهب من عيار 14 موجود في غالبية المحلات ولكن بشكل محدود، إذ تقتصر مشغولاته على نماذج بسيطة تُصنع كهدايا للمواليد الصغار كالحلق والتعليقات التي عادة ما يتم شراؤها كنوع من الهدايا.

خيارات الذهب عالمياً

ووفقاً لبيانات مجلس الذهب العالمي، تتنوع عيارات الذهب المستخدمة عالمياً وتختلف شعبيتها وانتشارها بشكل كبير بناء على الغرض من استخدام الذهب والتفضيلات الثقافية لكل منطقة.

وتعد العيارات الأربعة الأكثر بروزاً هي 24 و21 قيراطاً، و18 قيراطاً و14 قيراطاً، حيث يمثل عيار 24 أعلى درجات النقاء بنسبة 99.9% من الذهب الخالص، وهو الخيار الأمثل للاستثمار والسبائك نظراً لقيمته الجوهرية كاستثمار، ولكنه نادر الاستخدام في المجوهرات اليومية لليونته الشديدة.

أما في الشرق الأوسط والهند وأجزاء واسعة من آسيا، فيسود التفضيل لعيار 21 قيراطاً والذي يحتوي على 87.5% من الذهب الخالص. في المقابل، يحتوي عيار 18 قيراطاً على 75% ذهباً خالصاً، ويستخدم في المجوهرات الحديثة والأقل تكلفة. ويشكل عيار 14 قيراطاً خياراً شائعاً في الولايات المتحدة بشكل خاص للمجوهرات اليومية، إذ يمثل ما يقارب خمس السوق، ويحتوي على 58.3% من الذهب الخالص، بينما تتكون النسبة المتبقية 41.7% من معادن السبائك مثل النحاس والفضة والنيكل.

الذهب في مواجهة النظام النقدي..

ولادة فجـر جديـد للقيمـة أم طفـرة سـعرية ؟

الحرية– لوريس عمران

يقف المعدن النفيس اليوم عند نقطة انعطاف تاريخية تجاوزت حدود التذبذب السعري المعتاد، لتصبح قفزاته المتتالية بمثابة استفتاء علني على مستقبل النظام المالي العالمي، وفي الوقت الذي تتسارع فيه وتيرة الأزمات الدولية وتتداعى فيه المسلمات الاقتصادية التي سادت لعقود، يعيد الذهب صياغة حضوره كلاعب استراتيجي يتجاوز كونه مجرد أصل استثماري، وسط انقسام حاد في أروقة المال،

وفـي هـذا السـياق تـبـرز رؤيـة الخبير الاقتصادي الدكتور حسام عيسى خليلو، الذي يرى أن ما يحدث يتجاوز كونه موجة مضاربة، ليصبح انعكاساً لتحولات بنيوية عميقة تضرب جذور الاقتصاد العالمي.

وأكد الدكتور خليلو من خلال تصريحه لـ"الحرية " أن الارتفاع الراهن ليس إلا مرآة لاهتزاز الثقة في النظام النقدي القائم، وتراجع الجاذبية التقليدية للدولار كعملة احتياط عالمية وحيـدة، مضيفاً أن هذا التحليل يربط بين القفزات السعرية وبين الاخـتـلالات الهيكلية فـي الاقـتـصـادات الكبرى، والتي تتجلى في تضخم الديون العامة واستعصاء التضخم على الحلول النقدية التقليدية، معتبراً أن الذهب تاريخياً لا يسلك هذا المسار التصاعدي الحاد إلا حينما تفقد السياسات المالية قدرتها على ضمان الاستقرار.

وفـي تفنيده لفرضية "النمو السعري المصطنع" أوضح الدكتور خليلو أن هذا التوصيف يفتقر للدقة ما لم يربط بطبيعة الـطـلـب، فبينما تتسم الارتـفـاعـات غير المستدامة عادة بطلب وهمي قصير الأجل، يستند الـذهـب الـيـوم إلـى طلب سيادي ومـؤسـسـي طـويـل الأمـد تـقـوده البنوك المركزية، لا سيما في الدول الصاعدة.

لافـتـاً إلـى أن الـتـوجـه نحو إعـادة هيكلة الاحتياطيات بعيداً عن الهيمنة النقدية للقوى الكبرى يمنح الارتـفـاع الحالي ثقلاً استراتيجياً يحميه من الانهيارات المفاجئة التي تميز الطفرات السعرية الهشة في أسواق الأسهم أو العقارات.

إعادة موازنة السوق

وبالرغم من التفاؤل بمستقبل المعدن، لا ينفي الـدكـتـور خليلو احتمالية حـدوث تصحيحات سعرية حادة أو تراجعات مرحلية قـد تبدو عنيفة، إلا أنـه يضعها فـي إطـار إعـادة موازنة السوق ضمن مسار صعودي طويل الأمد، وليس كدليل على زيف القيمة السوقية ، محذراً من أن الرهان على الانهيار الوشيك في الأسعار يعد رهاناً غير واقعي ما لم تتغير المعطيات العالمية جذرياً.

وفي ختام حديثه أشـار الدكتور خليلو إلى أن الذهب في المرحلة الراهنة لا يمثل مخاطرة سعرية مجردة بقدر ما هو مرآة لأزمة النظام الاقتصادي العالمي، حيث يظل الملاذ الـذي تلجأ إليه الاقتصادات الهشة والـدول التي تعاني من وهن العملات، في محاولة للتمسك بآخر خطوط الدفاع عن القيمة في عالم بات يفتقر إلى الاستقرار والقدرة على التنبؤ.

الصناعات الزراعية التحويلية..

دعم وحدات التصنيع الغذائي الريفي بأهم مستلزمات العمل و تعزيز القيمة المضافة

الحرية – لمى سليمان

تعد الصناعات الزراعية التحويلية أحد أهم رهانات التعافي الاقتصادي في بلد زراعي مثل سوريا، وبالرغم من التحديات التي وقفت و تقف في طريق تطور هذا القطاع و تنميته ومن أهمها الطاقة الإنتاجية المنخفضة تبعاً للجفاف و الحرائق و البنى التحتية المدمرة, فإن هذه الصناعات ما زالت تتصدر الواجهة التصديرية للبلد و تعتبر كميزان للأمن الغذائي في سوريا.

وبالوقوف على أهمية هذه الصناعات و محاولات إنقاذها و مدى اسهامها في الاقتصاد, يوضح المهندس أسعد الصباغ مدير دائرة التنمية الريفية في وزارة الزراعة كيفية إسهام الصناعات الزراعية التحويلية في عملية التعافي الاقتصادي من خلال نقاط عديدة أهمها:

المساهمة بتسويق المنتجات الزراعية الريفية عبر امتصاص جزء منها لعمليات التصنيع الغذائي سواء جماعية أو فردية. - تطوير سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية من خلال تعزيز القيمة المضافة للمنتجات من خلال تصنيعها. - التمكين الاقتصادي للأسر الريفية من خلال المشاريع المولدة للدخل.

التسهيلات والإمكانيات

أما بالنسبة لأهم المنتجات التي يمكن تصنيعها واستثمارها فهي ,بحسب الصباغ, المنتجات الزراعية الريفية مثل البندورة ,الخيار, الباذنجان والفليفلة و النعنع إضافة إلى الزيتون و التين, المشمش والخوخ, التفاح والجوز وكذلك الرمان واللوز و القمح والعسل والحليب إضافة إلى النباتات الطبية والعطرية.

وفي حديثه لـ" الحرية" فند الصباغ التسهيلات التي تقدمها وزارة الزراعة لدعم الصناعات الزراعية التحويلية من خلال: تنمية القدرات من تدريب وتأهيل وندوات ورش عمل وبيانات عملية. دعم وحدات التصنيع الغذائي الريفي بأهم مستلزمات العمل. المشاركة المجانية في المعارض والبازارات.

ووفقاً لصباغ فإن تعزيز هذه الصناعات الزراعية الريفية يعمل على توفير وإتاحة المنتجات الغذائية على مدار العام من خلال تصنيعها وسد فجوة الحاجة من خلال توافرها بشكلها المصنع، كما أن تصنيعها يعمل على تخفيض نسبةالهدر والفاقد الممكن خلال ذروة الإنتاج بالموسم وتحويله إلى قيمة اقتصادية حقيقية تعود على الأسر الريفية بشكل مباشر، إضافة إلى أن توفر هذه المنتجات بشكلها المصنع وعلى مدار العام يعمل على تأمين احتياجات السوق المحلية ورفده بمتطلبات المستهلكين ويقلل الحاجة لاستيرادها من الخارج , كما أنه يخفض فواتير الاستيراد وخسارة مبالغ كبيرة جداً لاستيرادها وبالقطع الاجنبي وتحويل هذه الكتل المالية لتحقيق التنمية الريفية الحقيقية والمساهمة بالتمكين الاقتصادي الجزئي والكلي.

الزراعات التعاقدية كمثال

و يرى الخبير التنموي أكرم العفيف أن الصناعات الزراعية التحويلية هي أحد المسارب الهامة جداً للحفاظ على قطاع الزراعة في شقه النباتي والحيواني, فالكثير من السلع تعاني من موضوع الاختناقات في الإنتاج ، على سبيل المثال الفطر المحاري مدة عمره ثلاثة أيام وكذلك الفواكه مدتها عشرة أيام والخضار لمده يومين.

وممكن زج عدد أكبر من العاملين في هذه العملية الإنتاجية من الأسر السورية التي تعاني العوز وتحويل هذا العوز الى فرصة إنتاجية بدل من أن يكون حالة إفقار ومعاناة للأسر لتتحول الى إسر منتجة وتحويل المشكلة الى فرصة وهي عقلية تنموية نعمل عليها في مبادرة المشاريع الأسرية السورية التنموية ، فسوريا أرض الخير مليئة بالخيرات وفي شأن الصناعات الزراعية التحويلية ممكن أن نتجه نحو الزراعة التعاقدية أي يقوم الفلاح بزراعة مجموعة من الخضار ضمن المعمل بحيث يقوم الفلاح بالإنتاج و يقدم هذا المنتج بمواصفة دون أسمدة و دون اثر متبقٍ بدون مبيدات وسواها.

ويؤكد العفيف في حديثه لـ"الحرية" أنه يمكن العمل على موضوع الزراعات التعاقدية بحيث يقدم الفلاح منتج بمواصفة يقبلها المصنع ويقبلها السوق الخارجي والداخلي، وما زال الفلاح السوري يزرع بالرغم من أن أغلب الزراعات خاسرة الزراعات مهما كانت سعرها منخفضاً أم مرتفعاً لغياب إدارة موارد بشكل ذكي وأحد أشكال إدارة الموارد الصحيح هي مجال الصناعات الزراعية التحويلية التي تعمل على تقليل الفجوة التجارية في الأسواق وتقدم منتجاً سورياً منافساً في الأسواق الداخلية والخارجية.

بلا مجاملات

فوائد ومخاطر محسوبة

سامي عيسى

جملة من الإجراءات اتخذتها الحكومة من أجل تصويب آلية العمل الجديدة للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، واستثمار مكونات الدولة بالصورة الصحيحة خدمة لذلك، والوصول إلى حالة اجتماعية متقدمة تسودها مستويات دخل معقولة للمواطنين، تستهدف معيشة كريمة من جهة، واستقراراً اقتصادياً من جهة أخرى..

وبالتالي إعلان وزير المالية عن وجود نية بتحويل شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة أحد هذه الإجراءات، لتحسين أداء الاقتصاد الوطني، وتطوير البنية التحتية، وبالدخول إلى صلب القرار نجد هناك الكثير من الفوائد المتوقعة، أهمها جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحسين كفاءة الإدارة وزيادة الإنتاجية، وزيادة الإيرادات الحكومية، إلى جانب تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل الشركات، والأهم تعزيز المنافسة في السوق المحلية.

لكن من خلال النظر إلى الفائدة المتوقعة من هذا القرار، والمتعلقة بجذب الاستثمارات، نجدها مسألة في غاية الأهمية، كونها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتوفير فرص عمل جديدة، وهذا بدوره يسهم في تحسين الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين كفاءة الإدارة من خلال إدخال معايير إدارة حديثة وزيادة الشفافية، وانعكاس ذلك في تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل الشركات وزيادة الإنتاجية الوطنية الكاملة.

وبالتالي هذا التحسين المتوقع يؤدي بدوره إلى زيادة الإيرادات الحكومية، التي تساهم مجدداً في تحسين البنية التحتية، وتطوير الخدمات العامة، إلى جانب تعزيز المنافسة في السوق المحلية، الأمر الذي يساهم الى حد بعيد في تحسين الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الكفاءة وزيادة الإنتاجية.

لكن تنفيذ هذا القرار يحمل مخاطر مختلفة ينبغي العمل على تجاوزها، وترجمة القرار بصورة بعيداً عن معطيات الواقع الفعلية، يمكن أن يؤدي إلى خسارات كبيرة على مستوى الانتاج والإدارة وغير ذلك كثير، نذكر من هذه المخاطر على سبيل المثال: ما يتعلق بالإدارة وضرورة تدريب الكوادر والكفاءات على معايير الإدارة الحديثة، إلى جانب مخاطر مالية كانخفاض أسعار الأسهم، وما يحمل ذلك من مخاطر اجتماعية، مثل فقدان الوظائف في حالة عدم القدرة على جذب الاستثمارات المطلوبة التي استهدفها القرار المذكور..

وفي النهاية يمكن القول إن القرار يحمل الكثير من الإيجابيات المتعلقة بتحسين كفاءة الاقتصاد الوطني، وتحسين مستوى معيشة الناس، لكن بنفس الوقت يحمل مخاطر كثيرة، وخاصة أثناء عملية الانتقال من الواقع السابق الى الحالة التي يفرضها القرار الجديد..!

لذا من الواجب قبل التنفيذ وضع استراتيجيات لتخفيف التحديات والمخاطر الإدارية والمالية والاجتماعية المتوقع حدوثها وبهذه الصورة يمكن تحقيق الغاية والهدف بأقل الخسائر..

الحرية
العدد 28 | السنة الثانية | الأحد 25 كانون الثاني 2026 م

إحداث خطوط بحرية منتظمة لنقل الركاب بين المرافئ السورية ومرافئ الجوار

الحرية – محمد زكريا

قبل الدخول في الحديث عن مزايا عودة خطوط النقل البحري "ركاباً وبضائع" للعمل وربط المرافئ السورية بمرافئ دول الجوار، فلا بد من الإشارة إلى أن تاريخ النقل البحري للركاب في سوريا، يتمتع بجذور تاريخية عريقة تعود للحضارة الفينيقية، حيث اشتهر الفينيقيون بمهارتهم الملاحية، حتى أنهم مخروا عباب البحر بسفنهم، وأوصلوا مرفأ طرطوس ليكون قاعدة بحرية رومانية هامة لتموين الجيوش آنذاك.

تكامل إقليمي

وبالعودة إلى فكرة إحداث تشغيل خطوط بحرية منتظمة بين المرافئ السورية، ودول الجوار، فإن ذلك يخدم حركة الأشخاص والتبادل الاقتصادي، ويساهم في استقرار الأسعار وكلفة النقل، ويؤدي وظيفة تكامل إقليمي، ولعل حركة النقل البحري للركاب بين سوريا وكل من تركيا وروسيا قبل عام ٢٠١١ والتي شهدت حالة من التطور الملحوظ، حيث تميزت الحركة البحرية مع تركيا بالقرب الجغرافي والخطوط التجارية، وكانت الموانئ التركية (مثل مرسين والإسكندرونة) تعتبر مراكز اتصال هامة مع الساحل السوري، وتميز النقل بتبادل البضائع والركاب عبر الخطوط البحرية المنتظمة عبر المتوسط، واستمرت الرحلات البحرية (بين روسيا وتركيا وسوريا) في السياق التجاري والسياحي بشكل جيد.

التواصل الإقليمي

وحسب الخبير الاقتصادي الدكتور سلمان صبيحه أنه أعلن مؤخراً عن إحداث خط بحري منتظم يربط بين جونيه وطرطوس ولارنكا ومرسين، من خلال رحلات يومية لنقل الركاب بين لبنان وسوريا وقبرص وتركيا، فإن هذا الخط سيسهم في تعزيز التواصل الإقليمي وتسهيل حركة السفر بين المناطق المذكورة، وبالتالي تعتبر هذه الخطوة بالجريئة والمميزة في آن معاً، وهي بمثابة إعلان كبير، بأن سوريا الجديدة ماضية بخطوات ثابتة في مرحلة التعافي والانطلاق بكل المجالات، ولاسيما في مجال صناعة العمل البحري الهام جداً والواعد اقتصادياً، سواء في نقل الركاب أو نقل البضائع ووفق المعايير والقوانين والأنظمة والاتفاقيات البحرية الدولية.

منوهاً بأن نقل الركاب بالبواخر وسيلة حيوية تتميز بانخفاض التكاليف، والقدرة على نقل أعداد كبيرة، وتوفير الراحة والترفيه للمسافرين، كما تتيح الرحلات البحرية تجربة سفر فريدة ومريحة، بالإضافة إلى دعمها للتبادل الثقافي والسياحة الساحلية.

ولتطوير هذا القطاع، يجب التركيز على تحديث الموانئ، استخدام سفن ذكية وحديثة، وتسهيل الإجراءات.

فوائد عديدة

وبين صبيحة لـ"الحرية" أن تشغيل الخط المذكور سيجلب الكثير من الفوائد منها ربط سوريا بشبكة موانئ دولية من خلال أول خط بحري منتظم لنقل الركاب بين طرطوس، وجونيه في لبنان، ولارناكا في قبرص، ومرسين في تركيا، إضافة إلى فتح آفاق جديدة للتبادل السياحي والاقتصادي والثقافي بين سوريا وجيرانها عبر البحر وتنشيط السياحة الساحلية، إلى جانب دعم التجارة الإقليمية عن طريق خلق فرص عمل وتشجيع الاستثمارات في البنى التحتية البحرية، فضلاً عن التكاليف التي سيوفرها الخط على المسافرين، من أجور تذاكر السفر ومعاناة النقل البري والتأخير على الحدود، إضافة إلى تسهيلات في المرفأ، إذ ستكون الإجراءات سريعة وديناميكية وخالية من البيروقراطية الورقية، ومن المتوقع أن يخفّض هذا الخط التكاليف مقارنة بوسائل النقل الأخرى بنسبة تتراوح ما بين ٢٥ إلى ٥٥٪.

لا قيود جمركية معقدة

وأشار صبيحة إلى أن هذا الخط سيركز على نقل الركاب بشكل أساسي، ما يسمح بزيادة تبادل السلع الشخصية أو البضائع التي يحملها المسافرون، دون قيود جمركية معقدة، كما أنه يعزز من تكامل النقل البحري السوري مع البري والجوي، إذ يربط مرفأ طرطوس بشبكات لبنان وقبرص وتركيا، ما يفتح منافذ للربط مع الطرق السريعة والمطارات الإقليمية، وبالتالي كل ذلك يؤدي إلى إنعاش وإحياء النشاط التجاري في محافظة طرطوس كبوابة بحرية رئيسة، موضحاً أن هذا الخط يشكل بالنسبة لسوريا فرصة لإعادة دمج مرافئها في الدورة الاقتصادية الإقليمية من خلال بوابة مدنية ذات طابع سياحي وخدمي لا تصطدم مباشرةً بحساسيات التجارة الثقيلة أو القيود اللوجستية المعقدة.

عوائد مرافقة

ولفت صبيحة إلى أنه من المتوقع لهذا المشروع، أن يأتي بعوائد مرافقة لبيع التذاكر، تمتد إلى تنشيط قطاعات اقتصادية هامة مثل السياحة والنقل الداخلي، إلى جانب الخدمات الفندقية والمطاعم والتجارة الصغيرة غير الرسمية، الأمر الذي سيخلق حتماً حركة نقدية مستمرة وفرص عمل مباشرة وغير مباشرة في محافظة طرطوس بشكل خاص وفي الساحل السوري بشكل عام.

أنظمة تتبع ذكية

وقدم صبيحة جملة من المقترحات تعنى بتطوير قطاع نقل الركاب بحراً منها ضرورة تحديث البنية التحتية للموانئ وتطويرها لتكون "ذكية" وتقديم خدمات لوجستية سريعة ومريحة للمسافرين، وضرورة تبني التكنولوجيا الحديثة باستخدام أنظمة تتبع ذكية، وأتمتة الخدمات داخل السفن لتعزيز الكفاءة والأمان، والاستثمار في سفن صديقة للبيئة، تعمل بطاقة نظيفة وتقنيات متطورة، مع تسهيل وتحسين الخدمات وتبسيط كافة الإجراءات، فيما يتعلق بالحجز، وتفتيش الأمتعة، وتوفير خدمات متنوعة على متن السفن، إضافة إلى تطوير المسارات والرحلات بشكل دائم ومستمر، عبر تخطيط مسارات لرحلات سياحية جديدة ومتنوعة تلبي تطلعات المسافرين، والتفكير جدياً بإحداث وإنشاء مرافئ وموانئ جديدة في كل من بانياس وجبلة.

موسم مطري مبشر في حلب.. ماذا عن إدارة المياه والأمن الغذائي؟

الحرية – جهاد اصطيف

رغم أن سوريا تصنف اليوم ضمن البلدان الأشد فقراً مائياً في المنطقة، إلا أن الهطلات المطرية الأخيرة، ولا سيما في محافظة حلب، أعادت شيئاً من التفاؤل لدى المزارعين والمهتمين بالقطاع الزراعي، وفتحت في الوقت

نفسه نقاشاً واسعاً حول كيفية الاستفادة القصوى من كل قطرة ماء في ظل واقع مائي متدهور وتغيرات مناخية متسارعة.

ووفق معطيات البنك الدولي، تراجعت حصة الفرد من المياه المتجددة في سوريا من نحو 1700 متر مكعب سنوياً عام 2003 إلى أقل من 700 متر مكعب حالياً، في حين يعد خط الندرة المائية عند أقل من 1000 متر مكعب للفرد سنوياً، ما يضع البلاد رسمياً ضمن خانة الندرة المائية المطلقة.

إدارة المياه.. ضرورة لا خيار

في هذا السياق، أوضح رئيس دائرة الأراضي والمياه في مديرية الزراعة بحلب المهندس ياسر جدوع في حديثه لصحيفتنا "الحرية" أن هذا الواقع يفرض التفكير بأساليب مختلفة كلياً عن السابق في إدارة الموارد المائية، مؤكداً أن الاعتماد على الأنماط التقليدية لم يعد ممكناً.

الحصاد المائي.. عودة إلى حكمة الأجداد

وأشار جدوع إلى أن الحصاد المائي وتجميع مياه الأمطار (Rain Water Harvesting) يعد من أهم الحلول المطروحة حالياً، سواء على مستوى المزرعة أو المنزل أو المجتمع المحلي والقرى، لافتاً إلى أن هذه التقنيات ليست جديدة، بل مارسها الأجداد بشكل عفوي في فترات الوفرة المائية وقلة عدد السكان.

كما شدد على أهمية تغذية المياه الجوفية اصطناعياً من خلال حفر أحواض مسامية في مسارات الوديان لتسريب المياه إلى الطبقات الجوفية، وإنشاء الحواجز والسدات المائية تحت الأرض لوقف الجريان وتحويله إلى تخزين محلي.

تقنيات حديثة للحد من الهدر

وفيما يتعلق بتقليل الفاقد المائي، أكد جدوع ضرورة التوسع في استخدام أنظمة الري الحديث، والري المسائي للحد من التبخر، وزراعة الأصناف المتحملة للجفاف، واستخدام الملش (الرقائق البلاستيكية)، وتطبيق الزراعة الحافظة وزيادة المادة العضوية في التربة لتحسين قدرتها على الاحتفاظ بالمياه.

تفاصيل أكثر على الموقع

بعد قرار إيقاف الاستيراد.. ما هي المقترحات لاستقرار واستدامة قطاع الدواجن ؟

الحرية – رفاه نيوف

شكل عدم استقرار أسواق اللحوم البيضاء، وارتفاع تكاليف إنتاج الفروج، السبب الرئيس في عزوف بعض المربين وخروجهم عن التربية في محافظة طرطوس، على الرغم من تفاؤل المربين بصدور قرار إيقاف استيراد الفروج المجمد وصيصان التربية مؤخراً،الذي قد ينعكس إيجاباً على واقع التربية.

وتعتبر محافظة طرطوس من المحافظات الرائدة على مستوى البلاد في تربية الدواجن، وخاصة تربية فروج اللحم، حيث يغطي إنتاج المحافظة منها، كما أكد مدير الزراعة بطرطوس الدكتور محمد عدنان أحمد لـ"الحرية"، 30 % من احتياج البلاد من هذه اللحوم.

881 مدجنة عاملة

وبلغ عدد المداجن العاملة في المحافظة خلال الربع الأخير من العام الماضي 2025 كما بين د. أحمد حوالي 881 مدجنة فروج لحم، بطاقة إنتاجية تقدر بأكثر من 3 ملايين و931 ألف طير بالدورة. بينما يوجد في المحافظة 2265 مدجنة لحم في المحافظة بطاقة استيعابية أكثر من 10 ملايين و 848 ألف طير بالدورة، منها 1909 مدجنة مرخصة لفروج اللحم بالمحافظة بطاقة استيعابية تقدر ب 10ملايين و 84 ألف طير بالدورة الواحدة، ويبلغ عدد المداجن غير المرخصة المستخدمة لتربية فروج اللحم 356 مدجنة لحم بطاقة استيعابية تقدر ب 763800 طير بالدورة. وعزا د. أحمد تراجع التربية إلى عزوف المربين وخروجهم من تربية فروج اللحم بسبب عدم استقرار الأسعار، وارتفاع تكاليف الإنتاج، والتي أوقعت المربي بخسائر متلاحقة.

حالة صحية جيدة

وأكد أحمد أن الحالة الصحية لقطعان التربية تعتبر جيدة، وذلك من خلال التقارير الشهرية الواردة من المناطق، لم تسجل في المحافظة أي حالات نفوق ناجمة عن أمراض، وإنما كانت ضمن الحدود الطبيعية المسموح بها.

مقترحات للاستدامة

و لدعم واستقرار واستدامة هذا القطاع الحيوي اقترح د. أحمد، وضع استراتيجية مدروسة للكميات المسموح باستيرادها من بيض التفقيس وصيصان التربية، بحيث لا تؤثر سلباً على أسعار البيض الصيصان المنتجة محلياً، وأن تكون بكميات محدودة، بحيث تغطي احتياجات القطر من هذه المادة في حال انخفاض الإنتاج المحلي، وتأمين مستلزمات الإنتاج (المواد العلفية _ المحروقات _ الأدوية البيطرية....) بكميات كافية، وإقامة دورات علفية للمدربين بهدف تأمين المواد العلفية وتخفيض تكاليف الإنتاج، وتشجيع المربين على الاستمرار بالتربية من خلال تأمين قروض ميسرة، وتأمين أسواق لتصريف المنتجات الحيوانية.

استثمار الموارد الطبيعية يحتاج إلى بناء بنية تحتية داعمة قادرة على تحويل الأفكار إلى واقع ملموس

الحرية – إلهام عثمان

مع سعي سوريا المتواصل نحو تحقيق التنمية المستدامة وتفعيل استثماراتها الطبيعية، تبرز مبادرة "المشاريع الأسرية السورية التنموية" كرؤية طموحة لإدارة الموارد بذكاء، حيث تسعى عبر مسار مبتكر يعتمد على تضافر الخبرات المحلية والدولية، ويسعى لتحويل الموارد الطبيعية، ولا سيما النباتات الطبية والعطرية، إلى منتجات تنافسية عالمياً.

استثمار مستدام

يكشف أكرم العفيف خبير تنموي ومؤسس مبادرة المشاريع الأسرية السورية التنموية والمجموعات المتفرعة عنها، لـ"الحرية" عن رؤية مبتكرة لإدارة موارد سوريا، تتجاوز هذه الرؤية مجرد الاستغلال لتصل إلى الاستثمار الذكي والمستدام، مع التركيز على توظيف الطاقات والإمكانات والإبداعات المتاحة، سواء كانت محلية أو خارجية، في عملية تنموية شاملة.

حيث تهدف المبادرة إلى الارتقاء بالقطاعات المختلفة، ولا سيما قطاع النباتات الطبية والعطرية، عبر تبني ممارسات تعتمد على الجودة والابتكار.

إدارة الموارد بذكاء

ويؤكد العفيف أن مبادرة "المشاريع الأسرية السورية التنموية" لا تقتصر على مجرد الترويج لأنماط تفكير جديدة، بل تتعداها إلى بناء بنية تحتية داعمة قادرة على تحويل الأفكار إلى واقع ملموس، وهنا يوضح العفيف أن المادة الأولية، مثل الزعتر الخليلي تتميز بجودتها الطبيعية وخلوها من الملوثات كالآثار المتبقية للمبيدات والأسمدة الكيماوية.

الجودة والابتكار

ويُشدد العفيف هنا على الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه الجامعات السورية في إنجاح هذه المبادرات، مبيناً أن كل طالب جامعي، بالارتباط مع جامعته، يمكن أن يتحول إلى مركز بحثي فعّال في قريته، مساهماً في استكشاف وإدارة الموارد الطبيعية المتنوعة في سوريا، بما فيها النباتات الطبية والعطرية.

هذه الشراكة الاستراتيجية بين الخبرات الأكاديمية والجهود الأهلية، ضمن إطار "مبادرة المشاريع الأسرية"، تهدف إلى تطوير عمليات استخراج المواد الفعالة، وتقديم منتجات نهائية قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

نحو استثمار مستدام

بهذه الرؤية المتكاملة، تسعى مبادرة المشاريع الأسرية السورية التنموية إلى وضع نموذج فكري ومنهجي لإدارة موارد سوريا بذكاء، مع التركيز بشكل خاص على الزراعة التعاقدية الخالية من الآثار المتبقية للمبيدات والأسمدة الكيماوية، إنها دعوة جوهرية للاستثمار في ثروات الطبيعة السورية بسواعد وطنية، لضمان مستقبل زراعي وصناعي مستدام، يعود بالنفع الواسع على الاقتصاد الوطني والمجتمع بأسره.

بعد تأهيل مسارات الألياف الضوئية

"الاتصالات" تعيد خدماتها في الرقة والسبخة

الحرية- مايا حرفوش

أعلنت وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات اليوم عن عودة خدمات الاتصالات إلى مقسم رئيسي في محافظة الرقة بما يتيح خدمات الإنترنت الأرضي والخدمات الخلوية التدريجية، وذلك في إطار عملها لإعادة خدمات الاتصالات الوطنية في منطقة الجزيرة السورية.

وأكدت الوزارة في بيان لها أن الفرق الفنية وورشات الألياف الضوئية في الشركة السورية للاتصالات فرع حلب أنهت تنفيذ أعمال تأهيل مسار الكابل الضوئي السفيرة-كوبريس بطول 18 كيلومتراً، وأصبح المسار في الخدمة الفعلية مع استمرار العمل لاستكمال بقية القطاعات وفق الخطة المعتمدة، كما أعيدت خدمات الاتصالات إلى مقسم السبخة بعد انقطاع دام لأكثر من عام ضمن خطوة نفذت عبر تعاون فرع الشركة السورية للاتصالات في دير الزور مع فرع الشركة السورية للاتصالات في الرقة، وشملت الأعمال الكشف عن موقع القطع وإجراء الصيانات اللازمة وإعادة توصيل الكابل الضوئي الرابط بين محافظة دير الزور ومقسم السبخة.

وأشارت الوزارة في بيانها الى استمرار الأعمال لاستكمال إعادة الخدمات تدريجياً بما يضمن دعم عمل مؤسسات الدولة وتحسين جودة واستقرار خدمات الاتصالات في المنطقة، وفي السياق ذاته جرى التنسيق والتواصل مع دائرة التشغيل في الشركة السورية للاتصالات في الرقة، حيث تم تحديد مسار الكابل الضوئي الواصل بين دير الزور والرقة وفق المسارات التالية:

-دير الزور – جزرة البو حميد "جاهز" – جزرة البو حميد- الرقة/ مقسم الساعة "جاهز" – الرقه – الطبقة "جاهز" – الطبقة- دبسي عفنان (يوجد مسار قساطل بطول يقارب 30 كيلومتراً بحاجة إلى تسليك كبل ضوئي). وبناء على ذلك وفي حال انتهاء فرع الشركة السورية للاتصالات في حلب من صيانة المسار وصولاً إلى دبسي عفنان يصبح من الممكن ربط دير الزور -الرقة -حلب وتشغيله كمسار رديف داعم لمسار دمشق، بما يعزز الاعتمادية ويرفع جاهزية الشبكة الوطنية.

وختمت الوزارة بيانها بالتأكيد على الاستمرار بتسخير الإمكانات الفنية والبشرية المتاحة بالتعاون مع فرع الشركة السورية للاتصالات لتسريع وتيرة التنفيذ وتحسين جودة واستقرار خدمات الاتصالات في مختلف المناطق.

الحرية
العدد 28 | السنة الثانية | الأحد 25 كانون الثاني 2026 م

تضر بالمستهلك وتضعف منافسة المنتجات السورية في الخارج..

ما هي الضوابط الرادعة لحالات التلاعب بالمواصفات؟

الحرية – وليد الزعبي

تكاد لا تغيب العديد من حالات غش المنتجات على اختلافها عن أسواقنا، حيث لا يلتزم بعض المنتجين بالمواصفات المطلوبة أو تلك المدونة على بطاقة البيان المرفقة مع المنتج والتي تحدد مكوناته ونسبها ووزنه ومدة صلاحيته، وقد يتجنب البعض التلاعب في المنتج المعد للتصدير فيما غيرهم لا يبالي بالأمر كثيراً، والمحصلة تضرر المستهلك محلياً، وضعف القدرة على المنافسة خارجياً، وعلى ما يبدو أن هناك حاجة إلى رقابة فاعلة تضبط ما يحدث بموازاة تعزيز ثقافة أن البقاء للمنتج الأفضل.

غش الخضر

نبدأ من محاصيل الخضر والفاكهة، حيث تسود لدى معظم المنتجين حالات الغش أثناء توضيب الثمار في الصناديق، ويغيب عن أذهانهم أنها مخالفة صريحة، حيث يقومون بوضع الثمار ذات الجودة المتدنية أو المعطوبة من الأسفل وعالية الجودة من الأعلى، وهنا يقع المستهلك بالمحصلة ضحية شراء مادة سيتلف جزءاً منها، وخاصةً بالنسبة للفاكهة التي يشترط بيعها بالصناديق الصغيرة كما هي ولا يتاح انتقاء الحبات فيما لو كان المعروض (دوكما) على طاولات، وهنا الأمر لا يقتصر على الخضر والفاكهة المخصصة للسوق المحلية، وقد يتعداها لتلك المفروزة والموضبة للتصدير وإن بنسب أقل، وهو أمر غير مقبول أبداً ويضر بسمعة محاصيلنا في الخارج ويحد من قبولها.

المعلبات

وحالة الغش قد تحدث بالمواد الغذائية المعلبة، وعلى سبيل المثال تتكدس لدى بعض معامل الكونسروة أحياناً كميات فائضة عن التسويق من موسم سابق، وتخزينها يتم ببراميل بلاستيكية بشكل غير سليم، ومن المحتمل أن تتعرض للتعفن والديدان، وفي الموسم الجديد يتم إعادة تدويرها وحدها أو مع المنتج الجديد وتعبئتها وتسويقها وكأن شيئاً لم يكن، كذلك فإن هناك حالات غش بتصنيع الأجبان والألبان وبيعها، حيث يمكن أن تكون منتجة من حليب البودرة لا الحليب البقري ومضافاً لها مادة النشاء أو مسحوب منها الدسم، ويتم تعبئتها بعبوات أو بيعها (فرط) على أنها من الحليب البقري وكاملة الدسم وخالية من أي إضافات، كذلك يوجد شك بمكونات العسل وزيت الزيتون المطروح في الأسواق وغير ذلك الكثير.

اللحوم

كذلك فإن غش اللحوم متفشي بكثرة، حيث لا تذبح غالبية المواشي في المسالخ وقد تكون مصابة، وحتى لو كانت سليمة فإن القصاب قد يخلط أكثر من نوع من اللحوم، مثل خلط لحم البقر مع العجل أو لحم البقر المستورد المجمد مع لحم العجل البلدي ذي السعر المضاعف، وهو أمر قد يحدث أيضاً بخلط اللحوم السابقة مع لحم الضأن، ناهيك بما قد يرتكبه القصاب من تصريف "الجلاميط" مستغلاً عدم انتباه الكثيرين من الزبائن أو عدم قدرتهم على تمييز اللحوم أو ما يفعله عندما يقوم بتقطيع "فرم" اللحمة على الماكينة الخاصة بذلك.

أخلاقيات عمل

يرى متابعون أن الابتعاد عن الغش يفترض أن يكون من أساس أخلاقيات العمل قبل أن يكون التزاماً بمعايير ومواصفات تحتمها عليه الجهات ذات العلاقة وتحاسبه في حال تلاعبه بها أو تجاهلها، واستهجنوا اعتبار البعض للغش والقدرة على تمريره والتربح من ورائه شطارة، لافتين إلى أن ذلك مهما طال سينكشف ويعود بالخسارة عليهم.

يثبت وينافس

من جهته أمين سرّ غرفة تجارة وصناعة درعا محمد العمري أكد لـ"الحرية" على ضرورة الالتزام بالجودة المطلوبة لأي منتج، وأن تكون مواصفاته منسجمة تماماً مع بطاقة البيان المرافقة له، إن لجهة نوع المكونات ونسبتها أو جهة الوزن وطريقة التخزين ومدة الصلاحية، لافتاً إلى أن المنتج ذي الموثوقية يثبت في الأسواق وينافس بقوة، والأمثلة على منتجات محلية شهيرة لها حضورها في السوق الداخلية والخارجية كثيرة، من غذائية وكهربائية ومواد بناء وألبسة وغيرها، وعبّر عن تفاؤله بأن تشهد المرحلة القادمة مزيداً من المنافسة لجهة الارتقاء بالجودة وانخفاض الأسعار، وخاصةً بعد عودة الكثير من الفعاليات الاقتصادية للعمل في عهد الإدارة الجديدة لسوريا وقيام أخرى جديدة في مختلف المجالات.

تفعيل الرقابة

أمام ما تقدم ينبغي عدم ترك الحبل على غاربه لمن يتلاعب بمواصفات أي منتج، ولا بد من تفعيل الرقابة والتأكد من مدى الالتزام بها عبر سحب عينات من المنتج في مواقع الإنتاج وفي السوق، والتثبت من مدى مطابقتها المواصفات، وفي حال مخالفتها يتم اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة حيالها.

إدارة المياه السطحية أولوية واستثمارها حاجة ملحة لتلافي أضرارها ودرء خطر الجفاف

الحرية – نورما الشيباني

تتمتع منطقة الساحل بشكل عام ومحافظة طرطوس بشكل خاص بمناخ متوسطي وتضاريس جبلية ما يجعلها من المناطق الأكثر وفرة بكمية الهطولات إلا أنها عانت في الأعوام السّابقة من انخفاض كمية التّهطال من جهة والحاجة إلى استثمار المياه السّطحية بشكل أمثل، وتخزينها في مواسم الشّتاء درءاً لمخاطر الجفاف.

تحسن في الهطولات

وللوقوف على واقع المياه السّطحية وطرق استثمارها، والحد من هدرها التقت "الحرية" أستاذ الهيدرولوجيا في جامعة طرطوس الدكتور يوسف العلي والذي أكد أن المحافظة تخضع للمناخ المتوسطي الذي يكون معتدلاً رطباً في الشّتاء وحاراً جافاً في فصل الصّيف، وأن الهطولات تتفاوت من منطقة إلى أخرى في المحافظة لكنها بشكل عام تزداد مع الارتفاع عن سطح البحر من الغرب بالاتجاه شرقاً بفضل عامل التّضاريس، كما تتذبذب الهطولات السّنوية في المحافظة من عام إلى آخر فتأتي مرتفعة في بعض السّنوات، ومنخفضة في بعضها لكن من الملاحظ تحسن الهطل المطري في الموسم الحالي بغالبية مناطق المحافظة مقارنة مع الموسم الماضي (في نفس التوقيت) ولاسيما في مناطق الأحواض المائية التي تمد سدود المحافظة بوارداتها المائية فقد شهدت المحافظة في الموسم الماضي تراجعاً في الواردات السّطحية لأن الهطولات السنوية لم تتجاوز 60% من المعدل السنوي المعتاد، وهذا ما تسبب في انخفاض ملحوظ في تخزين بعض السدود وأدى إلى تراجع غزارة الأنهار والينابيع.

لكن بالمقابل، في الموسم الحالي أدت الهطولات الغزيرة الأخيرة إلى تحسن واضح في الجريان السّطحي، وارتفاع تخزين عدد من السّدود والسدّات، وعودة بعض الينابيع للتفجر، وهو ما يعكس حساسية النّظام المائي في المحافظة لتقلبات الهطولات المطرية.

واقع المياه السطحية

وبين د. العلي أن المياه السّطحية في محافظة طرطوس تمثل مورداً مائياً مهماً يتجدد سنوياً مع الهطولات، ولها دور أساسي في تزويد مياه الشّرب، والرّي ودعم مختلف أوجه النّشاط البشري في المحافظة.

الموارد المائية السطحية

ويوجد ضمن محافظة طرطوس كما بين د.العلي /8/ أحواض نهرية تتبع أهم ثمانية أنهار موجودة في المحافظة، وهناك مجموعة من السّدود التي أنشئت عليها، ويتشكل بعض هذه الأحواض من أحواض فرعية أساسية.

| تفاصيل أكثر على الموقع

الثلج كرافعة بيئية ومناخية..

دور حاسم في استدامة الماء والحياة

الحرية – باسمة إسماعيل

يبرز الثلج بوصفه أكثر من ظاهرة شتوية عابرة. فخلف المشهد الأبيض الذي يراه كثيرون مصدراً للمعاناة، تكمن منظومة طبيعية متكاملة تؤدي أدواراً محورية في استقرار المناخ، وتوفير المياه، ودعم الحياة البيئية والزراعية.

وفي حديثه لـ"الحرية"، يسلط الدكتور رياض قره فلاح، أستاذ جغرافيا المناخ في جامعة اللاذقية، الضوء على الأبعاد العلمية والبيئية العميقة لأهمية الثلج، بوصفه مكوناً فاعلاً في استدامة الموارد والحياة.

وأكد د. قره فلاح على أن الثلج يشكل مخزناً مائياً طبيعياً عالي الكفاءة، إذ يعمل الغطاء الثلجي في المناطق المرتفعة على تنظيم إطلاق المياه عبر الذوبان التدريجي، ما يضمن تغذية الأنهار والمياه الجوفية خلال فترات الجفاف، ويؤمن استقراراً مائياً حيوياً للزراعة والشرب، وتكتسب هذه العملية بعداً نوعياً إضافياً، كونها تسهم في تحسين جودة المياه من خلال الترشيح الطبيعي عبر التربة والصخور. وأضاف: فوائده مناخياً، يعتبر الثلج عاكساً طبيعياً للطاقة الشمسية (Albedo Effect) السطح الأبيض للثلج يعكس كمية هائلة من الإشعاع الشمسي (حوالي 80-90%) مقارنة بالأرض الداكنة أو الغطاء النباتي (التي تمتص 10-20% فقط)، هذه الظاهرة المعروفة بتأثير البياض، تلعب دوراً حاسماً في تنظيم درجة حرارة الأرض، عبر انعكاس الجزء الأكبر من الإشعاع الشمسي، الأمر الذي يحد من امتصاص الحرارة ويساعد في التخفيف من حدة الاحترار، سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

وفي الوقت ذاته، يشكل الغطاء الثلجي طبقة عازلة للتربة، تحمي النباتات والبذور والكائنات الدقيقة من تقلبات الحرارة القاسية، وتحافظ على نشاطها الحيوي خلال فصل الشتاء.

وتابع: أما بيئياً وزراعياً، فيساهم الثلج في تعزيز خصوبة التربة مع ذوبانه الغني بالأكسجين والعناصر المغذية، ويدعم الدورات الطبيعية للعديد من النباتات التي تحتاج إلى البرودة لكسر سكونها، كما تساعد درجات الحرارة المنخفضة في تقليص أعداد الآفات، ما ينعكس إيجاباً على الإنتاج الزراعي ويحد من الاعتماد على المبيدات.

وفي المقابل، حذر د. قره فلاح من أن التغير المناخي بات يهدد هذا الدور المتوازن، إذ يؤدي تراجع الغطاء الثلجي أو ذوبانه المبكر إلى اضطرابات مائية ومناخية، ويعزز امتصاص الأرض للحرارة، ما يفاقم ظاهرة الاحترار العالمي ويخلخل استقرار الأنظمة البيئية.

يتجاوز الثلج كونه ظاهرة شتوية عابرة ليغدو عنصراً استراتيجياً في منظومة المناخ والحياة، ومؤشراً حساساً على صحة الكوكب. وإدراك قيمته المتعددة يعزز الحاجة إلى حماية التوازن المناخي، بوصفه الضامن لاستمرار هذا المورد الطبيعي الحيوي ودوره المستدام في دعم الإنسان والبيئة.

"الزراعة" تعاين احتياجات "أملاك الدولة" في القنيطرة

الحرية – ممدوح عوض

تفقد مدير عام الهيئة العامة لأملاك الدولة في وزارة الزراعة المهندس عدنان القاسم، خلال زيارته الميدانية آلية عمل فرع أملاك الدولة في محافظة القنيطرة، والاطلاع على واقع سير العمل في الفرع والوقوف على احتياجاته والصعوبات التي تعترض عمله.

وخلال لقائه الكوادر الإدارية والفنية في الفرع تمت مناقشة الهيكلية الإدارية للفرع، إضافة إلى أهم الاحتياجات المالية والإدارية والفنية اللازمة، بما يسهم في تحسين آلية العمل وضمان تنفيذ المهام الموكلة إليه بالشكل الأمثل، كما جرى التطرق إلى أبرز الصعوبات والعقبات التي تواجه عمل الفرع، ووضع المقترحات والحلول المناسبة لتجاوزها، بما يحقق رفع مستوى الأداء وتطوير الخدمات المقدمة انسجاماً مع أهداف الهيئة وخططها المستقبلية.

من جهته مدير زراعة القنيطرة المهندس جمال محمد العلي أوضح لـ" الحرية " أن الجولة التفقدية جاءت للوقوف على واقع عمل فرع أملاك الدولة وتذليل الصعوبات والعقبات التي تعترض عمل الفرع في المرحلة الحالية، وإمكانية رفد الفرع بكوادر إدارية وفنية بالإمكانات المتاحة وتأمين المستلزمات الفنية للعمل ضمن الفرع، لافتاً إلى أن عمل الفرع مازال في بداياته بعد إحداثه بداية العام الماضي، وإعادة هيكلية مديرية الزراعة.

ورشة حوارية باللاذقية..

لترسيخ مفهوم الرقابة التشاركية وبناء الثقة المجتمعية

الحرية – نهلة أبو تك

ناقشت الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في محافظة اللاذقية سبل تعزيز الشفافية وبناء الثقة المجتمعية، خلال ورشة عمل حوارية عقدت في المحافظة بعنوان «تعزيز الشفافية وبناء الثقة المجتمعية»، بحضور عدد من الفعاليات والمواطنين والنخب المحلية، في خطوة تهدف إلى توسيع دائرة الحوار مع المجتمع، وترسيخ مفهوم الرقابة التشاركية.

وأكد محافظ اللاذقية محمد عثمان أن تعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات العامة يُعدّ مدخلاً أساسياً لإنجاح مسارات الإصلاح الإداري، مشدداً على الدور المحوري الذي تضطلع به الجهات الرقابية في تصويب الأداء الحكومي وتحسين جودة الخدمات، ولا سيما في ظل التحديات الراهنة.

وأشار المحافظ إلى دعم محافظة اللاذقية للمبادرات التي تسهم في ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية، وفتح قنوات تواصل مباشرة مع المواطنين، معتبراً أن هذه الورش تشكّل مساحة حوار بنّاء تعزّز الشراكة بين الإدارة المحلية والمجتمع.

من جهته، أكد رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش عامر العلي في تصريح خاص لصحيفة الحرية، أن تنظيم هذه الورشة يأتي ضمن توجه استراتيجي للهيئة يقوم على الانفتاح على المجتمع وتعزيز الثقة المتبادلة، موضحاً أن العمل الرقابي لم يعد يقتصر على الإجراءات التقليدية، بل بات يعتمد على الشفافية والتواصل والتحول الرقمي.

وبيّن العلي أن الهيئة تعمل على تطوير أدواتها الرقابية وتحديث آليات العمل، بما ينسجم مع متطلبات الإصلاح الإداري ويعزز مبادئ المساءلة والحوكمة الرشيدة، لافتاً إلى أن التحول الرقمي يشكّل ركيزة أساسية في تحسين كفاءة الرقابة، وتسريع معالجة الشكاوى، وتعزيز النزاهة في العمل المؤسسي.

وشدّد رئيس الهيئة على أهمية دور الإعلام في تسليط الضوء على جهود مكافحة الفساد، ونشر ثقافة النزاهة، ورفع الوعي المجتمعي بأهمية الرقابة، معتبراً أن الإعلام شريك فاعل في بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات، وداعم أساسي لعمل الجهات الرقابية.

بدوره، قدّم مدير العلاقات العامة في الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش هشام الخطيب شرحاً حول أهداف الورشة ومحاورها، مبيّناً أنها تهدف إلى تعريف المجتمع المحلي بدور الهيئة ومهامها الرقابية، وتعزيز ثقافة النزاهة والرقابة الإيجابية.

وأشار الخطيب إلى أن الورشة شكّلت منصة حوارية مفتوحة مع الفعاليات المجتمعية، أتيح خلالها تبادل الآراء وطرح المقترحات، بما يسهم في تقوية جسور الثقة بين المواطن والمؤسسة.

واختُتمت الورشة بالتأكيد على أهمية استمرار هذا النوع من اللقاءات الحوارية، لما لها من دور في تعزيز الشفافية، وتحسين الأداء المؤسسي، وبناء شراكة فاعلة بين الجهات الرقابية والمجتمع المحلي.

الحرية
العدد 28 | السنة الثانية | الأحد 25 كانون الثاني 2026 م

وضع محطات الجزيرة جيد..

«مياه دير الزور»: سنعمل على حل الأعطال وتوفير احتياجاتها

الحرية – عثمان الخلف

يواصل مسؤولو الدوائر المعنيّة في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة دير الزور جولاتهم الإطلاعيّة، لرصد واقع حال محطات مياه الشرب في منطقة الجزيرة التي عادت لسيطرة الدولة منذ أيام.

مدير دائرة الصيانة في المؤسسة، المهندس عبدالمنعم العبد الله ، أوضح في تصريح لـ"الحرية " أن إدارة مؤسسة المياه، شكّلت عقب التحرير ، فرقاً جوالة من المختصين، للاطلاع على واقع محطات مياه الشرب، وتجهيزاتها الفنيّة والكهربائية.

وبين العبدالله أنه ومن خلال هذه الجولات، تبين أن وضع المحطات بشكلٍ إجمالي هو جيد، لكن يوجد بعض الاحتياجات ، والأعطال الميكانيكية والكهربائية، بعضها تعرضت للتخريب، وسوف تقوم المؤسسة بتجهيزها وإعادتها إلى الخدمة في القريب العاجل،

وكانت وحدة مياه مدينة البصيرة، إحدى مواقع الجولات لهذا الغرض.

من جانبه أوضح مدير وحدة مياه البصيرة ، ذاكر الصالح، أن الوحدة تضم عدة محطات لمياه الشرب، في ريف دير الزور الشمالي، تتبع للوحدة المذكورة، لافتاً إلى أن هذه المحطات اتخذها تنظيم "قسد" كمقرات عسكرية، حيث يتواجد فيها عناصرها بشكلٍ دائم ، ناهيك بإحاطتها بالدشم والسواتر الترابية، ما خلّف أضراراً وتخريباً في مبانيها وتجهيزات العمل فيها، أدت لمعاناة كبيرة، ورغم ذلك فقد تمت المحافظة على المحطات من قبل العاملين وكوادرها.

هذا وكان مدير عام مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي بدير الزور المهندس أحمد الموسى، استقبل الخميس وفداً من منظمة أطباء بلا حدود، بهدف مناقشة احتياجات محافظة دير الزور من خدمات مياه الشرب ، وجرى خلال اللقاء استعراض التحديات التي تواجه المؤسسة في توفير المياه الصالحة للشرب، وبحث سبل التعاون بين الجانبين لتحسين الأوضاع وتقديم حلول مستدامة بهذا الشأن.

يشار إلى أن أهالي قرى وبلدات ومدن منطقة الجزيرة في دير الزور، عانوا بشكلٍ كبير على صعيد وضع مياه الشرب، كنتيجة لممارسات تنظيم " قسد "، عبر تحويل محطات المياه لمناطق عسكريّة، وما رافق ذلك من تعدٍ ونهب لتجهيزاتها، وسرقة مخصصاتها من الوقود لتشغيلها، لتعيش انقطاعات متكررة في ضخ المياه، ما اضطر الأهالي للجوء إلى شراء المياه من باعة الصهاريج الجوالين، دون الالتفات لمدى سلامتها صحياً.

ثلوج كثيفة تغطي محافظة الحسكة

الحرية – خليل اقطيني

شهدت محافظة هطل كميات كثيفة من الثلوج، اعتباراً من فجر اليوم وحتى ساعات الصباح الأولى.

وذكر مدير الزراعة المهندس عز الدين الحسو لـ"الحرية" أن الثلوج غطت معظم مناطق المحافظة، من جراء العاصفة الثلجية التي تؤثر على المنطقة، حيث كانت الثلوج كثيفة وتراكمية، ما أدى إلى انخفاض درجات الحرارة، وستستمر هذه الفعالية الجوية فوق مناطق المحافظة متجهة نحو شمالها الشرقي، وخاصة مناطق القحطانية والجوادية والمالكية واليعربية حتى يوم غد السبت.

مبيناً أن محاصيل الحبوب الشتوية ولاسيما محصولا القمح والشعير المزروعين في المحافظة مازالا في مرحلة الإنبات، ويعد الثلج مفيداً لهما في هذه المرحلة، حيث يعمل كغطاء عازل يحمي البذور من الصقيع الشديد ويوفر رطوبة ضرورية عند الذوبان.

وأضاف الحسو: الغطاء الثلجي يوفر عزلاً حرارياً يحمي البذور والبادرات الصغيرة من درجات الحرارة المتجمدة، ما يضمن شتاءً آمناً للمحصول، كما يتيح ذوبان الثلج التدريجي رطوبة متوفرة بانتظام، وهو أمر ضروري جداً لعملية الإنبات.

موضحاً أن للثلج سلبيات على نباتي القمح والشعير كما لهما إيجابيات، فقد يخفض الصقيع الشديد المصاحب (بدون غطاء ثلجي سميك) حرارة التربة لما دون درجة تحمل البذور، ما يسبب موت الأنسجة الجنينية أو تأخير الإنبات، وإذا استمر الغطاء الثلجي السميك لفترة طويلة جداً، قد يمنع التبادل الغازي.

ووجه الحسو العديد من النصائح للمزارعين للتخفيف من الأضرار الناجمة عن تراكم الثلوج على المحاصيل الزراعية. أبرز هذه النصائح اختيار أصناف مقاومة للصقيع. وضبط مواعيد الزراعة لتجنب أوقات الصقيع الشديد، واللجوء إلى الزراعة الحافظة لتحسين بنية التربة وقدرتها على تحمل التقلبات.

وأكد الحسو أن الثلوج بشكل عام تعتبر في المراحل المبكرة (الإنبات والتفريع) عاملاً إيجابياً لزيادة رطوبة التربة وقتل الآفات الحشرية، ولا تؤثر على الإنتاج النهائي إلا في حالات التجمد الشديد وغير المغطى.

تعديلات مرورية وخطط لمعالجة التعديات على الأرصفة في طرطوس

الحرية – مها يوسف:

يتابع مجلس مدينة طرطوس تنفيذ سلسلة من الإجراءات التنظيمية الهادفة إلى تحسين الواقع المروري داخل المدينة، في إطار سعيها لتخفيف الازدحام ومعالجة الإشكاليات المرتبطة بحركة السير واستخدام الأرصفة.

تعديل مسارات الطرق

وفي هذا السياق، أوضح المهندس شادي حليمة رئيس مجلس مدينة طرطوس المهندس شادي حليمة لـ "الحرية" أن الهدف الأساسي من تعديل مسارات الطرق وإزالة بعض الدوارات والمطبات هو تسهيل الحركة المرورية وتخفيف الازدحام داخل المدينة.

وبيّن أن إزالة بعض الدوارات الصغيرة يهدف إلى إيجاد مساحات مفتوحة أكثر ملاءمة للتنظيم العمراني، في حين تأتي إزالة عدد من المطبات، ولا سيما غير المجدية منها، في إطار الحد من العوائق غير الضرورية أمام حركة السير.

وأشار المهندس حليمة إلى أن القرارات المتعلقة بإزالة الدوارات والمطبات تستند إلى تطبيق الدراسات المرورية المعتمدة، بما يتوافق مع تطورات وتحديثات التخطيط العالمية، ولا سيما في ما يخص الساحات المفتوحة وتنظيم الفضاءات العامة بما يخدم السلامة المرورية والانسيابية داخل المدينة.

إزالة الإشغالات

وأكد حليمة أن مجلس المدينة يعمل بكامل طاقته على إزالة الإشغالات والتعديات، وأن هناك حالياً خططاً متسلسلة لمعالجة هذا الملف، بدأت بإشغالات معارض السيارات.

وشدد على أن التزام المواطن بالقوانين يشكّل الأساس في نجاح هذه الجهود، وأن حزم البلدية في تطبيق القانون هو الضامن الحقيقي لحماية حق المشاة في استخدام الأرصفة، مشيراً إلى أنه يتم حالياً تعزيز التعاون بين البلدية والمواطنين من خلال التواصل مع الجمعيات الأهلية ومديرية الشؤون الاجتماعية.

منح رخص إشغال خاصة

وبخصوص ظاهرة شراء أو حجز مواقف سيارات خاصة ضمن المدينة، نوه المهندس حليمة أن البلدية تملك الحق في منح رخص إشغال خاصة مؤقتة لقاء بدل مادي، إلا أنه يتم حالياً وضع معايير وشروط إضافية لمنح هذه الرخص، تتعلق بشرطة المرور وحق الجوار، وأضاف أنه سيتم منع منح هذه المواقف في المناطق ذات الكثافة العمرانية والسكانية، وفي المناطق المكتظة والأسواق، للحد من تأثيرها السلبي على الازدحام المروري وتنظيم المدينة.

جهود حكومية لإعادة بناء مدارس حلب واستعادة الحياة التعليمية

الحرية – جهاد اصطيف

عانت مدينة حلب من ويلات الحرب والتدمير، حيث تظهر بوادر أمل جديدة في قطاع التعليم، ومع اقتراب الفصل الدراسي الثاني، يتجدد الأمل لدى الطلاب وأسرهم في عودة المدارس بشكل أفضل، وذلك بفضل الجهود الحكومية المبذولة لترميم وتأهيل المدارس التي تعرضت للتخريب على مدار سنوات، بما يتناسب مع متطلبات العصر، وليتمكن الطلاب من استئناف دراستهم في بيئة آمنة وجذابة.

جهود لإعادة بناء التعليم

ففي ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها مدينة حلب بعد سنوات من الحرب، والتي أدت إلى تدمير العديد من المنشآت التعليمية، لا تزال الحكومة تبذل جهوداً ضخمة في سبيل إعادة تأهيل المدارس وترميمها، وقد أفادت آية صدور رئيسة دائرة الأبنية المدرسية في مديرية التربية والتعليم بحلب لصحيفة " الحرية " بأن هناك خطة طموحة لإعادة تأهيل نحو 319 مدرسة في المدينة والريف، منها 234 مدرسة تم ترميمها بالفعل، و85 مدرسة أخرى تحت الترميم حالياً.

خطوة مهمة نحو استعادة الاستقرار التعليمي

وأضافت: تشمل عمليات الترميم التي تتم حالياً إعادة تأهيل البنى التحتية للمباني

المدرسية، بما في ذلك الأسطح، الجدران، الكهرباء، والصرف الصحي، بالإضافة إلى إكساء المدارس بأثاث جديد، ويتم ذلك وفق خطط منظمة تهدف إلى تحسين ظروف البيئة التعليمية للطلاب والكوادر التربوية على حد سواء، وتتوزع أعمال الترميم على مدارس المدينة والريف، مع التركيز على المناطق الأكثر تضرراً، مثل قطاع قاضي عسكر ومنطقة العرقوب والمناطق الشرقية بشكل عام.

أما في الريف الغربي لحلب، فتستمر عمليات ترميم 25 مدرسة أخرى في ظل أعمال صيانة شاملة لضمان عودة هذه المدارس إلى الخدمة في أقرب وقت ممكن.

أثر هذه الجهود على العملية التعليمية

وأعرب عدد من الطلاب عن فرحتهم بقرب عودة مدارسهم التي كانوا يدرسون فيها، معبرين عن أملهم في أن تكون المدارس التي تعرضت للتخريب أفضل وأجمل مع بداية الفصل الثاني.

كما أعربت الكوادر التربوية عن أهمية هذه الإصلاحات، معتبرين أن أعمال الترميم تحدث فارقاً كبيراً في توفير بيئة مريحة للطلاب، ما يساهم في تحسين جودة التعليم.

وتؤكد الأوساط التربوية أن البيئة التعليمية الجيدة تساهم في رفع مستوى تركيز الطلاب، وتحفزهم على التفوق الدراسي، ومع عودة المدارس إلى سابق عهدها، من المتوقع أن يتمكن الطلاب من التكيف بشكل أسرع مع عملية التعلم، ما يعكس أثراً إيجابياً على تحصيلهم الدراسي.

رؤية مستقبلية

ومع استمرار عملية الترميم والإصلاح، يظل الهدف الأكبر هو ضمان عودة الحياة الطبيعية إلى التعليم في حلب، بعيداً عن أية عراقيل قد تنشأ مستقبلاً، لأن نجاح هذه المشاريع سيؤدي إلى زيادة مستوى الثقة في النظام التعليمي، ما سيحفز الطلاب على العودة إلى مقاعد الدراسة بكل حماس وجدية.

وفي ظل التوجه الحكومي نحو تحسين النظام التعليمي، يمكن القول إن الفترة القادمة قد تحمل تحولاً نوعياً في قطاع التعليم في حلب، في حال استمرت جهود الترميم على هذا المنوال، لأن إعادة بناء المدارس في حلب ليست مجرد أعمال صيانة وتجديد، بل هي بمثابة نقطة انطلاق جديدة لمستقبل تعليمي أفضل، فالجهود الحكومية في هذا السياق تعكس إرادة قوية لبناء مستقبل واعد لأجيال حلب القادمة، وتقديم فرص تعليمية تتماشى مع تطلعات المجتمع المحلي، وعلى الرغم من التحديات، فإن أمل الطلاب والمعلمين في أن تستكمل أعمال الترميم في الوقت المحدد سيكون خطوة هامة نحو استعادة حياة تعليمية مستقرة وآمنة.

تنسيق بين «الزراعة والكهرباء» للتخفيف من تأثير موجة الصقيع في طرطوس

الحرية – رفاه نيوف

تشهد محافظة طرطوس موجة صقيع شديدة، ترافقت بكتل هوائية ذات منشأ قطبي شديدة البرودة وخاصة في المناطق الجبلية و التي بدأت فجر يوم الإثنين المنصرم، وما زالت مستمرة حتى صباح اليوم الجمعة.

وعن الأضرار التي تسببها موجة الصقيع على الزراعات المحمية والأشجار المثمرة في المحافظة أوضح مدير الزراعة بطرطوس الدكتور محمد أحمد لـ"الحرية" أن أضرار الصقيع بالنسبة للمزروعات تنحصر على الزراعات المحمية في حال عدم استخدام الرذاذ أو التدفئة داخلها، والذي بدوره يحمي النباتات المزروعة ضمن البيوت من خطر الموت أو التجمد، وخطر موت القمم النامية وتضرر الثمار والمجموع الزهري الخضري، وفي حال كان الصقيع شديداً يؤدي لموت المجموع الجذري.

وأضاف: تعتبر درجة الحارة صفر درجة مئوية قاتلة للمزروعات المحمية بشكل عام، و تأثير موجة الصقيع كبيرة جداً على الأشجار المدخلة حديثاً مثل (خرما _ مانجو _ موز _ بابايا _ دراغون...) كونها

غير متلائمة مع الحرارة المنخفضة والتي تؤدي لموت الأشجار بالكامل.

وتتأثر أشجار الحمضيات وتحديداً الحامض بشكل أكبر من غيره من الأنواع، حيث يؤثر الصقيع على نمو الأشجار وموت البراعم ويترك تأثيره على الثمار.

وبحسب أحمد فان أثر موجة الصقيع لا يقتصر على الناحية السلبية بل تؤثر إيجاباً على بعض الأشجار المثمرة ومنها تأثيرها الإيجابي على شجرة الزيتون إن مرت الموجة لفترة محدودة، وتكون أكثر إيجابية على اللوزيات والتفاحيات ومتساقطات الأوراق بشكل عام.

بدوره أكد مدير عام شركة الكهرباء بطرطوس المهندس محمد علي الديري أنه ضمن إطار حرص الجهات الحكومية على تقديم كافة أشكال الدعم للمزارعين والحفاظ على المحاصيل الزراعية لاسيما الزراعات المحمية من موجة الصقيع التي تضرب المحافظة، تم التنسيق مع مدير الزراعة بطرطوس من أجل تحديد المناطق التي تضم بيوتاً محمية، وذلك لتأمين التغذية الكهربائية المتواصلة خلال فترة الصقيع التي قد تتعرض لها هذه المناطق، لضمان سلامة المزروعات.

المرتفعات تحت تأثير الجليد..

الطوارئ توضح حالة الطرق في اللاذقية

الحرية – نهلة ابوتك

أوضح مدير الطوارئ وإدارة الكوارث في محافظة اللاذقية عبد الكافي كيال بتصريح لصحيفة الحرية أن عدداً من الطرقات في المحافظة غير سالك حالياً نتيجة تشكّل الجليد، ولا سيما على المرتفعات، وذلك وفق آخر تحديث صادر عن المديرية.

وبيّن كيال أن الطرقات غير السالكة تشمل:

طريق بيت ياشوط، طريق برج الإذاعة، طريق صلنفة – سلمى طريق صلنفة – عين البيضا – باب جنة، طريق رأس الشعرة – بيت ياشوط، طريق صلنفة – جوبة برغال، طريق كرم المعصرة (ريف القرداحة) – جوبة برغال

وفي المقابل، أشار إلى أن الطرقات التالية سالكة حالياً مع ضرورة توخي الحذر: طريق اللاذقية – الحفة، مع التشديد على تخفيف السرعة خاصة على المنعطفات، طريق اللاذقية – جبلة، طريق M4، مع التنبيه إلى تخفيف السرعة وتجنب السفر ليلاً، طريق اللاذقية – طرطوس.

وأكد كيال ضرورة الانتباه من الانزلاقات، ولا سيما على طريق بيت ياشوط، داعياً السائقين إلى الالتزام بإرشادات السلامة ومتابعة التحديثات الصادرة عن الجهات المختصة.

الحرية
العدد 28 | السنة الثانية | الأحد 25 كانون الثاني 2026 م

زراعة النخيل في سوريا إرث استراتيجي يتحدى الدمار ويسعى للتعافي

الحرية – بشرى سمير

تعتبر زراعة النخيل وإنتاج التمور ركيزةً استراتيجية في الاقتصاد الزراعي السوري، حيث تتركز زراعتها بشكل أساسي في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية، لاسيما في محافظات الحسكة ودير الزور (وخاصة منطقتي البوكمال والميادين) والرقة على ضفاف نهر الفرات، بالإضافة إلى بعض مناطق ريف دمشق مثل قطنا والعبادة.

المرتبة الثالثة

قبل عام 2011، كانت سوريا تحتل المرتبة الثالثة عربياً والسابعة عالمياً في إنتاج التمور، بمتوسط إنتاج سنوي تراوح بين 150 إلى 200 ألف طن، مستندةً إلى أكثر من 12 مليون نخلة، كانت محافظة دير الزور وحدها تساهم بنحو 50% من هذا الإنتاج.

تحديات الحرب والدمار

تعرض قطاع النخيل الاستراتيجي لضربات قاسية،كما توضح المهندسة الزراعية مروة البكري في تصريح لـ"الحرية" نتيجة سيطرة تنظيم داعش على مناطق الإنتاج الرئيسية، ما أدى إلى تدمير البنية التحتية للري والتخزين، وقلع وحرق آلاف الأشجار، وتوقف عمليات التصدير، وهجرة المزارعين.

وأشار الخبير الزراعي مهند محفوظ إلى أن الإنتاج الحالي لا يزال أقل بحوالي 40-50% عن مستويات ما قبل الحرب.

مبادرات التعافي والنهوض

وأشار محفوظ إلى أنه بعد تحرير مناطق الإنتاج الرئيسية، بدأ القطاع بالتعافي التدريجي، حيث يبلغ الإنتاج الحالي وفقاً للبكري ما بين 70 إلى 100 ألف طن سنوياً (ما يعادل 50-60% من الإنتاج السابق)، مع إعادة تأهيل أكثر من 4 ملايين نخلة، وزراعة مساحات تقدر بحوالي 55 ألف هكتار. وتشمل الأصناف الرئيسية المزروعة: المجهول، البرحي، كبكاك، نبوت سيف، الإخلاص، واللولو.

نقص مستلزمات الإنتاج

وتسعى الجهود الحالية كما يوضح الخبير إلى معالجة جملة من التحديات المستمرة، أبرزها نقص مستلزمات الإنتاج من أسمدة ومبيدات وتدهور شبكات الري والحاجة إلى تأمين الموارد المائية ونقص العمالة المؤهلة والحاجة إلى التقنيات الزراعية الحديثة والحاجة إلى تطوير وتحديث تقنيات التصنيف والتخزين والتعبئة واستعادة الأسواق التصديرية الدولية التي كانت تستقبل التمور السورية.

وأضاف تتركز جهود إعادة التأهيل على توزيع ملايين الفسائل على المزارعين وإعادة تأهيل المعامل، والنهوض بأسواق التمور المحلية في المحافظات الرئيسية، والسعي لفتح قنوات تصديرية جديدة.

فصل الربيع

ومع حلول فصل الربيع، وتحديداً من مطلع شهر نيسان وحتى منتصف أيار، ينشغل مزارعو النخيل في دير الزور بموسم تلقيح النخيل، ويعلقون عليه آمالهم لموسم مثمر يعيد لهم بعضاً من العائد الاقتصادي.

وفي هذا الموسم، يبدأ المزارعون بالتحضير قبل أسابيع، من خلال تنظيف البساتين، وتهيئة الأشجار، وانتظار ظهور أولى "العثوق الذكرية، وما إن تبرز هذه العثوق حتى يبدأ المزارعون أو من يستعينون بهم من عمال المياومة، رحلة تلقيح أزهار النخيل الأنثوية، باستخدام أدوات بسيطة وخبرة متوارثة من أجدادهم.

مواجهة التصحر وتحسين المناخ

وختم محفوظ بالقول تمثل شجرة النخيل في سوريا مصدراً للدخل وهي جزء من النسيج التراثي والاجتماعي والبيئي، حيث تساهم في مواجهة التصحر وتحسين المناخ. على الرغم من الأضرار الجسيمة التي لحقت بهذا القطاع الحيوي، تظهر مؤشرات التعافي إصراراً على استعادة مكانته وأضاف إن النجاح في هذه المسيرة مرهون بمدى توفر الدعم المستدام للمزارعين، والاستثمار في البنية التحتية والتقنيات الحديثة".

وإعادة فتح الأبواب أمام التمور السورية المميزة في الأسواق العالمية بعزم مشترك وتخطيط علمي يمكن لسوريا أن تعيد بناء إرثها الذهبي وتحقق نهضة جديدة في إنتاج وتصدير التمور مساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني.

14 ألــف هكتار مساحات القمــح المزروعة بدير الــزور

الحرية - عثمان الخلف

لـم تُحقق بعد المساحات المزروعة بمحصول القمح فـي ديـر الـزور، الخطة الموضوعة لزراعته من قبل اللجنة الزراعيّة الفرعيّة، لتُسجل ارتفاعاً طفيفاً بالمساحات هذا الشهر، مقارنةً بالشهر الأخير من العام الفائت 2025، مع الإشـارة إلـى أن الخطة تشمل فقط الحـقـول الـواقـعـة بمنطقة الشاميّة، ولا تدخل بحسابها المساحات المزروعة من المحصول في منطقة الجزيرة، والتي جرى تحريرها من سيطرة تنظيم " قسد " منذ أيام ، ورغم الهطلات المطرية الغزيرة المتواصلة التي سُجلت هذا الموسم.

أمطار .. ولكن!

سجلت ديـرالـزور الـمـوسـم الشتوي الحالي، هطولات مطرية غزيرة، ترافقت مع السيول، لاسيما في منطقة الجزيرة، ووفق تقرير دائرة المياه والأراضي بمديرية الـزراعـة، فقد كانت الهطولات المطرية الأخيرة، حتى أمس الأول الجمعة كالتالي : ديرالزور ومحيطها 11,4 مم ، الميادين 4 مم ، التبني 22 ، الكسرة 5 ، البوكمال 2,5 مم ، الأمر الذي انعكس إيجاباً على إنبات المحصول، لكنه بالمقابل منع من فلاحة الكثير من الحقول، نظراً لرطوبة الأرض ، وهو ما أشار إليه رئيس دائرة الإنتاج الزراعي والوقاية في زراعـة ديـرالـزور المهندس عبد الحميد العبد الحميد، والذي بيّن في تصريح لـ" الحرية" أن المساحات المزروعة بالمحصول وصلت لغاية تاريخه 14500 هكتار، بعد أن كانت الشهر الأخير من العام الفائت 9500 هكتار، علماً أن الخطة لهذا الموسم تبلغ 22 ألف هكتار، آملاً أن يُسعف الزمن بقية المزارعين ممن لديهم استطاعة، لزراعة حقولهم.

وأكـد عبد الحميد أن تلك المساحات الـمـزروعـة تقتصر إحصائياً على منطقة الـشـامـيّـة، ولا تـدخـل ضمنها منطقة الـجـزيـرة وحـقـول قمحها الـمـزروعـة، مع الإشـارة إلى أنه لم تمض سوى أيـام على تحريرها، لتُباشر الـدوائـر المختصة في مديرية الـزراعـة كـلاً ضمن اختصاصه في معاينة الدوائر والمنشآت التابعة لها، ورصد احتياجاتها والوقوف على أوضاعها، وحتماً ستكون هناك متابعة لملف حقول القمح ومساحاتها، موضحاً أن المساحات المزروعة حتماً ستتوسع أكثر في المنطقتين، وتُضم لها الأراضـي التي زُرعـت بعلاً وهـي تـزداد بمنطقة الجزيرة، بالنظر للهطولات المطرية والسيول المُتشكلة فيها.

أرقام

ووفـق أحـاديـث عـدد من المزارعين الذين التقتهم "الحرية"، فإن ارتفاع تكاليف مستلزمات زراعة القمح منعت من زراعته، ناهيك عن التأخير في صـرف فواتيره ، الأمـر الـذي يحرمهم من توفير التكاليف المطلوبة، إذ بلغت تكلفة حراثة الدونم الواحد 200 ألـف ليرة سـوريّـة، حسب المزارع أحمد العبادي وتصل سقايته إلى 60 ألف ليرة، فثمن الليتر الواحد من الوقود الزراعي وفق السعر الرسمي 9 آلاف ليرة، ، ناهيك عن كلفة مـادة السماد الـزراعـي والتي يحتاجها القمح لضمان نموه الطبيعي، وتأمين إنتاجيته العاليّة، إذ يصل ثمن كيس السماد " اليوريا " إلى 320 ألـف ليرة في حين تبلغ للسماد الترابي 270 ألف ليرة سوريّة، ويُشترى من السوق الحرّة، في ظل غياب المصرف الزراعي عن دوره في تأمين كميات السماد اللازمة، والتي تُغطي احتياجات مُزارعي المُحافظة.

فيما قدّر عضو المكتب التنفيذي لاتحاد فلاحي المحافظة محمد العاشق الكلفة الماليّة لزراعة الدونم الواحد بـ1,5 مليون ليرة سوريّة، لافتاً لأهمية التوسع بالقرض الحسن وتسهيلاته لتشجيع المزيد من المزارعين على زراعة القمح.

اختبار حقيقي لسياسات التعافي الصناعي..

هل تعود منطقة الليرمون الصناعية في حلب إلى ألقها ؟

الحرية ـ حسن العجيلي

في الطرف الشمالي الغربي من مدينة حلب تقف منطقة الليرمون الصناعية في مدينة حلب عند مفترق طرق حاسم، بين ماض ثقيل بالأضرار وحاضر يحاول أن يلتقط أنفاسه بعد سنوات من التعطيل، ومستقبل معلق على حجم الاستجابة الخدمية والدعم الحقيقي الذي يمكن أن يعيد إليها دورها التاريخي في الخارطة الصناعية لمدينة حلب خاصة وسوريا عامة.

منطقة تختصر مسار الصناعة الحلبية

تعد منطقة الليرمون الصناعية من أقدم وأهم المناطق الصناعية في حلب، وقد شكلت لعقود طويلة مركزاً حيوياً للصناعات النسيجية والغذائية والكيميائية وصناعة الألبسة، وأسهمت بشكل مباشر في تشغيل آلاف العمال وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي والوطني، إلا أن هذه المنطقة كغيرها من المناطق الصناعية في حلب، دفعت ثمناً باهظاً خلال سنوات الحرب، وتعرضت لأضرار كبيرة في البنية التحتية والمنشآت فضلاً عن الإهمال الذي رافق فترات سيطرة تنظيمات مسلحة، كان آخرها تنظيم "قسد "، ما أدى إلى خروج معظم المعامل عن الخدمة وتراجع النشاط الصناعي إلى مستويات غير مسبوقة، وباتت تختصر مسار الصناعة الحلبية خلال العقد الأخير من ازدهار سابق ودمار واسع ومن ثم محاولات بطيئة للنهوض وسط تحديات خدمية واقتصادية متشابكة.

اليوم وبعد انتهاء العمليات العسكرية في المنطقة عاد اسم الليرمون إلى الواجهة من جديد، لكن هذه المرة بوصفها اختباراً عملياً لجدية برامج التعافي الصناعي، وليس مجرد عنوان في بيانات رسمية أو اجتماعات خدمية.

الإمكانات المعطلة

رئيس منطقة الليرمون الصناعية الصناعي حسني طراب في حديثه لـ" الحرية"، بيّن أن منطقة الليرمون الصناعية تضم نحو 2700 معمل قابل للعمل، في حين لا يعمل حالياً سوى 300 معمل فقط تشغل قرابة 7 آلاف عامل.

هذه الأرقام برأي طراب تكشف حجم الفجوة بين الواقع الحالي والطاقة الإنتاجية الممكنة في حال توفرت الخدمات الأساسية. ويؤكد طراب أن المشكلة الأساسية لا تكمن في غياب الرغبة لدى الصناعيين بالعودة بل في ضعف البنية التحتية والخدمات وعلى رأسها الكهرباء وفتح الطرقات وتعزيز شبكة التغذية الكهربائية، إضافة إلى المواصلات والأرصفة وتعبيد وتزفيت الشوارع، مشيراً إلى أن تحسين هذه العوامل كفيل بإعادة الصناعيين تدريجياً، ما سينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني وفرص العمل.

بين الخسارة والأمل

الصناعيون في الليرمون يتحدثون بلغة واحدة، عنوانها الخسارة الكبيرة التي لحقت بهم مقابل أمل بإمكانية التعافي، حيث يرى الصناعي محمد بهاء مكي أن المنطقة تعرضت للظلم والضرر في عهد النظام السابق، ثم خلال فترة وجود تنظيم "قسد"، مؤكداً أن المعامل عانت من التخريب والسرقة والتوقف القسري.

أما الصناعي أحمد خلوف فيضع إصبعه على الجرح الأعمق، ما مشيراً إلى أن غياب المزايا التحفيزية والدعم الحقيقي كان سبباً رئيسياً في عزوف الكثير من الصناعيين عن العودة، مطالباً بمنح المنطقة ميزات خاصة أبرزها دعم الكهرباء وإعادة النظر بالضرائب وتقديم تسهيلات وإعفاءات للمعامل المتضررة، معتبراً أن هذه الإجراءات ليست ترفاً بل شرطاً أساسياً لإعادة تشغيل المعامل وتأمين فرص العمل.

خارطة طريق

ومع تحرير المنطقة من سيطرة تنظيم قسد سارعت الجهات المعنية في المحافظة لعقد اجتماعات خدمية نوعية في منطقة الليرمون الصناعية في خطوة تهدف إلى تشخيص الواقع ووضع حلول عملية لتوفير الخدمات الضرورية، وللاستماع إلى مطالب الصناعيين من الكهرباء وفتح الشوارع وترحيل الأنقاض والسواتر وتأمين خدمات الاتصالات والإنترنت والنقل وتسريع إصلاح الأعطال الطارئة في شبكات الكهرباء والمياه.

صندوق دعم وإضاءة ذكية

رئيس غرفة صناعة حلب عماد طه القاسم، أكد أن منطقة الليرمون تعد من أقدم وأعرق وأهم المناطق الصناعية في حلب، مشيراً إلى أن الغرفة ستقوم بإنشاء صندوق خاص لدعم المنطقة، في خطوة تهدف إلى المساهمة في إعادة تأهيلها وتحفيز عودة الصناعيين.

كما أعلن القاسم عن التبرع بمئة جهاز إنارة مزودة بكاميرات سيتم تركيبها بالتعاون مع شركة الكهرباء في إطار تحسين الواقع الخدمي والأمني للمنطقة. مضيفاً إن الغرفة ستعمل بالتنسيق مع الوزارات المعنية لمنح المنطقة مزايا وإعفاءات تحفيزية بما يسهم في إعادة تشغيل المعامل المتوقفة.

أولوية للدعم

من جانبه، أوضح المهندس يوسف الشبلي، عضو المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حلب والمسؤول عن الصناعة والكهرباء أن عمليات إزالة السواتر وفتح الشوارع قد بدأت بالفعل وستنتهي خلال أيام قليلة.

الكهرباء والمياه

مدير الشركة العامة لكهرباء محافظة حلب المهندس محمود الأحمد أشار إلى أن الورشات باشرت بإصلاح الأعطال وإجراء الصيانات اللازمة، مبيناً أنه سيتم وضع خمسة مراكز تحويلية جديدة في الخدمة خلال الربع الأول من العام الحالي، إضافة إلى العمل على إعادة تأهيل واستثمار محطة الليرمون، ما يشكل خطوة محورية في تحسين التغذية الكهربائية للمنطقة.

بدوره أكد مدير مؤسسة المياه المهندس جمال ذيبان أن العمل مستمر لإصلاح الأعطال القائمة وأن المؤسسة جاهزة للتدخل السريع ومعالجة أي مشكلة طارئة، في محاولة لتأمين استقرار الخدمة المائية الضرورية للمعامل.

تسهيل الإجراءات الإدارية

في جانب آخر لا يقل أهمية شدد مدير الصناعة المهندس عبد الجبار زيدان على حرص المديرية على تسهيل الإجراءات ومنح الوثائق اللازمة للصناعيين، مؤكداً أن تبسيط المعاملات الإدارية يشكل عاملاً مساعداً لعودة النشاط الصناعي، إلى جانب الخدمات والبنية التحتية.

بانتظار التنفيذ

ما يجري اليوم في منطقة الليرمون الصناعية يتجاوز كونه ملفاً خدمياً، ليشكل اختباراً حقيقياً لسياسات التعافي الصناعي في حلب، فالمنطقة تمتلك مقومات النهوض "موقع استراتيجي، بنية صناعية قائمة، خبرات بشرية، ورغبة حقيقية لدى الصناعيين بالعودة"، لكن هذه المقومات تبقى معطّلة ما لم تُترجم الوعود إلى مشاريع ملموسة، والخطط إلى تنفيذ فعلي على الأرض في اختبار حقيقي لالتزام الجهات المعنية بما أعلنته ولقدرة المنطقة على استعادة دورها كرافعة أساسية للصناعة والاقتصاد الوطني.

تصوير – صهيب عمراية

بسبب ظروف المعيشة و«تقنين الإنجاب»..

برامج إرشادية تساعد الأهل على مواجهة قلق المستقبل

الحرية- دينا عبد

تعيد بعض الأسر السورية ترتيب أولوياتها والتفكير في قراراتها الإنجابية، رغبةً منها في تحقيق التوازن بين عدد الأبناء وقدرتها على توفير حياة كريمة وذلك بسبب الظروف الاقتصادية، وتصاعد الضغوط وارتفاع تكاليف المعيشة وإيجارات المنازل.

انتشار الوعي

تقول سماهر المتزوجة حديثاً إنها أجلّت موضوع الإنجاب لفترة وذلك بسبب تراجع الوضع الاقتصادي وعدم ثبات الدخل الشهري لزوجها الذي يعمل بالتجارة والأعمال الحرة.

مشيرةً إلى أنها باتت تفكر بوعي أكثر من الزمن الماضي، فانتشار التعليم بين النساء اليوم انعكس إيجاباً على تفكيرهم بتنظيم الأسرة وعدد الأبناء، فمن يفكر بالإنجاب في هذه الظروف عليه أن يوفر ميزانية للطفل قبل التفكير بإنجابه وذلك لأن متطلباته تحتاج إلى مورد جيد لتلبية احتياجاته الأساسية.

لا يوجد عمل ثابت

سامر هو الآخر مقبل على الزواج بعد فترة خطوبة طويلة، يبين أن عدم توفر فرصة عمل ثابتة منعته من تأسيس أسرة، فيعمل يوماً ولا يعمل يوماً، حيث إن البطالة المتفشية بالنسبة للشباب وعدم استقرار الدخل أخر الزواج، وهو ما يؤثر سلباً على معدلات الولادة باعتبار أن الإنجاب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوفر دخل مستقر إضافة لضعف الأمان الوظيفي بالنسبة للشباب الذي جعل التخطيط الأسري أكثر حذراً بالنسبة لهم..

اتفاق مسبق

الباحثة الاجتماعية غدران نجم بينت خلال حديثها لـ"الحرية" أن ما نشهده اليوم من ميل العائلات إلى تقليص عدد الأبناء، أو الاتفاق المسبق على عدم الإنجاب ليس خياراً فردياً معزولاً أو ترفاً فكرياً، بل هو استجابة اجتماعية عقلانية لواقع اقتصادي عالمي متأزم، وهذا في الحقيقة يعكس ارتفاعاً في الوعي بالمسؤولية الوالدية، حيث أصبحت المسؤولية الاقتصادية والنفسية حاضرة بقوة قبل اتخاذ القرار، لكنه في الوقت ذاته، يكشف عن هشاشة منظومة الدعم الاجتماعي، ويحوّل تكوين الأسرة من فعل طبيعي تلقائي إلى مشروع استثماري عالي المخاطر حيث يتم فحص كلفة المعيشة قبل مناقشة رغبة الأمومة والأبوة.. لافتةً إلى أنه عند إسقاط هذا المشهد على الواقع السوري، نجد أن الأسرة تمر بمرحلة إعادة صياغة، حيث القرار هنا لا يخضع لرفاهية الاختيار، بل لمعادلات حسابية معقدة تفرضها سنوات الحرب وعدم الاستقرار الاقتصادي، فالشريكان اليوم يناقشان كلفة الحليب والتعليم كأولوية قصوى، ما حول الإنجاب إلى صرخة احتجاج صامتة ضد واقع لا يرحم.

ومن الملاحظ أيضاً ظهور ما يسمى المراهقة المتأخرة حيث تعثر فرص العمل وغياب الأمان الوظيفي لم يؤخرا الزواج فحسب، بل خلقا حالة من العجز المادي تدفع الشباب نحو العزوف أو الهروب من المسؤولية، ما يولد قلقاً وجودياً تجاه المستقبل. وقالت الباحثة: بالطبع استمرار هذا النمط يؤدي إلى تغيرات عميقة في بنية المجتمع السوري، أبرزها أننا نتجه نحو شيخوخة مجتمعية مبكرة، ما يعني نقصاً في القوى العاملة مستقبلاً وزيادة عبء الإعالة.

وفي ظل غياب نظام تقاعد مجزٍ كان الأبناء هم الضمان الاجتماعي للأهل، وتقليص عددهم يضعف هذا التكافل التاريخي، وأصبح شعور الشاب بالعجز عن تحقيق ذاته بيولوجياً واجتماعياً يؤدي إلى فقدان الانتماء للمكان، والبحث المستمر عن الهجرة كحل وحيد.

الحلول

بصفتنا باحثين، تقول نجم: لا نملك ترف التنظير بعيداً عن الاحتياجات الأساسية، لذا من المناسب الإشارة إلى أهمية توعية المجتمع بأن تربية طفل واحد بفرص تعليمية ونفسية جيدة أفضل من إنجاب عدد كبير في بيئة حرمان ،وتشجيع الأسر الشابة على السكن المشترك أو التعاون في الكلف التشغيلية (كالحضانات الجماعية) لتخفيف العبء.

والانتقال من المعونات الغذائية إلى دعم المشاريع الصغيرة للمقبلين على الزواج لتوفير استقرار مالي مستدام.

وختمت نجم حديثها بتأكيد أننا بحاجة لبرامج إرشادية تساعد الأهل على مواجهة قلق المستقبل لكي لا يتحول الفقر المادي إلى توتر نفسي يدمر طفولة الأبناء، فتراجع الإنجاب في سوريا ليس مجرد انخفاض في الخصوبة، بل هو صرخة اجتماعية احتجاجية فنحن أمام جيل يضحي بأمومته وأبوته ليحمي أطفاله المفترضين من بؤس يراه بعينيه كل يوم، ومواجهة هذا التحدي لا تبدأ بالوعظ بالبركة بل بتمكين هؤلاء الشباب من رؤية ضوء في نهاية نفق الأزمات المادية.

المرشدة النفسية صفا كالوح بينت أن العامل الاقتصادي ليس الوحيد الذي يدفع الأسر إلى تحديد النسل أو التباعد بين الولادات، على العكس تماماً فإن حاجة الأطفال إلى الرعاية والاهتمام تتطلب وقتاً وجهداً لا يتوفران لكثير من النساء.

وأوضحت أن الوعي التربوي لدى الجيل الحالي يحمّله مسؤولية أكبر تجاه الطفل مقارنة بالأجيال السابقة التي كانت تتكئ على منظومة اجتماعية أوسع، مؤكدة أن الاهتمام بالطفل بات ضرورة نفسية، لأن الإهمال لا يؤدي إلى مجرد اضطرابات فردية لدى الأطفال، بل تنتج عنه أجيال غير قادرة على مقاومة الضغوط التي نتحملها نحن اليوم.

«حلب» ترسل قافلة مساعدات إنسانية إلى منطقة عين العرب

الحرية – حسن العجيلي

أرسلت اللجنة المركزية لاستجابة حلب بالتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة قافلة مساعدات إنسانية مؤلفة من 24 شاحنة محمّلة بالمواد الطبية والإغاثية واللوجستية إلى مدينة عين العرب، وذلك في إطار الجهود المتواصلة لتعزيز الاستجابة الإنسانية وتلبية الاحتياجات الأساسية للأهالي.

وأوضح نائب رئيس اللجنة المركزية لاستجابة حلب وعضو المكتب التنفيذي في محافظة حلب فرهاد خورتو في تصريح لوسائل الإعلام أن القافلة جرى تجهيزها وتنظيمها بإشراف مباشر من اللجنة المركزية وبالتعاون مع الشركاء الدوليين، مؤكداً أن هذه الخطوة تأتي ضمن خطة متكاملة تهدف إلى دعم الاستقرار وتخفيف الأعباء المعيشية عن السكان في ظل الظروف الإنسانية الصعبة.

وبيّن خورتو أن القافلة تضم مختلف الاحتياجات الأساسية، حيث شملت مواد غذائية ومستلزمات طبية وأدوية إضافة إلى تجهيزات خاصة بالأطفال والنساء ومستلزمات علاج الأمراض المزمنة، ومواد التدفئة الضرورية في ظل هذه الظروف الجوية الباردة، مشيراً إلى أن تنوع المواد يعكس حرص الجهات المعنية على الاستجابة الشاملة لمتطلبات الأهالي الصحية والمعيشية.

ونوه بأن فرقاً من الدفاع المدني سترافق القافلة في إطار تأمين عملية النقل والتوزيع وضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها، لافتاً إلى أن التنسيق المسبق مع الجهات المحلية والمنظمات الدولية أسهم في تسهيل الإجراءات وتسريع إيصال الدعم الإنساني.

وأكد خورتو أن هذه القافلة تشكل عاملاً مهماً في تعزيز الاستقرار والأمان المجتمعي، وتندرج ضمن سلسلة من القوافل التي سيتم إرسالها تباعاً وفقاً للاحتياجات الميدانية والتقييمات الإنسانية المستمرة، مشدداً على التزام اللجنة المركزية باستمرار العمل الإغاثي والتنموي رغم التحديات.

وكان محافظ حلب المهندس عزام الغريب قد أصدر يوم أمس قراراً يقضي بتعديل تشكيل لجنة الاستجابة المركزية وتوسيع نطاق عملها ليشمل جميع المناطق الإدارية في محافظة حلب وبشكل خاص منطقة عين العرب نظراً للظروف التي تشهدها المنطقة، وتعزيز الجاهزية الميدانية بما يضمن سرعة الاستجابة وحفظ الكرامة الإنسانية.

"جوكندا" نواف يونس:

لوحة ترسم معركتها

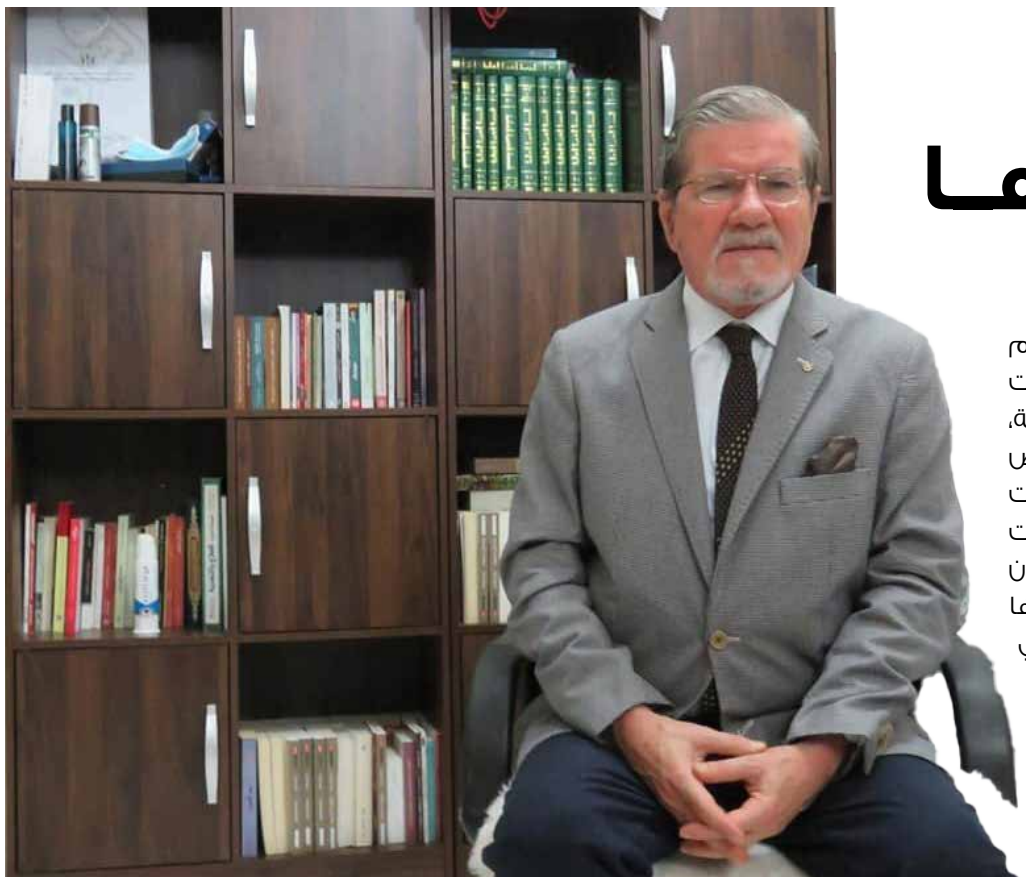

الحرية – أحمد عساف

الأديب السوري نواف يونس من الأدباء الذين يتألقون بإبداعاتهم بكثير من الهدوء والتروي. ورغم أن العمل الصحفي يأخذ معظم وقته، لكنه يعتبر ورشة عمل إبداعية، فقد حاز العديد من الجوائز الهامة، وصدرت له عدة كتب في النقد الأدبي والمسرحي. منها مسرحية: الرحيل، ومسرحية: ملك ليوم واحد. وكتاب نقدي: رماد الأصابع. ومجموعة قصصية بعنوان: (حلم تحت خط الصفر).

عن قصصه وأبطال قصصه يقول الأديب نواف يونس: " تتناول قصصي أوضاع المهمشين والمطحونين وهي القضية الأساسية لنا ككتاب ومثقفين، نحمل لواء الدفاع عن قضايا الإنسان العربي، وشخصيات قصصي أغلبها ذات أسماء هامشية مثل غريب أو بدوي، وهي ذات رموز دلالية أكثر منها واقعية." وهنا سأتوقف عند قصة (الجوكندا). هذه القصة التي تم ترجمتها إلى اللغة الإنكليزية والفرنسية. ومن العنوان الذي أرى أن اختياره موفق جداً، لعدة أسباب: أن العنوان هنا رمزي فـ (الجوكندا) اللوحة الأشهر عالمياً قد ترمز إلى: الكمال المستحيل الذي يطارده الفنان. والغموض الإنساني الذي لا يمكن إدراكه كلياً. وعالم التواصل الصامت، لوحة تنظر إليك ولا تتحدث، كعلاقة البطل مع عالمه.

في هذه القصة استخدم الأديب ضمير المتكلم، هو يتحدث ويروي أحاسيسه وانفعالاته وأحداث القصة بلسان الراوي، البطل فنان تشكيلي تقص القصة عنه وعن علاقته بالألوان وإسقاطاتها ودلالاتها وأبعادها وأنسنتها. أما استخدام الأديب "لسان الفنان" ليس مجرد تقنية سردية فقط، بل هو مدخل لاستكشاف عالم الإدراك الحسي والفني.

الرسم بالكلمات

اللغة هنا قد تتحول إلى (فرشاة) ترسم بالكلمات، وبالتالي فالعلاقة مع الألوان ليست تقنية فنية فقط، بل هي استعارة فلسفية، قد تمثل الألوان حالات نفسية (الأزرق لبعض الكآبة ولبقايا الأمل، الأحمر للولادة ولقادمات الأيام ولقليل من الهواجس، الأسود للموت والسرمدية، وربما أراد الأديب منها أن تكون رموزاً لربط علاقات مكونات القصة بعضها مع بعض، من الجنين ورمزيته إلى باقي مكونات القصة. هذه القصة تنتمي وبامتياز إلى عالم القصة القصيرة العالمية الحديثة المعاصرة، فهي تحمل كل مقومات وأساسيات القصة القصيرة الحديثة جداً. وتنتمي للسريالية بكثير من الشغف.

ففي متنها خصائص في لغة القصّ الحداثي، أي بوصفها لغة إشارية في أعلى مستوياتها.. لغة ممتلئة، تخرج عن المألوف في أساليب الربط وتكّون العلاقات الإبداعية.

يقول بطل القصة: " غمرتني الفرحة، بدأت أمزج الألوان.. الألوان أصبحت كثيرة ومتداخلة.. خطوط مستقيمة ومثلثات.. مربعاتٌ وأشكالٌ لا تقع تحت قياس هندسي، الجنين يحطم كل الأشياء، يخرج منه لهب، أحمر.. برزت جياد تطارده.. جياد كثيرة.. بني اللون البني لأول مرة في اللوحة.. يحاصرونه، أسود.. زاد الأسود وعاد ليسيطر على اللوحة، رائحة الموت والمجدُ والخلود، أخضر ولكنه يقاوم، تمكنوا منه سحلوه.. بعض الرمادي فوق الأسود، قتلوه قتلاً بطيئاً.. سواد.. سواد. بدأ الجنين يعود مرة أخرى للحياة.. ألوانٌ وأحلامٌ تتموج بلا نهاية، رأيت في عينيه رجاء العبور إلى الضفة الأخرى.."

إسقاطات الألوان قد تشير إلى محاولة البطل إسقاط عالمه الداخلي على الواقع الخارجي، أو العكس. عبر هذه اللغة التشكيلية العذبة في السرد لغة شعرية رمزية تعبيرية سوريالية بامتياز. تتناول موضوع الفنان والمعاناة الإبداعية. تألق الأديب نواف يونس في هذا المخيال القصصي العذب والذي وظف فيه الانزياحات اللغوية من تكثيف واختزال ناجح. كقوله:(ذابت وعم الظلام) الذوبان: هو التحول الوجودي للفنان من خالق منفصل إلى جزء من الخلق نفسه. والظلام: ليس العدم، بل الوسط الخصب الذي تبرز منه الصور الجديدة، كاللوحة البيضاء قبل البدء بالرسم عليها.

يقول: مزجت الألوان بعضها ببعض، وانتظرت اللحظة الأخيرة لأضع الفرشاة في المكان المناسب، فاللوحة قاربت على النهاية فجأة! انطفأت الشمعة.." مقطع مذهل، يحمل دلالات وجودية وفنية عميقة.

التحول من الفعل إلى التلقي

نهاية السيطرة، بعد عنف المعركة التشكيلية، يصل الفنان إلى لحظة التوقف، الانتظار. الإبداع هنا يصبح حدسًا أكثر منه فعلًا واعيًا. "الفرشاة في المكان المناسب": ليست مهارة تقنية فقط، بل نقطة مصيرية وحتمية، كما لو كان الفنان أداة لقوة أكبر توجه يده. "ذابت وعم الظلام.. ومن مشهد أفقي منكسر الضوء.. معتم الزوايا، بدت بقع شمسية شاردة لا تهتدي، تبرز على اللوحة شعراً وسيفاً ورقصاً وموسيقا، حينها فقط أيقنت أن النهاية في اللوحة، قد تكون البداية". (منكسر الضوء): الضوء ليس مباشرًا، بل متشظ، كالرؤى التي تأتي في الأحلام أو لحظات اللاوعي.

قيم مجردة متجلية

الشعر: الكلمة، التعبير، الوجدان. السيف: الصراع، القوة، الحدة. الرقص: الحرية، الانسياب، الجسدانية. الموسيقا: الانسجام، الإيقاع، الروح. هم المكونات الأساسية للحضارة الإنسانية والفن. اللوحة لم تعد رسمًا، بل أصبحت كونًا مصغرًا يحتوي كل الفنون.

قصة (الجوكندا) ترفع سؤالًا جوهريًا: أيهما أكثر واقعية اللوحة المعلقة في المتاحف، أم المعركة الداخلية التي ولّدتها؟ ليست مهارة تقنية فقط، بل نقطة مصيرية وحتمية، كما لو كان الفنان أداة لقوة أكبر توجه يده. "ذابت وعم الظلام.. ومن مشهد أفقي منكسر الضوء.. معتم الزوايا، بدت بقع شمسية شاردة لا تهتدي، تبرز على اللوحة شعراً وسيفاً ورقصاً وموسيقا، حينها فقط أيقنت أن النهاية في اللوحة، قد تكون البداية". (منكسر الضوء): الضوء ليس مباشرًا، بل متشظ، كالرؤى التي تأتي في الأحلام أو لحظات اللاوعي.

قيم مجردة متجلية

الشعر: الكلمة، التعبير، الوجدان. السيف: الصراع، القوة، الحدة. الرقص: الحرية، الانسياب، الجسدانية. الموسيقا: الانسجام، الإيقاع، الروح. هم المكونات الأساسية للحضارة الإنسانية والفن. اللوحة لم تعد رسمًا، بل أصبحت كونًا مصغرًا يحتوي كل الفنون.

قصة (الجوكندا) ترفع سؤالًا جوهريًا: أيهما أكثر واقعية اللوحة المعلقة في المتاحف، أم المعركة الداخلية التي ولّدتها؟

الموجة الثالثة في الإعلام العربي..

معضلة الحرية في عصر الفوضى الرقمية

الحرية– حسين الإبراهيم

هل تخلّص الإعلام العربي من سيطرة الحكومات ليقع في أسر خوارزميات "فيسبوك" و"تويتر"؟

ماذا لو كانت "الحرية" التي تباهينا بها على وسائل التواصل هي مجرد وهم، في حين تتحكم أنظمتنا القديمة فيها الآن بأدوات جديدة؟

لماذا يمتلك المواطن العربي اليوم منصة عالمية، في وقت فقد فيه ثقته في كل ما يقرأ؟

هل يعيش الإعلام العربي لحظة تحرر تاريخي بفضل الثورة الرقمية، أم إنه يغرق في فوضى معرفية جعلته رهينة لقوى خارج سيطرته؟.. هذا السؤال يضعنا في صلب التحول الجيلي الذي تنبأ به "آلفين توفلر" في كتابه "الموجة الثالثة"، حيث تنتقل السلطة من الأنظمة المركزية الصناعية (الموجة الثانية) إلى شبكات المعرفة اللامركزية (الموجة الثالثة). في الوطن العربي، تظهر هذه الانتقالة بمفارقة صارخة: حرية اتصال غير مسبوقة يقابلها استعمار رقمي جديد، وصوت الجماهير يعلو وسط ضجيج لا ينتهي من التضليل والأخبار الزائفة.

الإطار المفاهيمي للتحول

قسّم توفلر التاريخ الإنساني إلى ثلاث موجات: زراعية اعتمدت على الأرض، وصناعية ارتكزت على الآلة والإنتاج الضخم، وثالثة قوامها المعرفة والمعلومات. كان الإعلام في كل مرحلة مرآةً لها. ففي الموجة الصناعية، كان الإعلام أحادي الاتجاه، هرمي البنية، يخدم أهداف الدول أو التكتلات الكبرى. أما في الموجة الثالثة، فالإعلام تحول إلى شبكة تفاعلية، حيث يتحول المتلقي إلى ناشر، وتذوب الحدود بين المحترف والهاوي.

السؤال المحوري: أين يقف الإعلام العربي في هذه الخريطة المتحولة؟

بين حرية الوصول وفقدان السيادة

منحت تقنيات الموجة الثالثة – الإنترنت، وسائل التواصل، المنصات الرقمية – صوتاً لملايين العرب الذين كانوا مستبعدين من المشهد الإعلامي التقليدي. وسقطت احتكارات الإعلام الحكومي والخاص تحت وطأة فيسبوك، تويتر، ويوتيوب. لكن هذه الحرية جاءت بكلفة باهظة.

تفاصيل أكثر على الموقع

من حقول النفط إلى مائدة المواطن

يسرى المصري

سؤال يتبادر إلى ذهن المواطن السوري بعد عودة حقول النفط والغاز الى الدولة ..ما الذي يفصل بين حقل النفط ومائدة المواطن والجواب ليس أكثر من بضع خطوات لأن تحسّن الإنتاج يعني تحسنًا في إمـدادات الوقود، مما يسمح لمخبز الآلـي بالعمل 24 ساعة، ويُقلّل اعتماد المخابز على المولّدات الخاصة الباهظة، فينخفض سعر الرغيف. كذلك، استقرار الكهرباء يُقلل من اعتماد المنازل على البطاريات والمولّدات، مما يُوفر ما يصل إلى 30-40% من دخل الأسرة في بعض المناطق. إنه تأثير مضاعف يبدأ من الحقل وينتهي في جيب المواطن.

اليوم بين وهج الأمـل الـذي تشعّه عوامات النفط في البادية السورية، ودفء البيوت التي تنتظر عودة الكهرباء، تكتب الدولة فصلاً جديداً من فصول الصمود والانتصار. لقد عادت حقولنا النفطية إلى حضن الوطن، حاملة معها وعوداً اقتصادية تلامس حياة كل مواطن، من أقصى الحدود إلى أعمق الريف.

إن عودة هذه الثروة السيادية ليست مجرد أرقام تضاف إلى الجداول الإحصائية، بل هي دماء جديدة تتدفق في شرايين الاقتصاد الوطني. كل برميل يُستخرج اليوم هو شريان حياة لمحطة كـهـربـاء، وقـوة دفـع لمحرك مصنع، وضمان لاستقرار أسـعـار السلع الأساسية. لقد بـدأت الحلقة الاقتصادية بالدوران، حيث يتحول النفط إلى طاقة، والطاقة إلى إنتاج، والإنتاج إلى فرص عمل، وفرص العمل إلى أمن وسلام اجتماعي.

إن الرؤية الاقتصادية التي تتبناها الدولة تضع المواطن في قلب المعادلة التنموية. فالعائدات النفطية لن تكون رقماً مجرداً في الموازنة، بل ستتحول إلى مشاريع تنموية ملموسة: محطات توليد تعيد النور إلى المنازل، ودعم للمزارع الذي يحرث أرضه بثقة، وتشجيع للصناعي الذي يعيد إحياء ورشته. إنها فلسفة اقتصادية متكاملة تـربـط بين اسـتـقـرار الماكرواقتصاد وتحسين المؤشرات المعيشية الدقيقة.

لقد أدركت الإدارة الجديدة للدولة أن النفط السوري يجب أن يكون قاطرة للتنويع الاقتصادي، لا مصدراً للتبعية. لذلك تُوجَّه الاستثمارات نحو قطاعات إستراتيجية واعدة للزراعة الحديثة التي تعيد لسورية اكتفاءها، والصناعات التحويلية التي تضيف قيمة للمواد الخام، والطاقة المتجددة التي تضمان مستقبلاً نظيفاً للأجيال القادمة. إنه نهج تنموي متوازن يحوّل الموارد إلى نعمة تنموية.

إن آلية الإدارة المتّبعة تعكس رؤية متطورة للحوكمة الاقتصادية. فمنصة الشفافية الرقمية التي أطلقتها الدولة تضمن للمواطن مراقبة كل برميل، وتبعده عن شبهة الفساد. والمجالس الاستشارية تضم خبرات وطنية غنية، والصندوق السيادي سيحمي ثـروات الأجيال القادمة. إنها مؤسسات تواكب روح العصر وتحقق أعلى معايير الحوكمة الرشيدة.

لقد أثبتت التجارب العالمية أن الـدول التي أحسنت إدارة مـواردهـا الطبيعية استطاعت تحقيق قـفـزات تنموية كبرى. وسـوريـا اليوم، بخبرات أبنائها وإرادتـهـم الصلبة، تملك كل المقومات لتكون نموذجاً يُحتذى في التحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام، ومن ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج.

إننا نعيش لحظة تاريخية حيث تلتقي إرادة الدولة بحلم المواطن. فلنكن جميعاً شركاء في هذا التحول الكبير، ولنعمل يدا بيد لتحويل براميل النفط إلى وقود للتنمية، وإلى أمل ملموس لكل أسرة سورية.

«شمس الأصيل».. دراما شامية تنقب في الذاكرة والضمير

يعتبرونه تراثاً مادياً ثميناً.. لماذا يحرص كبار السن على اقتناء «الأنتيكا» والتحف القديمة

الحرية– دينا عبد

يحرص العديد من كبار السن على الاحتفاظ واقتناء التحف النادرة (الأنتيكا) التي يعتبرون قيمتها كبيرة بالرغم من بساطتها، كالأواني والأباريق النحاسية وأدوات الحمام وغير ذلك لارتباطها بذكريات جميلة في حياتهم.

وبرأي الحاج أبو سليم الذي يقتني عدداً من القطع النادرة أن الهدف الأساسي من احتفاظه بها هو التواصل مع الماضي، فكل قطعة موجودة في منزله تذكره بحكاية قديمة وتشعره براحة نفسية كلما نظر إليها، وبحسب قوله لازال يحتفظ براديو جلدي قديم ورثه عن والده وهو بحالة جيدة حتى الآن وبين الحين والأخر يقوم بإجراء صيانة له وتنظيفه من باب التسلية وتمضية الوقت.

ويتابع: الأنتيكا قطع أثرية جميله متقنة الصنع، ولازلت حتى الآن احتفظ بمقتنيات يعود عمرها لأكثر من (خمسين عاماً) (توارثناها أنا وإخوتي أبا عن جد).

| تفاصيل أكثر على الموقع

جبل القضبون الأثري.. شاهد على حضارات متعاقبة من الفينيقيين إلى الرومان

| تفاصيل أكثر على الموقع

بحثاً عن البشرة النقية.. هل الإنفاق على كريمات «الكولاجين» هدراً للأموال؟

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية alhurriyah.sy
صحيفـــة إلكترونيـــة تخصصية تصـــدر عن مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يســرى المصري | أمينـا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد